

سَيِّدُ قُطْبُ

السلام العالمى الاسلامى



الناشر: مكتبة وهبه
١٤ شارع الجمهورية بعباس

البراق

سَيِّدُ قُطْبٍ

السَّلامُ الْعَالَمِيُّ وَالْإِسْلَامُ

الطبعة الثالثة

الناشر
مكتبة رهبية
١٤ شارع الجمهورية : بهابدين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ *
الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرْقَةٍ وَهُمْ
لَا يَتَّقُونَ * فَإِذَا تَثَقَّفْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ
لَعَلَّهُمْ يَدَّكُرُونَ * وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ
مَا عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ * وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ
كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ * وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ
مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ
وَالْآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا
مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَظْلَمُونَ *
وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ
السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » .

العقيدة والحياة

عمر الفرد القاني محدود ، وأيامه على الأرض معدودة . وهو — بالقياس إلى هذا الكون الهائل الذي يعيش فيه — ذرة تائهة لامستقر لها ولا قيمة ، وعمره بالقياس إلى الزمن الهائل من الأزل إلى الأبد ومضة برق أو غمضة عين . .

ولكن هذا الفرد القاني . هذه الذرة التائهة . هذا اللقي الضائع . . يملك في لحظة أن يتصل بقوة الأزل والأبد . أن يمتد طولا وعرضا في ذلك الكون الهائل . أن يرتبط به في أعماقه وأمشاجه بوشائج من القربى لاتنفصم . أن يشعر أنه من تلك القوى الهائلة وإليها . أنه يملك أن يصنع أشياء كثيرة ، وأن ينشئ أحداثا ضخمة ، وأن يؤثر في كل شيء ويتأثر . . يملك أن يحس الوجود في الماضي ، والاستقرار في الحاضر ، والامتداد في الآت . يملك أن يستمد قوته من تلك القوة الكبرى التي لا تنضب ولا تنحسر ولا تضعف . وإنه لقادر إذن على مواجهة الحياة والأحداث والأشياء بمثل قوتها وأقوى ؛ فما هو باللقى الضائع ، ولا بالفرد العاجز ، وهو يستند إلى قوة الأزل والأبد ، وإلى ما بينه وبينها من وشائج .

تلك وظيفة العقيدة الدينية ، وذلك أثرها في النفس والحياة . ذلك سر قوة العقيدة في النفس ، وسر قوة النفس . بالعقيدة . سر تلك الخوارق التي صنعتها العقيدة في الأرض وما تزال في كل يوم تصنعها . الخوارق التي تغير وجه الحياة من يوم إلى يوم ؛ وتدفع بالفرد وتدفع بالجماعة إلى التضحية بالعمر الفاني المحدود ، في سبيل الحياة الكبرى التي لا تفتنى ؛ وتقف بالفرد القليل الضئيل أمام قوى السلطان ، وقوى المال ، وقوى الحديد والنار . فإذا هي كلها تنهزم أمام العقيدة الدافعة في روح فرد مؤمن . وما هو الفرد الفاني المحدود الذي هزم تلك القوى جميعاً ؛ ولكنها القوة الكبرى الهائلة التي استمدت منها تلك الروح ، واليذبوع للتفجر الذي لا ينضب ولا ينحسر ولا يضعف .

وما تملك عقيدة أخرى — غير العقيدة الدينية — أن تصل الكائن الفاني بقوة الأزل والأبد ؛ وأن تمنح الفرد الضعيف ذلك العون والسند ؛ وأن تصغر في عينه قوى الجاه والمال ، وقوى المركز والسلطان ، وقوى الحديد والنار ؛ وأن تصبره على الحرمان والأذى ؛ وتقدره على الصبر والكفاح ؛ وتدفعه إلى الموت الذي يخلق الحياة ، والفناء الذي يمنح الخلود ، والتضحية التي تورث النصر .

ومن ثم قيمتها الكبرى في حياة الأفراد وحياة الجماعات سواء . ومن ثم ذلك الإصرار الذي نصره على مواجهة مشكلاتنا الاجتماعية ومشكلاتنا القومية ، ومشكلاتنا العالمية ، بحلول تنبع من عقيدتنا الدينية .

إن هذه العقيدة قوة هائلة في أيدينا ، وقوة عميقة في كيانتنا . قوة لا يتخلى عنها صاحبها في زحمة الصراع إلا أن يكون به حق أوسفه . ونحن نواجه صراعا ضخما في الداخل وفي الخارج . نواجه قوى هائلة متكثلة أكبر من طاقتنا المجردة . فإذا كانت عقيدتنا تسعفنا في هذا الصراع الضخم بقوى حقيقية واقعة ، وبحلول عملية واقعة كذلك . . . فأى ضمير يملك أن يفرط في تلك القوى ، وأن يتخلى عن هذه الحلول ، لمجرد أنها تابعة من تلك العقيدة ؟ !

إن بعض النظم الأخرى قد تقدم لنا بعض الحلول لبعض المشكلات في بعض الأحيان . . . ولكن قيمة العقيدة التي ندعو إليها ليست مجرد تقديم الحلول الوقتية للمشكلات الوقتية . إنما قيمتها أنها تقدم هذه الحلول ، وتقدم معها القوة الضامنة لتحقيقها وحمايتها . قوة الدافع الفطري العميق للعقيدة الدينية . ذلك الدافع الذي لا تملأ فراغه في النفس الإنسانية فكرة فلسفية ، ولا مذهب اجتماعي ، ولا نظرية اقتصادية . ذلك أنه أعمق في النفس البشرية من مستوى الفكر والمذاهب والنظريات . إنه جوعة فطرية لا يسدها إلا الإيمان . جوعة كجوعة الجسد إلى الطعام والشراب وسائر الضرورات .

وكم يخطيء الذين يخذلهم خمود هذا الدافع فترة أو تواريه ؛ فيحسبونه قد مات ؛ ويحسبون أنهم يستطيعون ملء فراغه في نفوس

الأفراد والجماعات ، بمذاهب فلسفية ، أو نظريات اقتصادية ،
أو أفكار اجتماعية .

وسرعان ما يتبين لهم خطوهم حينما تنتفض العقيدة الخاملة من
حيث لا يحتسبون ، فتأتى بالحوارق فى حياة الفرد ، وفى حياة الجماعة ..
هذه العقيدة التى كانت منذ لحظة خامدة هامة ، لا توحى بأمل ،
ولا ينبعث منها رجاء . وإن هى إلا فترة كمن يحسبها الجاهلون موتاً ؛
ويدرك العارفون أنها طور من أطوار النفس البشرية ، المليئة بالمسارب
والمداخل ، وبالمنعرجات والدروب !

تلك الحوارق التى تأتى بها العقيدة الدينية فى حياة الأفراد وفى
حياة الجماعات لا تقوم على خرافة غامضة ، ولا تعتمد على التهاويل
والرؤى . إنها تقوم على أسباب مدركة وعلى قواعد ثابتة . إن العقيدة
الدينية فكرة كلية تربط الإنسان بقوى الكون الظاهرة والخفية ؛
وتثبت روحه بالثقة والطمأنينة ؛ وتمنحه القدرة على مواجهة القوى
الزائلة والأوضاع الباطلة ، بقوة اليقين فى النصر ، وقوة الثقة فى الله .
وهى تفسر للفرد علاقاته بما حوله من الناس والأحداث والأشياء ؛
وتوضح له غايته واتجاهه وطريقه ، وتجمع طاقاته وقواه كلها وتدفعها
فى اتجاه . ومن هنا كذلك قوتها . قوة تجميع القوى والطاقات حول

محور واحد ، وتوجيهها في اتجاه واحد ، تمضى إليه مستنيرة الهدف ،
في قوة وفي ثقة وفي يقين .

والشخصية الإنسانية السوية وحدة متماسكة ؛ فهي في حاجة إلى
عقيدة موحدة تصدر عنها في كل اتجاه ؛ وتستلهمها في الشعور والسلوك ؛
وتستهديها في مواجهة الكون والحياة ؛ وترجع إليها في كل
صغيرة وكبيرة .

وفضل هذه العقيدة في حياة كل إنسان ، أن تكون نقطة ارتكاز
تتجمع إليها خيوط حياته ونشاطه ؛ فلا تتمزق شخصيته وتتبعثر ،
ولا يدركها القلق والحيرة والاضطراب . وكما قويت هذه النقطة
واشتدت صلاتها بالخيوط المنبثة هنا وهناك في حياة الفرد ونشاطه
كانت شخصيته أقوى ، لأنها أكثر تجمعا ؛ وكانت خطواته أهدى
لأنها أوحده طريقا .

والعقيدة التي تتسع لكل ألوان النشاط الإنساني هي عقيدة
أفضل وأكمل من العقيدة التي تنظم بعض ألوان النشاط وتقتصر عن
بعضها . وكما ثاب الفرد في نشاطه كله إلى عقيدة واحدة كان ذلك
أفضل له وأيسر من أن يرجع في ألوان نشاطه إلى عقائد متفرقة . إن
وحدة العقيدة حينئذ تحقق وحدة الشخصية ، دون أن تجر على ألوان

نشاطها المتعددة ؛ ودون أن تضيق مجال النشاط أو تحدّه ؛ ودون أن تمزقها طرائق قدا ، وتوقع بينها الاضطراب أبدا .

والعقيدة الروحية التي لا رأى لها في السلوك الاجتماعي والعلاقات الاقتصادية والنظم العالمية ، كالنظرية الاجتماعية التي لا رأى لها في الاعتقاد الروحي والتنظيم الدولي ، كالفكرة الفنية التي لا علاقة لها بالسلوك أو الاعتقاد أو النظام . . كلها محاولات ناقصة ، لا تملك أن تنظم للإنسانية حياتها كاملة ؛ ولا أن تحقق للشخصية الإنسانية التماسك والاتساق .

إن الفرد كالجماعة في حاجة ملحة إلى عقيدة تتسع لكل ألوان النشاط الحية ، وتهيمن على اتجاهاتها جميعا ، لتدفع بها كلها في طريق الإنشاء والبناء والنماء . والفترات التي يهتدى فيها الفرد أو تهتدى فيها الجماعة إلى مثل هذه العقيدة ، وتستجيب لها استجابة كاملة ، وتحققها في واقع الحياة . . هي الفترات التي تحقق فيها البشرية ما يبدو كأنه معجزات ، وما يصعب تفسيره إلا على ضوء الوحدة التي تجمع الطاقة وتصونها عن التبدد والتمزق ، وتدفع بها كلها في اتجاه واحد ، كالتيار الجارف ، وكالسيل الجبار .

والعقيدة الإسلامية هي المثال الواحد الذي عرفته الإنسانية في تاريخها الطويل في هذا المجال . إنها العقيدة التي تتسع فتشمل كل

نشاط الإنسان في كل حقول الحياة ؛ فلا تقتصر مهمتها على حقل دون حقل ، ولا على اتجاه دون اتجاه .

إنها لا تدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله . فما لقيصر ، وقيصر ذاته ، في العقيدة الإسلامية كله لله . وما لقيصر حق ليس للفرد من رعاياه !

وإنها لا تتولى روح الفرد وتهمل عقله وجسده ؛ أو تتولى شعائره وتهمل شرائعه ؛ أو تتولى ضميره وتهمل سلوكه . وإنها لا تتولاه فرداً وتهمله جماعة ؛ ولا تتولاه في حياته الشخصية وتهمل نظام حكمه أو علاقات دولته .

إنها الفكرة الكاملة الشاملة التي تمتد خيوطها في الحياة الإنسانية امتداد الشرايين في الكائن الحي وامتداد الأعصاب .

* * *

ونحن في بلادنا — وفي العالم الإسلامي كله — نواجه ألواناً شتى من المشكلات والعوائق . نواجهها في الداخل في صورة مشكلات اجتماعية واقتصادية وأخلاقية ؛ ونواجهها في الخارج في صورة مشكلات قومية ودولية ؛ ولكننا نواجهها ونحن لا نجد أنفسنا ، ولا نعرف رصيدنا من الطاقة ، ولا ندرك لنا هدفاً ولا طريقاً . نواجهها أحوج ما نكون إلى عقيدة واحدة تجمع قوانا ، وإلى راية واحدة نقف في ظلها صفاء ، وإلى فكرة واحدة نواجه بها الحياة ونواجه بها المشكلات ، ونواجه

بها تلك القوى التي تناصبنا العدا في الداخل وفي الخارج سواء .
وقد كنا نتجنى على عقيدتنا الضخمة ، ونظن بها عن جهالة أو عن
غرض ، أنها لا تسعفنا بالحلول العملية المحدودة لمواجهة الحياة العصرية
ومشكلاتها وبخاصة في الحقل الاجتماعي والحقل الدولي .

فأما الحقل الاجتماعي فقد صدرت فيه عدة مؤلفات تكشف عن
الحلول العملية التي يملك الإسلام أن يواجه بها الحياة ؛ وقد تذاوبت
معظم الاعتراضات التي كان يبدوها طلاب العدالة الاجتماعية ؛ ورأوا أن
الإسلام يملك أن يحقق عدالة أشمل وأكمل من كل ما تملك تحقيقه
جميع المذاهب الاجتماعية الأخرى .

وأما الحقل الدولي ، فربما كان العمل فيه قليلا ، ولم تشرح هذه
الناحية بعد شرحا كافيا . . وأمامنا اليوم مشكلة السلام العالمي التي
تواجهها البشرية جميعا ، ونواجهها نحن ضمنا . فهل للإسلام فيها رأى ؟
ولها عنده حل ؟

هكذا الكتاب كله هو الإجابة التفصيلية على هذا السؤال .

طبيعة السلام في الإسلام

فكرة السلام في الإسلام فكرة أصيلة عميقة ، تتصل اتصالاً وثيقاً بطبيعته ؛ وبفكرته الكلية عن الكون والحياة والإنسان . هذه الفكرة التي ترجع إليها نظمه جميعاً ؛ وتلتقى عندها تشريعاته وتوجيهاته ؛ وتجتمع إليها شرائعه وشعائره ، بشكل لا يخطر على بال الباحثين الدارسين أنفسهم لهذا الدين ، إلا أن يبلغوا بالبحث والدرس إلى الجذور العميقة البعيدة ، ويتبعوا امتدادها وتفرعها ، في يقظة وصبر وإحاطة .

وفكرة الإسلام الكلية عن الكون والحياة والإنسان ليست موضوع بحثي اليوم في هذا الكتاب ؛ كما أنها لم تكن موضوع بحثي في كتاب « العدالة الاجتماعية في الإسلام » ولكن البحث في أي حقل من حقول الإسلام لا غنى له عن الإلمام بتلك الفكرة الكلية الكبيرة ، لشدة الترابط والتناسق بين أجزائها واتجاهاتها ، وتوثق الصلات بينها وبين كل فكرة جزئية ، أو مسألة تفريعية . . فهذا الدين لا يعالج مشكلات الحياة الإنسانية أجزاءً وتفاصيلاً ؛ ولا يقيم كلاً منها على أصل لا علاقة له بسائر الأصول . إنما هو يرجعها كلها

إلى نقطة ارتكاز واحدة ؛ ويديرها كلها حول محور جامع واحد ، تشدّها إلى هذا المحور خيوط ظاهرة أو دقيقة ، ولكنها قائمة على كل حال ، تؤلف من مسائل هذا الدين وقضاياها وحدة كلية جامعة ، مردّها إلى فكرته الكلية عن الكون والحياة والإنسان .

وطبيعة السلام في الإسلام على وجه خاص لا غنى لها عن الإلمام بفكرة الإسلام الكلية تلك ، فمنها تنبع نبعا مباشرا ، وإليها ترجع رجوعا مباشرا . فلنحاول أن نلم بها هنا في سطور قليلة ، قبل الحديث عن « طبيعة السلام في الإسلام » كما ألمنا بها هناك قبل الحديث عن « طبيعة العدالة الاجتماعية في الإسلام » .

الإسلام دين الوحدة الكبرى في هذا الكون الكبير . .
الوحدة بين جزئياته جميعا : من الذرة المفردة إلى أرقى طبقات الحياة المركبة . والوحدة بين مفرداته جميعا : من الجماد الساكن ، إلى النبات النامي ، إلى الحيوان المتحرك ، إلى الإنسان الناطق . والوحدة بين نشاطه جميعا : من دورة الأفلاك والكواكب إلى جولة الأفكار والأرواح . والوحدة بين اتجاهاته جميعا : من استجابة الأفلاك للناموس إلى استجابة الأرواح للمعرفة . والوحدة بين طاقاته جميعا : من جوعة الجسد للضرورات ، إلى هتاف الروح بالأشواق . . ثم الوحدة بين الأحياء فيه جميعا ، وبين الأجناس فيه جميعا ، وبين الأجيال فيه جميعا ، وبين بدئه ومنتهاه ، وبين أرضه وسماه ، وبين آخرته ودنياء ..

يبدأ الخطوة الأولى بتوحيد الإله ، الذات التي تصدر عنها الحياة ،
وإليها وحدها الاتجاه :

« قُلْ : هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ ، وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ
يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ »^(١) . . وبذلك يبت كل أسباب الفِرقة
والخلاف في مصدر الـكون الأول . ويرفع أسباب الفساد والصدام في
صميم الناموس . فوحدة الإله الخالق تنفي عن ناموس الـكون تعدد
التصميم والنظام ؛ وتنفي عنه تبعاً لهذا أسباب التعارض والاصطدام .
وذلك مصداق ما يقول القرآن : « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ
لَفَسَدَتَا »^(٢) . ومصداق ما يقول : « مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ، وَمَا كَانَ
مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ، إِذَنْ لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ، وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ
عَلَى بَعْضٍ »^(٣) .

عن إرادة هذا الإله الواحد ، يصدر الـكون بطريق واحد :
« إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ : كُنْ . فَيَكُونُ »^(٤) . .
فلا وساطة بين الإرادة الموحدة والـكون المخلوق : ولا تعدد في الطريقة
التي يصدر بها هذا الـكون كله عن الخالق الواحد . إنها مجرد
الإرادة التي يعبر عنها القرآن بالكلمة : « كن » وتوجه هذه الإرادة
كاف وحده لـصدر الـكون عنها : « كن فيكون » وبذلك ينفي عن

(١) الإخلاص (٢) الأنبياء [٢٢] (٣) المؤمنون [٩١] (٤) يس [٨٢]

علة صدور الكون كل وساطة أو ثنائية أو تعدد ؛ فينفى كل ظل للتصادم أو التعويق أو التفاوت منذ اللحظة الأولى ؛ ويقرر انسياب الكون في طريق الوجود يسر وبساطة وتناسق . هذا التناسق للمحوظ في الظاهر ، السكامن كذلك في نظام الكون والحياة كلها والأحياء : « الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا . مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ . فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ؟ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ^(١) » .

وفي يد هذا الإله الواحد ملك كل شيء ؛ وإليه يتوجه الكون كله ، وحدة وأفراداً ، في الدنيا والآخرة ، في العمل والصلاة ، في الحيا والمات . وإليه مرده كما كان عنه مورده : « تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ^(٢) » .

« تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِمَدِّهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ^(٣) » . « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ، مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا ^(٤) » . . وبذلك ينفى عن الكون والحياة والأحياء فكرة ضلال الغاية أو تعدد الوجهة ، أو تصادم الغرض ؛

(٢) تبارك [٢، ١] .

(٤) الذاريات ٥٦ .

(١) تبارك [٤، ٣] .

(٣) الاسراء [٤٤] .

ويقيمها على النهج الموحد الواضح المتناسق ؛ ويسلكها في الطريق الواحد المؤدى إلى الغاية . غاية الجميع ووجهة الجميع .

هذا الكون المتفرق الأجزاء ، المتعدد الأشكال ، المتنوع الأحجام . . يرجع إلى أصل واحد ، وإلى طبيعة واحدة . وقد كان في أصله مجتمعاً ، ثم تفتقت أجزاؤه ، وتكونت أبعاده : « أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ^(١) ؟ » . ويخضع كله لناموس واحد ؛ ينسق حركاته ، ويقيه التصادم والتهدم ؛ ويهيمن على أجرامه وأفلاكه ، وينظم سيرها ومجراها : « وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا . ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ . وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ . لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ، وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ^(٢) » . وبذلك ينفي عن أجزاء الكون المتفرقة صفة التقاطع والتناثر ؛ ويثبت لها صفة التوحد والتناسق ، في طبيعة التكوين ، وفي صميم الناموس ، وفي نظام الحركة سواء .

والحياة في هذا الكون مقصودة وليست فلتة عابرة . وقد روعى في تصميم الكون وفي ناموسه أن يسمح بظهور الحياة ؛ وأن يوافيها بحاجاتها وحاجات الأحياء ؛ وأن يحرسها من التحطيم والهلاك والفناء .

فهذه الأرض « جعلَ فيها رواسيَ من فوقها ، وبارك فيها ، وقَدَّرَ فيها أقواتها^(١) » .. « وأَلْقَى في الأرض رواسيَ أن تُمِيدَ بكم^(٢) » .. « والأرضَ وضعها للأنام فيها فاكهة والنخلُ ذاتُ الأكمام والحبُّ ذُو العصف والريحانُ^(٣) » . « هو الذي جعلَ لكم الأرضَ ذُلُولاً فامشُوا في مناكبها وكلُوا من رزقه^(٤) » . وهذه السماء قد روعي في تصميمها مقتضيات الحياة : « وزينا السماء الدنيا بمصابيح وحفظاً^(٥) » . « ويمسك السماء أن تقعَ على الأرض إلا بإذنه^(٦) » . وهذه الرياح بين السماء والأرض في خدمة الحياة والأحياء : « الله الذي يرسل الرياح فتنفثُ سحاباً ، فيبسُطه في السماء كيف يشاء ويجعله كسفاً ، فترى الودقَ يخرج من خلاله فإذا أصابَ به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون^(٧) » .. وبذلك يقرر التعاون والتناسق بين طبيعة الكون وطبيعة الحياة في عمومها ، ويبعد فكرة التصادم والتعارض . كما يقرر مبدأ النظام المقصود في بناء الكون ، وينفي فكرة المصادفة العمياء التي لا تقوم على نظام .

والحياة النابضة في هذه الأرض خرجت من أصل واحد ، وتحتوى كلها على هذا العنصر الواحد . عنصر الماء الذي هو الأصل للأحياء : « وجعلنا من الماء كلَّ شيءٍ حيٍّ^(٨) » .. والأحياء العليا منها تشترك في

(٢) النمل ١٥

(٤) تبارك ١٥

(٦) الحج ٦٥

(٨) الأنبياء ٣٠

(١) فصلت ١٠

(٣) الرحمن ١٠ — ١٢

(٥) فصلت ١٢

(٧) الروم ٤٨

خاصية واحدة . خاصية التزاوج : « سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا :
مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ ^(١) » .. « فَاطَرِ السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ ، جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا ^(٢) » ..
وتشترك في تنظيم جماعى واحد : « وَمِمَّنْ دَابَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ
يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمٌّ أَمْثَالِكُمْ ^(٣) » . وبذلك يقوم النسب بين
الأحياء في الأرض جميعاً ؛ ويصبح الأحياء أسرة واحدة ، نبقت من
أصل واحد ؛ وتقوم القرابة بين الأحياء العليا كلها ذات الخصائص
الواحدة .

والإنسان ، أرق نماذج الحياة ، مصوغ كيانه من مادة الكون
الأولى . ونسبه إلى مادة هذا الكون عريق : « وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ
مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ^(٤) » . وأفراد هذا الإنسان بعد ذلك موحدون في
أصلهم الواحد ، متساوون في نسبتهم إليه : « أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ
تَرَابٍ ^(٥) » .. وكل أفراد هذا الجنس خلقوا من نفس واحدة ، ومن
هذه النفس الواحدة خلق زوجها ، ومنهما معاً صدر الأفراد جميعاً :
« يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ
مِنْهَا زَوْجَهَا ، وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ^(٦) » . وكلهم خلقوا
ليتعارفوا ويتآلفوا ليتناحروا ويتدابروا « يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ

(٢) الشورى ١١

(٤) المؤمنون ١٢

(٦) النساء ١

(١) يس، ٣٦

(٣) الأنعام ٣٨

(٥) مسلم وأبو داود

من ذكر وأثنى ، وجعلناكم شعوباً وقبائل لَتَعَارَفُوا^(١) . وبذلك يزيل كل أسباب النزاع العنصرية والجنسية ، بتقرير وحدة الإنسانية في طبيعتها وفي أصلها وفي نشأتها ؛ وبتقرير الغاية من تفرق الأجناس والقبائل ، والنص على أنها التعارف والتآلف ، لا التناحر والتدابر .

إلى هذه البشرية الواحدة أرسل الله الواحد رسالة واحدة ، المؤمنون بها أمة واحدة : « شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه^(٢) » . . « قولوا : آمنا بالله وما أنزل إلينا ، وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط ، وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون^(٣) » . . « يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إني بما تعملون عليم^(٤) . وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون^(٥) » . . وبذلك يزيل كل أسباب النزاع الدينية بتقريره أن الدين كله من عند الله ، وأنه دين واحد يدعو إلى الإسلام لله الواحد بلا شريك ، وإلى الدينونة لهذا الإله الواحد دينونة مطلقة في أمور الدنيا وأمر الآخرة بلا تفريق .

ثم يسير الإسلام أشواطاً أخرى في تقرير فكرة الوحدة الكبرى ؛ ويتسلل بها إلى كوامن النفس ونزعات الجسد وسبعات الروح ؛ ويدخل

(٢) الشورى ١٣

(٤) المؤمنون ٥١ ، ٥٢ .

(١) الحجرات ١٣ .

(٣) البقرة ١٣٦

بها إلى كل زاوية في حياة الإنسان ، وإلى كل وجهة من وجهات الحياة . ولكن هذه مباحث لاحاجة بنا هنا لتقصيها . فحسبنا هذا القدر في التمهيد لبيان « طبيعة السلام في الإسلام » .

* * *

من هذا التناسق في طبيعة الكون ، وفي ناموس الحياة ، وفي أصل الإنسان . . تستمد طبيعة السلام في الإسلام ؛ فتستند إلى أصل أصيل عميق ؛ ويصبح السلام هو القاعدة الدائمة ، والحرب هي الاستثناء الذي يقتضيه الخروج عن هذا التناسق بالبغي والظلم ، أو بالفساد والاختلال ، فترده الحرب الموقوتة إلى التناسق الدائم والصلاح الواجب .

ذلك أن الإسلام ينفي منذ الخطوة الأولى معظم الأسباب التي تثير في الأرض الحروب ؛ ويستبعد ألواناً من الحرب لا يقر بواعثها وأهدافها . يستبعد الحروب التي تثيرها العصبية العنصرية ؛ فلا مكان فيه للعصبية العنصرية ، وهو يقرر أن الناس كلهم من أصل واحد ، وأنهم خلقوا كلهم من نفس واحدة ، وأنهم جعلوا شعوباً وقبائل ليتعارفوا . ويستبعد الحروب التي تثيرها العصبية الدينية بمعناها الضيق الذي عرفه الصليبيون وغير الصليبيين ؛ فلا مكان فيه للعصبية الدينية بمعنى كراهية الأديان الأخرى وإنكارها لذاتها دون بحث في مبادئها وحقائقها ، وهو يقرر أن دين الله واحد ، وأن المؤمنين أمة واحدة ، كلهم يدينون بالإسلام بمعنى الاستسلام الكلي لله ، وعبادته وحده

بلا شريك ، ويقرر في الوقت ذاته أن : « لا إكراه في الدين ^(١) »
ويأمر نبيه أمراً صريحاً ألا يتجاوز في دعوته لأصحاب المعتقدات الأخرى
حق التذكير والتنوير : « وقل للذين أوتوا الكتاب والأمينين :
أسلمتم ؟ فإن أسلموا فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما عليك البلاغ ^(٢) »
مالم يكفروا بالله ، ويحلوا ما حرم الله : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
ولا باليوم الآخر ، ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ، ولا يدينون دينَ
الحق من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يُعطوا الجزية عن يدٍ وهم
صاغرون ^(٣) » .

ويستبعد الحروب التي تثيرها المطامع والمنافع : حروب الاستعمار
والاستغلال والبحث عن الأسواق والخامات ، واسترقاق المرافق والرجال .
فلا مكان فيه لهذه الحروب ، وهو يعد البشرية كلها وحدة متعاونة ، بل
يعد الحياة كلها أسرة قريبة النسب ، بل يعد الكون كله وحدة غير
متنازعة الأهداف . وهو يأمر بالتعاون على البر والتقوى لا على الإثم
والعدوان ، وهو يحرم السلب والنهب والغصب ، وهو يعد البشرية
كلها بالعدل المطلق ، لا فارق بين جنس أولون أو دين في الاستمتاع
الكامل بعدل الله .

كما يستبعد الحروب التي يثيرها حب الأُمجاد الزائفة للملوك
والأبطال ، أو حب المغنم الشخصية والأسلاب . جاء رجل إلى النبي

(٢) آل عمران ٢٠

(١) البقرة ٢٥٦

(٣) التوبة ٢٩

صلى الله عليه وسلم فقال : « الرجلُ يقاتلُ للمغنم ، والرجلُ يقاتلُ للذكر ، والرجلُ يقاتلُ ليرى فن في سبيل الله ؟ قال — صلى الله عليه وسلم : « من قاتلَ لتكونَ كلمةُ الله هي العليا فهو في سبيل الله »^(١)

* * *

هنا نتبين تلك الحرب الوحيدة المشروعة التي يقرها الإسلام : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » فماذا هي كلمة الله التي يقاتل من يقاتل في سبيلها فيكون في سبيل الله ؟

إن كلمة الله هي التعبير عن إرادته، وإرادته الظاهرة لنا نحن البشر، هي التي تتفق مع الناموس الذي وضعه للكون والحياة والناس . وقد مر بنا أن التناسق في طبيعة الكون والتعاون في حياة البشر هما القانون الذي يريده الله للحياة . التناسق الذي يمنع الفساد والاضطراب ، ويسمح للحياة بالرقى الدائم والارتفاع والتعاون الذي يحقق الخير العام للبشرية في جميع الأعصار : « وتعاونوا على البرِّ والتقوى ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان »^(٢) .

ولقد جاء الإسلام إلى هذه الإنسانية كلها ، فمن تحقيق كلمة الله أن يصل هذا الخير الذي جاء الإسلام به إلى الناس جميعاً ؛ وألا يحول بينهم وبينه حائل . فمن وقف في طريق هذا الخير أن يصل إلى الناس كافة ، وحال بينهم وبينه بالقوة ، فهو إذن معتدٍ على كلمة الله ، وإزالته

(١) أخرجه الخمسة .

(٢) المائدة ٢ .

من طريق الدعوة هي إذن تحقيق لكلمة الله . لا لفرض الإسلام فرضاً على الناس ، ولكن لمنحهم حرية المعرفة وخبرة الهداية . فالإسلام لا يُكره أحداً على اعتناقه ، ولكنه يَكْره الذين يقفون بالقوة في طريقه ، ويفتنون الناس عنه : « وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ » ^(١) وهذه حرب من الحرب التي يقرها الإسلام ويحرض عليها تحريضاً ، ويدعو رسوله أن يحرض عليها المؤمنين ، ويحب الذين يخوضونها ، ويعدّم أعلى درجات الرضوان .

ولقد جاء الإسلام ليحقق العدالة في الأرض قاطبة ، ويقيم القسط بين البشر عامة . العدالة بكل أنواعها : العدالة الاجتماعية ، والعدالة القانونية ، والعدالة الدولية ، فمن بغى وظلم وجانب العدل فقد خالف عن كلمة الله ، وعلى المسلمين أن يقاتلوا لإعلاء كلمة الله ، وأن يردوا الشاردين عنها إليها حتى لو امتشقوا الحسام في وجوه المسلمين الباغين . فالعدل المطلق ، ورد البغى والعدوان ، هو كلمة الله التي يجب أن تعلو في كل حال وفي كل مكان : « وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا . فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ، فقاتِلُوا التي تبغى حتى تنفّ إلى أمر الله ، فَإِنْ قَاتَلَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا . إِنْ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ » ^(٢) .

وإذا كان الإسلام يدعو المسلمين أن يقاتلوا المسلمين لرد البغى وتحقيق القسط ، فهو يدعوهم إلى دفع الظلم كافة . . إلى دفع الظلم عن

أنفسهم وإلى دفعه عن كل مظلوم لا يملك له دفعا ؛ على ألا يعتدوا هم ولا يبغيوا حتى في رد العدوان عنهم : « وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ، إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ » ^(١) .. « وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ : رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمُ أَهْلُهَا ، وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ، وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا » ^(٢) .

لهذه الأغراض العليا وحدها يحمل الإسلام السيف ، ويعظم الإسلام الجهاد ، وبعد المجاهدين أعلى درجات الشهادة والجزاء . « إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ ، يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ . وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ » ^(٣) .. « وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ، بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ، فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ، وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ، يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ » ^(٤) .

ولهذه الأغراض العليا وحدها يدعوم أن يعدوا العدة ، ويهيئوا القوة ، وألا يهنوا ويدعوا إلى السلم الرخيصة : « وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ » ^(٥) ..

(١) البقرة ١٩٠ (٢) النساء ٧٥ (٣) التوبة ١١١

(٤) آل عمران ١٦٩ — ١٧١ (٥) الأقال ٦٠

« فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَغْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ، وَلَنْ يَتَرَكَكُمْ أَعْمَالُكُمْ »^(١) .

على أن إعداد العدة ، وتوفير القوة غرض مقصود لذاته ، وضرورة من ضرورات الفكرة الإسلامية . . إن الإسلام هو آخر رسالة السماء إلى الأرض ، وهو جماع العقيدة التي أرادها الله للبشر ، وهو « الدين » الذي جاء بقواعده الأساسية كل رسول : « إن الدين عند الله الإسلام »^(٢) فكل نبي جاء ليأمر الناس بعبادة الله الواحد دون شريك ، والإسلام لله الواحد بلا تردد . ثم جاء محمد بهذا الدين « مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيئاً عليه »^(٣) .

هذه الرسالة الأخيرة إذن هي الوصية على روح البشرية كلها وعلى حياتها جميعاً ، ولابد للوصي من قوة تقرر وصايته ، لا عن طريق الإرغام والإرهاب ، ولكن عن طريق الاحترام والهيبة . والناس هم الناس لابد أن يزيغوا إذا لم يجدوا الرادع القوي الذي يحفظ الحدود ويحميها ، فلا بد أن تكون هنالك قوة يحسبون حسابها ، ولو لم تمد إليهم يدها . والهدى الأعزل مهمل . والخير الضعيف منبوذ .

فإعداد القوة واجب ، واجب ليكون في هذه الأرض سلطة عليا ترد الشاردين عن الحق إليه ؛ وتقف الطفافة عن البغي

والعدوان ؛ وتحفظ على الآمنين أمنهم وسلامتهم ، وتعز كلمة الله عن الاستخفاف والهوان .

فأما حين تتحقق الحرية المنيعة ، فلا يصد الناس بالقوة عن كلمة الله ، ولا يفتنون عن دينهم الذي ارتضوه . وحين تتحقق العدالة الخيرة ، فلا يبغى بعض الناس على بعض ، ولا يستذل بعضهم رقاب بعض . وحين يتحقق الأمن للضعفاء الذين لا يملكون عن أنفسهم دفاعاً ، ويكف الباغي عن بغيه ويجنح إلى السلم والمهادنة . . حين يتم هذا فالإسلام المالك للقوة المستعد للطوارئ يحرم الحرب تحريماً ، ويدعو إلى السلم فوراً : « وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ^(١) » . « فَإِنْ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْفَوْا إِلَيْكُمْ السَّلْمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً ^(٢) » .

ذلك إجمال فكرة السلام في الإسلام : السلم قاعدة والحرب ضرورة . ضرورة لتحقيق خير البشرية ، لا خير أمة ولا خير جنس ولا خير فرد . ضرورة لتحقيق المثل الإنسانية العليا التي جعلها الله غاية للحياة الدنيا . ضرورة لتأمين الناس من الضغط ، وتأمينهم من الخوف ، وتأمينهم من الظلم ، وتأمينهم من الضر . ضرورة لتحقيق العدل المطلق في الأرض ، فتصبح إذن كلمة الله هي العليا .

وواقع الإسلام التاريخي يثبت هذه المبادئ النظرية . فلقد جاء

محمد مأموراً أن يبلغ الرسالة للناس كافة : « وما أرسلناك إلا كافةً للناس بشيراً ونذيراً^(١) » ، وأن يعلن دعوة الله خالصة ، بلا من ولا أجر : « يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ، قُمْ فَأَنْذِرْ ، وَرَبُّكَ فَكَبِيرٌ ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ، وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْبِرُ ، وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ^(٢) . » وأن يسلك بالدعوة طريق الجدل بالحسنى ، والإقناع بالحجة ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . في غير قسوة ولا غلظة : « ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ، وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ^(٣) . » وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ ، فَذَكَرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ^(٤) .

وهكذا سارت الدعوة على هذا الأساس ، لا يبغي محمد من الناس إلا أن يستمعوا إليه ، فإن صغت قلوبهم إلى الإيمان فليؤمنوا ، وإن قست قلوبهم وراى عليهم الضلال فأمرهم إلى الله .

ولكن الناس لم يسالموا محمداً كما سالمهم ؛ ولم يدعوا للدعوة السلمية طريقها ، ولا لمعتنقها المقتنعين بها حريتهم ؛ فأذوهم وأخرجوهم من ديارهم وأبنائهم ، وقتلوهم حيثما وجدوهم ؛ وحالوا بين الدعوة وبين الأسماع بالقوة المادية المجردة من كل إقناع . عندئذ حمل الإسلام السيف ليزود عن مبدأ أساسى من مبادئه :

(٢) المدثر ١ — ٧

(٤) ق ٤٥

(١) سبأ ٢٨

(٣) النحل ١٢٥

مبدأ حرية الدعوة وحرية العقيدة : « أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بَأْنِهِمْ ظَلَمُوا وَإِنْ اللَّهُ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ . الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا : رَبَّنَا اللَّهُ . وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهْذَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً ، وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ . إِنْ اللَّهُ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ » ^(١) .

ولقد هادن النبي صلى الله عليه وسلم كل من طلب الهدنة ، وكل من اتخذ عنده عهداً ، فلم يقاتل منهم إلا الذين نقضوا عهودهم ، وتآمروا على المسلمين مع أعدائهم . وفي ذلك كانت غزوة بنى قريظة بعد ما ألبوا الأحزاب على المسلمين في غزوة الخندق ، تنفيذاً لأمر الله في ناقضى العهد وناكثيه : « إِنْ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ، الَّذِينَ عَاهَدْتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ . فِيمَا تَشَاقَفْتُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَبَهُمْ مَنْ خَلَفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَدْكَرُونَ » ^(١) .

ولقد كان الشرط الرابع من هدنة الحديبية التي عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قريش : « أَنْ مَنْ دَخَلَ فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ دَخَلَ فِيهِ ، وَمَنْ دَخَلَ فِي عَهْدِ مُحَمَّدٍ دَخَلَ فِيهِ » وبناء على ذلك تحالف بنو بكر مع قريش ، وتحالفت خزاعة مع محمد . وقد كانت قبيلة خزاعة حليفة في الجاهلية لعبد المطلب جدُّ محمد صلى الله عليه وسلم ؛

فأرادت أن تجدد ميثاقها معه كما كان مع جده . وكان ميثاقها مع عبد المطلب يتضمن هذه الفقرة : « إن عبد المطلب وولده ورجال خزاعة متضافرون يتعاونون ، وعلى عبد المطلب النصرة لهم ، وعلى خزاعة النصرة لعبد المطلب وولده على جميع العرب في شرق وغرب وحزن وسهل » .

وقد أقر النبي هذه المعاهدة ؛ ولكنه زاد فيها شرطين يحددان فيم يكون التعاون والنصر ، كي تتفق مع مبادئ الإسلام الأساسية . وكان هذان الشرطان : « ألا يعين خزاعة إذا كانوا ظالمين » و « أن ينصر خزاعة إذا ظلموا » .

وكانت خزاعة حتى ذلك الوقت لم تسلم . ولكن محمداً باسم الإسلام تعهد لها بالنصر من الظلم ، لأن الإسلام يكرهه في جميع صورته وأشكاله ، ويدفعه سواء وقع على أهله أو المعتنقين ديناً غير دينه . ولقد قال النبي عن حلف الفضول الذي كان معقوداً في الجاهلية : « لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لي به حُمْرَ النَّعَمِ ، لو أدعى به في الإسلام لأجبت » ^(١) .

فماذا كان في هذا الحلف الذي لا يجب عهد أن تكون له النوق الحسان وأن ينقضه ؟ إنه الحلف الذي اجتمع عليه بنو هاشم والمطلب ، وأسد بن عبد العزى ، وزهرة بن كلاب ، وتيم بن مرة ؛ وتحالفوا

(١) رواه ابن هشام في السيرة من حديث ابن إسحاق .

فيه على « رد المظالم و إنصاف المظلوم من الظالم » . إو كان النبي صلى الله عليه وسلم وقتها في الخامسة والعشرين قبل النبوة .

ولم يكن يوماً من أغراض الحرب في الإسلام إكراه الناس على اعتناقه ، لافي مبادئه النظرية ولا في واقعه التاريخي . اللهم إلا فلتات عارضة وقعت خطأ ممن لم يفهموا حقيقة الدعوة الإسلامية ، ولا تحسب على الدين لأنها ليست من هذا الدين ، وما انتشر الإسلام بالسيف كما يصمه الجاهلون به ، والمعادون له ، وما كانت الحرب رائده ووسيلته وطبيعته في دعوته .

يقول « سير . ت . و . أرنولد » في كتابه : « الدعوة إلى الإسلام » ترجمة حسن إبراهيم حسن وزميليه في ص ٥١ :

« ومن هذه الأمثلة التي قدمناها آنفاً عن ذلك التسامح الذي بسطه المسلمون الظافرون على العرب المسيحيين في القرن الأول من الهجرة ، واستمر في الأجيال المتعاقبة ، نستطيع أن نستخلص بحق أن هذه القبائل المسيحية التي اعتنقت الإسلام ، إنما فعلت ذلك عن اختيار وإرادة حرة ، وإن العرب المسيحيين الذين يعيشون في وقتنا هذا بين جماعات مسلمة لشاهد على هذا التسامح » .

ويقول أيضاً قبل ذلك في صفحة ٤٨ :

« ويمكننا أن نحكم من الصلات الودية التي قامت بين المسيحيين والمسلمين من العرب بأن القوة لم تكن عاملاً حاسماً في تحويل الناس

إلى الإسلام ، فمحمد نفسه قد عقد حلفاً مع بعض القبائل المسيحية ، وأخذ على عاتقه حمايتهم ومنحهم الحرية في إقامة شعائرهم الدينية ، كما أتاح لرجال الكنيسة أن ينعموا بحقوقهم ونفوذهم . وقد وجد حلف كهذا بين أتباع النبي وبين مواطنيهم الذين كانوا يدينون بالوثنية دينهم القديم .

وفي هذا وفي أمثاله ما يدفع تلك الدعوى ؛ وما يجزم بأن حروب الإسلام لم تكن لإكراه الناس على الدين ، ولا للاستعمار والاستغلال والإذلال . إنما كانت إعلاء لكلمة الله في الأرض بإيصال الخير الذي جاء به الإسلام للناس عن طريق الرضا والإقناع ، وبتحقيق العدالة والأمن والسلام .

* * *

ولا يتم الحديث عن طبيعة السلام في الإسلام حتى نشير إلى المجال الذي يعمل فيه الإسلام . إن الإسلام في طبيعته الكلية في النظرة إلى الحياة ، لا يجزئ السلام ، ولا ينشده في حقل مفرد من حقول الحياة . إنما يجعل السلام كله وحدة ، ويحاول تحقيقه في كل حقل ، ويربط بينه وبين الفكرة الكلية عن الكون والحياة والإنسان . وبذلك تصبح كلمة « السلام » التي يعنيها الإسلام ذات دلالة أعمق وأشمل من معناها الذي تتعارف عليه الدول في هذه الأيام . فهو السلام الذي يحقق كلمة الله في الأرض من العدل والأمن لجميع

الناس ، لا مجرد الكف عن الحرب بأى ثمن ، مهما يقع في الأرض
من ظلم ومن فساد !

وحين يحاول الإسلام إقرار السلام الشامل وفق مبادئه العليا في
تحقيق كلمة الله ، لا يبدأ به في مجال السلام الدولي ، فتلك نهاية المرحلة
لا بدايتها . وما السلام الدولي إلا الحلقة الأخيرة التي تسبقها حلقات .
إن الإسلام يبدأ محاولة السلام أولاً في ضمير الفرد ، ثم في محيط
الأسرة ، ثم في وسط الجماعة . وأخيراً يحاوله في الميدان الدولي بين
الأمم والشعوب .

إنه ينشد السلام في علاقة الفرد بربه ، وفي علاقة الفرد بنفسه ،
وفي علاقة الفرد بالجماعة . ثم ينشده في علاقة الطائفة بالطوائف ، وعلاقة
الأفراد بالحكومة . ثم ينشده في علاقة الدولة بالدول بعد تلك الخطوات .
وإنه ليسير في تحقيق هذه الغاية الأخيرة في طريق طويل ، يعبر
فيه من سلام الضمير ، إلى سلام البيت ، إلى سلام المجتمع ، إلى سلام
العالم في نهاية المطاف . فَلَنَنقُفَ فيما يلي خطوات الإسلام في سبيل السلام .

سلام الضمير

لا سلام لعالم ضمير الفرد فيه لا يستمتع بالسلام . . تلك هي فكرة الإسلام . . فإذا شاء أن يقيم السلام العالمى على أساس ركين ، فهو يبدوه هنالك فى قرارة الضمير .

وللفرد فى النظام الإسلامى قيمة أساسية ، فهو اللبنة الأولى فى بناء الجماعة ، وفى ضميره تنبت البذرة الأولى للعقيدة ، وفى سلوكه تستحيل العقيدة المكنونة حقيقة ظاهرة ، بل يستحيل هو ذاته ترجمة حية لهذه العقيدة .

وفى ضمير الفرد يغرس الإسلام بذرة السلام . السلام الإيجابى الذى يرفع الحياة ويرقيها ، لا السلام السلبى الذى يرضى بكل شيء ، ويدع المبادئ العليا تداس فى سبيل العافية والسلامة ! السلام النابع من التناسق والتوافق ، المؤلف من الطلاقة والنظام ، الناشئ من إطلاق القوى والطاقات الصالحة البانية ، ومن تهذيب النزوات والنزعات ، لا من الكبت والتنويم والخمود . السلام الذى يعترف للفرد بوجوده وبنوازعه وأشواقه ؛ ويعترف فى الوقت ذاته بالجماعة ومصالحها وأهدافها ، وبالإنسانية وحاجاتها وأشواقها ، وبالدين والخلق والمثل . . . كلها فى توافق واتساق .

المنطق والعقيدة

يعتقد الإسلام السلام بين المنطق الإنساني والعقيدة الدينية منذ الخطوة الأولى . فالإسلام عقيدة بسيطة واضحة لا تعقيد فيها ولا غموض .
الله . . ليس كمثله شيء . وهو خالق كل شيء . . ومحمد بشر كسائر البشر أوحى إليه أن يهدي الناس إلى عبادة هذا الإله الواحد بلا شريك . ليس الله واحداً في ثلاثة ولا ثلاثة في واحد ، وليس والداً ولا مولوداً . . ومحمد ليس بشراً وإلهاً ، وليس رسولا في الأرض ورباً في السماء .

في الإسلام لا شيء من الأغااز والمعميات ، التي تهرب من الضوء وتدع المنطق الإنساني في حيرة ، والضمير الفردي في قلق . لأنه إما أن يؤمن فيهمل منطق ، وإما أن يعتصم بالمنطق فيقوده إلى الكفر والإلحاد ، وإما أن يبقى متأرجحاً بينهما ، ممزقاً مضطرباً لا يقر على قرار .
وفي الإسلام ليس من العسير تصور بشر يتصل بالقوة الكبرى ؛ ففي روح الإنسان تلك الطاقة التي تصله بتلك القوة ؛ وأفراد عاديون يحسون في تجاربهم العادية تلك الصلة ؛ ولكن أرواحهم لا تثبت لهذا الاتصال إلا لحظات خاطفات . أما أرواح كأرواح محمد وعيسى وإبراهيم فلا يتعذر تصور استمدادها من هذه القوة وتلقيها .

وإذا قيست صعوبة تصور الوحي على هذا النحو بصعوبة تصور اللاهوتية والناسوتية في أقنوم ، وتصور ثلاثة في واحد ، وتصور نزول

الإله إلى الأرض في صورة ابنه ليعانى الآلام تخليصاً للبشرية من خطيئة آدم . . . إلى آخر أوهام الكنييسة والجامع التي دستها في المسيحية . إذا قيست تلك الصعوبة إلى هذه الصعوبات فإنها تبدو يسيرة يسيرة . لقد دخلت هذه الأساطير إلى المسيحية ، وهى منها بريئة ، فالمسيحية في منابعها الأولى صورة من الدين الواحد الذى أرسل الله به رسله جميعاً . دين التوحيد الذى لا يجعل لله شريكاً ، والذى يطلق البشر من العبودية لشريك . ولكن الرومان الذين دخلوا في المسيحية ومعهم آلهتهم المتعددة لم يطبقوا أن يخلصوا سريرتهم لهذا التوحيد في المسيحية ، ومن ثم بدأت تلك الأساطير ؛ وشيثاً فشيثاً صارت هى المسيحية كما تعرفها الكنييسة ، أى المسيحية الرسمية التي يشرّد من لا يعتنقها ويكتب عليه الحرمان !

ولكن صيرورة المسيحية إلى هذا الوضع أوقعت المثقفين من المسيحيين في قلق نفسى وفكرى دائم . فهم إما أن يستجيبوا لمنطقهم فيخرجهم من عداد المؤمنين إلى عداد الملحدين ، وإما أن يلغوا عقولهم ليحتفظوا بعقيدة هذه أساطيرها التي تحميها الكنييسة ، وإما أن يكلوا أنفسهم إلى القلق الروحى الدائم بين جوعتهم إلى العقيدة ، ومنطقهم الذى ينفر من تلك الأساطير .

وفي الإسلام كاد يحدث ما حدث في المسيحية ، فالرغبة البشرية في الأساطير والتهاول ظلت تحاول أن تغشى على وضوح الإسلام

وبساطته ، وظلت تصوغ حول محمد بن عبد الله ، وحول المختارين من آل بيته وبخاصة الحسين رضى الله عنه . . ظلت تصوغ الخرافات والمهالات التى تأبأها طبيعة الإسلام ، وظلت تجد عند العامة قبولا لا تجده حقائق الإسلام الواضحة البسيطة !

ولكن بناء الإسلام ذاته بقى سليما ، وأصوله بقيت محفوظة ، فلقد كانت طبيعته من الوضوح والبساطة بحيث بقيت هذه التهاويل والأساطير تتناثر على هامشه ، ولا تدخل فى بنيته .

فى المسيحية قادت الكنيسة ذاتها هذه التهاويل وتبنتها ، لأنها تزيد من سلطانها على نفوس الجماهير ؛ وكان تعقيد العقيدة ، وإحاطتها بأجواء من الغموض غرضاً مقصوداً لتكون للكنيسة فى حياة الناس وظيفة . وإلا فلو ظلت العقيدة المسيحية بسيطة كما هى ، واضحة كما هى ، مفهومة كما هى فإذا يصنع رجال الدين ؟ وما حاجة الناس إليهم إذا استطاعوا هم بأنفسهم أن يفهموا دينهم ، وأن يمارسوا شعائهم ، وأن يتصلوا مباشرة بخالقهم ؟ . . . إنه لابد من هذا الغموض . لابد من هذه الرؤى والأحلام والأساطير ، كى يلجأ الناس إلى الكنيسة دائماً ، تحل لهم رموز العقيدة ، وتكشف لهم بحساب عن الأسرار . وبذلك يبقى سلطان الكنيسة كاملاً ، وتبقى سلطتها كاملة ؛ ولا يملك الناس أن يخطوا خطوة فى حياتهم الدينية ، وفى حياتهم الروحية إلا ومعهم كاهن أو قديس !

أما في الإسلام فلم تكن هناك كنيسة . لم تكن هناك هيئة « إكليروس » لا تقام شعائر الدين بدونها ، ولا يتصل الفرد بمخالقه إلا عن طريقها . والإسلام يعد نفسه منقذاً للفكر البشري لا من الأسطورة والوهم وحدهما ، بل كذلك من ضغط المعجزة الخارقة للطبيعة ؛ فلم يشأ لهذا أن يجبر الفكر البشري على الإذعان له بالخوارق الطبيعية . إنما جعل وسيلته إلى الإدراك البشري وضوحه وبساطته وحقايقه وحينما اتفق أن كسفت الشمس يوم وفاة إبراهيم — ابن محمد الرسول — وضج الناس للحادث ، وقالوا : كسفت الشمس لموت إبراهيم بادر محمد صلى الله عليه وسلم لنفي هذه الأسطورة ، كي لا تغشى وضوح العقيدة ونصوعها ؛ وأعلن أن الشمس من آيات الله لا تكسف لموت بشر . وبذلك الحزم الصارم ، والصدق الناصع ، نهه الناس عن الاستسلام للرغبة الكامنة في نفوسهم في النهاويل الغامضة ، ولم يسايرها ولم يستغلها لنشر دينه الجديد ، لأنها في صميمها مناقضة لطبيعة الدين الجديد .

وبهذه النصاعة وهذا الوضوح يعقد الإسلام السلام بين منطق الفرد وعقيدته ، فلا يثور في نفسه ذلك القلق المضني الذي تثيره مسيحية الكنيسة المحرفة ، ونظائرها من العقائد التي تبرز فيها الحقيقة بالأسطورة ، ويختلط فيها الحق بالباطل ، وتتوارى من النور والوضوح ، فلا تعيش إلا في جو البخور والتراتيل ، لأنها تهرب من الضوء وتخشى أن تلقاه .

نعم . إن القطيع البشرى كان فى حاجة مُلِحَّة ، وهو يواجه الكون العريض ، والطبيعة الهائلة . . أن يحسَّ إلهه قريباً منه ، معنياً بآلامه وآماله ، فجاء الكثير من أساطير المسيحية الكنسية ليأبى هذه الرغبة العميقة ، فأنزل الله من عليائه ليحتمل الآلام تكفيراً عن خطيئة آدم ، أو جعل ابنه الوحيد يحتملها رحمة بالبشر . . إلى آخر تلك الألفاظ المحيرة للمنطق ، المقلقة للضمير . فأمّا الإسلام فيأبى هذه الحاجة ، ولكن بما يتفق مع ألوهية الإله ووحدانيته . يلبىها بإشعار الإنسان أن الله قريب منه ، مستجيب إليه ، لا يغفل عن رعايته ولا ينساه : « وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ، أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ، فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ^(١) » . . « وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ^(٢) » . . « مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ، وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ^(٣) » . « وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ^(٤) » .

وهكذا يجد الإنسان صلته الوثيقة بالله ، ويحس رحمته ورعايته واستجابته دون ما حاجة إلى الأساطير المحيرة للعقول .

(٢) غافر ٦٠

(٤) ق ٦١

(١) البقرة ١٨٦

(٣) المجادلة ٧

الأشواق والضرورات

كذلك يعقد الإسلام السلام بين ضرورات الفرد الملحة ، وأشواقه الروحية المرفقة . ولكنه لا يعقده على حساب النوازع الضرورية ، ولا على حساب الأشواق الروحية . إن فكرته في الوحدة الكلية تطبع نظرتة إلى الفرد الإنساني ، ونظرتة إلى دوافع الحياة الممثلة فيه . والضرورات والأشواق كلتاهما تندمجان في تناسق ، فلا يضيع من طاقتهما الدافعة إلا ما يعارض هذا التناسق ، وما يعوق نمو الحياة الكامل .

ومن ثم يعترف الإسلام منذ اللحظة الأولى بضرورات الحياة الأصلية الكامنة في طبيعة البشر ، ولا يرى فيها — في حالة الاعتدال السوي — ما يتعارض مع الرغبة في التسامى ، وهي كذلك أصلية كامنة في طبيعة البشر .

وحين يدعو الإسلام إلى التطهر الروحي ، والانطلاق من قيود الشهوات فإنه لا يعنى كبت الدوافع الحيوية ، وإزهاق الطاقات الحية . إنما هو يدعو إلى أن يملك الإنسان قياد نفسه فلا يكون عبداً مملوكاً لشهواته ، ولا حيواناً مدفوعاً بنزواته . والإرادة هي مفرق الطريق بين الإنسان والحيوان في المتاع : « وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ ^(١) » .

فإذا ملك الإنسان أمره فإن عليه أن يعرف لبدنه حقه ، وعليه أن يتمتع نفسه بطيبات الحياة ، وأن لا يحرم ما أحله الله . وما أحله الله يشمل كل ما تطلبه البنية الصحيحة السوية من لذة ومتاع .

إن دوافع الحياة الطبيعية كلها ليست مستفجرة في عُرف الإسلام ؛ والرغبة في الامتداد ليست سقوطاً يترفع عنه المتطهرون . فالرغبة في امتداد الحياة تتفق مع مشيئة الله في خلق الحياة ؛ وكل ما يريد الله هو ترقية الحياة لا مجرد امتدادها . وهذا الامتداد هو وسيلة الارتقاء ، وليس مضاداً لفكرة الارتقاء . ومن ثم فالإسلام ينسق الدوافع الحيوية في بنية البشر ، مع الأشواق الروحية العميقة في الفطرة ؛ ويصوغ من كليهما وحدة ، لا تفرط فيها ولا إفراط ، ولا صراع في داخلها ولا اصطدام .
والدعوة إلى الاستمتاع في الإسلام تسير جنباً إلى جنب مع الدعوة إلى التسامي ؛ فتنشأ من بينهما صورة للاعتدال ، البريء من الفحش ، البريء من الحرمان : « يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا ، وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ . قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ؟ قُلْ : هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ . كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . قُلْ : إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَالْإِنْتِمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا ، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ^(١) » .

والفواحش من الفحش وهو تجاوز الاعتدال ، وشأنه شأن البغى
بغير الحق وشأن الإشرak بالله . . كلها مفسد للفطرة ، مناف للعدالة ،
مخالف لناموس الحياة المتناسق .

وكذلك تجمد الطاقات البشرية السوية مجالها للعمل في بناء الحياة
وفي ترقية الحياة ؛ ولا يظل الفرد ممزقاً بين واقع حياته الضروري لبقائه
وبقاء الحياة معه ، وبين الأشواق العلوية التي تهتف له وتناديه .

وكذلك يتم التناسق بين المحافظة على الحياة وترقية الحياة . . يتم
هذا التناسق في ضمير الفرد تبعاً لعقيدته ، كما يتم في محيط الجماعة تبعاً
لسلوكة ؛ فيجد الفرد نفسه في سلام داخلي مع ضميره ، وفي سلام
خارجي مع سواء .

وكذلك يعالج الإسلام أسباب « العقد النفسية » التي أقام عليها
« فرويد » وأتباعه مذهبهم ، والتي اعتبروها ضربة لازب لامفرتها ،
ولعنة يفرضها المجتمع على الفرد بقيوده وتعاليمه ، ويكبت الرغبات التي
ينوب ضمير الفرد — أو الذات العليا — عن المجتمع في فرض الرقابة
عليها . هذه العقد النفسية تقل أو تنمحى في جو العقيدة الإسلامية ،
التي تعترف منذ الخطوة الأولى برغبات الفرد وضروراته ، ولا ترى فيها
قذارة ولا انحطاطاً ؛ وتيسر له السبل لتصريفها تصريفاً مأموناً معترفاً
بشرعيته ومجديته وبنظافته كذلك — وهذا هو المهم — ما دام في
الحدود السوية المأمونة ، التي لا تؤدي إلى انحلال في شخصية الفرد ،
ولا إلى انعكاس حيواني في محيط المجتمع .

ويلاحظ الإسلام هذه الرغبات الطبيعية البريئة ملاحظة دقيقة ،
فيقدر أن المرأة في بعض الأحيان رغبات في المتاع والزينة غير رغبات
الرجل ، ويبيح لها أحياناً ما يحرمه عليه ، مراعاة لفطرتها الأنثوية في
التزين والتجمل . يبيح لها خاتم الذهب ولباس الحرير على حين ينهى
الرجل عن هذا التطري ، ويعدّه بالقياس إليه ترفاً مؤذياً . وكل ما يحرمه
على المرأة في هذا المجال هو التبرج ، لأن المسألة هنا تخرج من دور
المتاع البرى إلى دور الاستثارة الحيوانية ، وهذا هو مفرق الطريق !

وبذلك تنحصر الأسباب المؤدية إلى العقد النفسية — في جو العقيدة
الإسلامية — في حالات الشذوذ المرضى . أما الطبائع السوية فيتم
فيها التوازن والتناسق ، وتختفى عوامل القلق ؛ فينعم الفرد المسلم في
نفسه بالأمن والسلام .

الخطيئة والتوبة

ثم لا يقف الإسلام عند حد الاعتراف للفرد بضروراته وتنسيقها
مع أشواقه . . . بل يخطو وراء ذلك خطوة أخرى واقعية بصيرة . . .
إنه يعترف للفرد بدوافع الخطأ والخطيئة ؛ فأما الخطأ والنسيان فمعنيان
من المؤاخذة إعفاء : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان ^(١) » وأما الذنب
والخطيئة فباب التوبة منهما مفتوح في كل لحظة ، يدلف إليه من يشاء

(١) من حديث ذكره القرطبي في التفسير وقال : وذكر أبو محمد عبد الحق
أن إسناده صحيح . وقد ذكره الأصيلي في الفوائد وابن المنذر في كتاب الإقناع .

ليستغفر ويتطهر ، فلا يطرده من رحمة الله طارد ، ولا يوصد دونه ودون
الله باب ، ولا يقوم بينه وبين ربه وسيط .

فإذا ما انزلق الفرد إلى الخطيئة لم تقطع السبل ، ولم يصبح ضائعاً
مطروداً ملعناً ، ولم يستبد به الظلام الكافر العائر . . فهناك النور ،
وهناك الطريق ، وهناك اليد الحانية الرحيمة : يد التوبة الندية ،
تمنحه البرء والعافية ، وتغمره بالروح والظلال : « قلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ
أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ . إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذَّنُوبَ
جَمِيعاً . إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ^(١) » .

إن الإله في الإسلام لا يطارد المذنب مطاردة أبدية ، حتى لا يقبل
له عثرة ، ولا يقبل منه توبة ، إلا أن يقتل نفسه ، أو يعذب جسده ،
أو ترتكس روحه في أجسام قذرة رديئة حقبةً وأجيالا . وكفارة
الخطيئة لا تقتضي أن ينزل الله من عليائه — سبحانه — ليصاب ويقاسى
الآلام ، تكفيراً عن خطيئة البشر — وهو خالق هؤلاء البشر ، وقادر
على أن يطهرهم بغير صلبه — تعالى — وتعذيبه . وهي كذلك لا تحتاج
إلى كاهن وكرسی اعتراف ، أو تبقى معلقة على رأس الفرد لا مخلص له
منها ولا فرار . . !

إنه بحسب أى إنسان أن يتوجه إلى ربه مباشرة نادماً تائباً ، غير
لاج في خطيئته ولا سادر ؛ فيفتح له الله بابه ، ويتقبله بين عباده ،

ويعمنحه رحمته وعفوه . وباب الرحمة في كل لحظة مفتوح ، ولا يأمن من روح الله ولا قنوط ؛ فليدق بابه مستأذناً كل طارق ، بل ليدلف إليه دون استئذان : « وَلَا تَيْدُسُوا مِنْ رَوْحِ اللَّهِ . إِنَّهُ لَا يَيْشُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمَ الْكَافِرُونَ »^(١) .

ويذهب الإسلام في هذا مذهباً بعيداً ، حتى ليحسبه المرء عند النظرة السريعة يزين للناس الخطيئة ليتوبوا من الخطيئة ! . . . يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التوابون »^(٢) . ويقول : « والذي نفسي بيده لو لم تذنّبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ويستغفرون فيغفر لهم »^(٣) .

وهو لا يزين الخطيئة هنا ، ولكن ييسر التوبة ، ويملا نفوس الخطائين بالرجاء ، وينير لأرواحهم الطريق ، ويمنى هذه الأرواح المتعبة الخائفة بالراحة والأمان . فلا تظل أبداً قلقة حائرة ممزقة لا يقر لها قرار .

ذلك في الوقت الذي يفرض على ضمير الفرد اليقظة ؛ ويكلفه على نفسه الرقابة ؛ ويحذره خدعة الشهوات المحرمة ، وفتنة النساء والأموال والأولاد ؛ ويصور له الشر شيطاناً يوسوس له ، ويتربص به « زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ . ذَلِكَ مَتَاعُ

(٢) أخرجه الترمذی .

(١) يوسف ٧٨

(٣) رواه مسلم .

الحياة الدنيا ، والله عنده حسن المآب . قل أونبئكم بخير من ذلكم ؟ للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار ، خالدين فيها وأزواج مطهرة ، ورضوان من الله ، والله بصير بالعباد الذين يقولون : ربنا إننا آمنا فاغفر لنا ذنوبنا وقنا عذاب النار ، الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين بالأسحار^(١) .. « ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة فكلام من حيث شئنا ، ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين . فوسوس لهما الشيطان ليبدي لهما ما ووري عنهما من سوآتهما ، وقال مانها كما ربكما عن هذه الشجرة إلا أن تكونا ملكين ، أو تكونا من الخالدين . وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين ، فدلأهما بغرور ، فلما ذاقا الشجرة بدت لهما سوآتهما ، وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة ، وناداهما ربهما : ألم أنهكما عن تلكما الشجرة وأقل لكما : إن الشيطان لكما عدو مبين ؟ قالوا : ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين . قال : اهبطوا بعضكم لبعض عدو ، ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين »^(٢) .

ولكن الإسلام لا يصور الصراع بين الإنسان والشيطان في هذه الصورة ليوقع الناس في اضطراب نفسي دائم يمزق شخصياتهم ، ويبعث قواهم ، بل يصوره ليدعوهم إلى اليقظة لدوافع الشر والخطيئة ، ولينتهي إلى تنبيه أبناء آدم وحواء ألا يستسلموا للإغراء والإغواء .

(١) آل عمران ١٤ — ١٧

(٢) الأعراف ١٩ — ٢٤

« يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ ،
يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا . إِنَّهُ يَرََاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِّنْ حَيْثُ
لَا تَرَوْنَهُمْ . إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ^(١) » .

وفي ذات الوقت يقرر أن خطيئة آدم لم تظل مصلحة كالسيف
القاطع على رؤوس أبناء آدم ؛ ولم تتطلب كفارة عجيبة ينهض بها الله في
صورة ابن الله . فالأمر أيسر من هذا كله وأهون : « فتلقى آدم من
ربه كلمات ، فتابَ عليه إنه هو التوابُ الرحيم ^(٢) » .

وبعد فهذا اليسر كله لا يفوت إلا من يصر على الخطيئة ؛ وهذه
الأبواب المفتحة كلها لا تغلق إلا في وجه السادر في الخطيئة : « بلى !
من كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا
خَالِدُونَ ^(٣) » . ذلك أن الخطيئة السادرة تغلق القلب وتطمس الضمير ؛
ومن ثم توصلد الأبواب وتحقق العقاب .

وما يدع هذه الفرص المتاحة كلها تغلق منه إلا من لا يستحق
الرحمة ومن لا يريد لها . فأما العديد من الخطائين التوايين ، فالإسلام
يمنح ضمايرهم السلام ويهب أرواحهم الاطمئنان ، ولا يطلب منهم
أكثر من اليقظة والمحاولة . واليقظة والمحاولة لا تمزقان الشخصية ،
ولا تورثان القلق . ولقد عرف الإسلام في واقعه التاريخي رجالا بلغت

(١) الأعراف ٢٧

(٢) البقرة ٣٧

(٣) البقرة ٨١

يقظة ضمائرهم حد الإرهاق ؛ ولكن أرواحهم كانت في ذروة الاطمئنان ؛ وكانوا هم من الواقعيين العمليين المنشئين كأعظم ما يكون الرجل الواقعي العملي المنشئ في الحياة . وعلى رأس هؤلاء جميعاً أبو بكر وعمر منشئاً الإسلام وكافلاً بعد رسول الله . وإنيهما لنموذجان كاملان ، لليقظة المرفهة في الضمير ، والاطمئنان الواصل في الشعور ، وتجمع الشخصية ووحدة الاتجاه في واقع الحياة .

التكليف والطاقة

يلاحظ الإسلام بصفة عامة ألا يكلف الفرد فوق طاقته ، في شرائعه أو شعائره ؛ فالتكليف فوق الطاقة ، إيجاباً أو منعاً ، لا ينتهي إلا إلى نتائج ثلاث :

١ — إما الإرهاق والعسر ، والحرمان والكبت ، وتخطيم الذات الإنسانية تحت الكبت أو الإرهاق ، وتعويق الحياة من النمو المطرد ، والرقى المعتدل .

٢ — وإما النفور والجماح والخروج على الأوامر والنواهي ، والعداء الجامح الذي يقود صاحبه إلى الغلو في الإباحة ، كرد فعل للكبت أو الإرهاق .

٣ — وإما القلق النفسي الدائم ، والشعور دائماً بالخطيئة أو التقصير ، فيما لا خطيئة فيه ولا تقصير . وهو عذاب دائم لا يطاق .
ولذلك يحرص الإسلام على أن تكون تكاليفه كلها في حدود

الطاقة ؛ ويرعى الطبيعة البشرية بكل إمكانياتها وهو يشرع إيجاباً وتحريماً ؛ ثم يدع لها أن تتطوع بالأكثر فوق التكاليف المفروضة ، إن استطاعت ، في غير ضيق ولا حرج ولا مشقة . وبذلك يصونها من التحطم ويصونها من الجرح ، ويصونها من القلق الذي لا يريح .

وفي ذلك يقول القرآن الكريم : « لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ^(١) » ، « مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ^(٢) » . ويقول الرسول العظيم : « إِنْ هَذَا الدِّينُ يَسِرُ لَا عَسْرَ وَلَنْ يَشَادَ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ ^(٣) » وينهى صلى الله عليه وسلم عن التنطع والتشدد في تفسير الدين وفي القيام بتكاليفه فيقول : « لَا تَشَدُّدُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَيَشَدُّ عَلَيْكُمْ ^(٤) » أو يقول : « إِنْ هَذَا الدِّينُ مَتِينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بَرْقٌ ^(٥) » . ويشبه المتشدد المرهق لنفسه بالمسافر الذي يهلك راحلته ولا يباغ غرضه : « إِنْ الْمَنْبِتُ لَا أَرْضًا قَطَعَ وَلَا ظَهْرًا أَبْقَى ^(٦) » .

وفيما مضى أمثلة على هذا القصد والاعتدال ومراعاة الطاقة ، وبخاصة في التنسيق بين الضرورات والأشواق ، وفي الاعتراف بدواعي الخطأ والخطيئة ، ولا بأس من أن نسوق منه ناحية أخرى .

إن انفعالات الغضب ووجدانات الغيظ انفعالات ووجدانات لاسبيل إلى محوها أو قتلها في النفس البشرية لأسباب شتى . بعضها

(٢) الحج ٧٨

(٤) أبو داود

(٦) البخاري

(٤) — السلام العالى

(١) البقرة ٢٨٦ .

(٣) البخاري والنسائي

(٥) البخاري

ينبع من الشعور بالذات ، وبعضها ينشأ من تصادم المصالح ، وبعضها يأتي من اختلاف المشاعر والمسالك . . . والإسلام يدعو إلى السباحة والرفق والبشاشة ؛ ولكنه لا يأنى من حسابه أن مشاعر الغضب والغيظ مشاعر طبيعية ؛ فلا يكلف الناس محوها من النفوس محواً ، ولا يعدها في ذاتها خطيئة وإثمًا ؛ إنما يدعو إلى كظمها وضبطها ، لا على أن نستحيل أحقاداً وضغائن في الصدور ، بل على أن يكون هذا الضبط سبيلاً إلى التسامى والتصعيد . وفي هذا السبيل يأخذ النفس البشرية بالترغيب والتحضيض لا بالأمر والتكليف : « وَأَمَّنْ صَبْرًا وَغَفَرًا إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُور »^(١) . . . « وَالكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ »^(٢) وهكذا يقرن الصبر بالغفران ، ويتبع الكظم بالعفو ، لأن الصبر والكظم إن لم يوجها إلى الغفران والعفو فقد يؤديان إلى الضغينة والحقد ؛ والإسلام يكره الضغينة ويتفر من الحقد ، فيوجه ويرغب في العفو والسماحة ، ليغسل النفوس من الغيظ والغضب ، قبل أن يستحيلوا حقداً وضغينة . ويجعل دعاء المؤمنين المحبوب « وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا »^(٣) ويصف أهل الجنة حين يصفهم بالرفعة والسمو فيقول : « وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ »^(٤) ويتحدث عن « عباد الرحمن » فيقول : « وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا : سَلَامًا »^(٥) أي قابلاً خطاب الجاهلين

(٢) آل عمران ١٣٤

(٥) الفرقان ٦٣

(١) الشورى ٤٣

(٤) الأعراف ٤٣

(٣) الحشر ١٠

الجاني الذي لا تهذيب فيه بالتجمل والسباحة .

والإسلام يكره أن تقع الخصومة بين الفرد والفرد ، وأن تسودها القطيعة ، ولكنه يقدر أن شعور الغضب لا يمكن محوه ، ولا يعبده ذنباً بمجرد وقوعه ، ولا يقول كالمسيحية : « من غضب على أخيه باطلاً كان مستوجب الحكم » فإذا دعا إلى الصلح والوثام ، أعطى فرصة من الزمن تهدأ فيها الثورة ، وتخمد فيها النزوة ، وترجع فيها النفس إلى الهدوء والسكينة ؛ فيمنح كلا المتخاصمين ثلاثة أيام ، يفثأ فيها غضبه ، وتسكن فيها نفسه ، قبل أن يلزمهما بالسلام بعد الخصام : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام ^(١) » .

والإسلام يكره الجزع الذي تنهاوى بسببه النفس ، ويتداعى إيمانها بالله واحتمالها للمكروه ، لأن الصبر والتماسك مقياس القوة ومقياس الإيمان ، فيقول الرسول الكريم : « ليس منا من ضرب الحدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية ^(٢) » ولكنه لا يعد الحزن والدمع جريمة ، ولا يقهر النفس على السكون الكامل الجامد لأنه فوق الطاقة ، وربما قاد إلى القساوة والتعجر . فها هو ذا محمد رسول الله نفسه تدمع عيناه على ابنه إبراهيم ، ويناجيه وهو مُسَجَّى : « يا إبراهيم إن العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول إلا ما يرضى ربنا ، وإنا بفراقك يا إبراهيم

(٢) الخمسة إلا أبا داود

(١) البخارى

لحزونون^(١) . . إنما الصبر الذي يتطلبه الإسلام هو صبر التأسى والتجمل وتذكر الله ورد الأمر إليه في الكروب : « ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات ، وبشر الصابرين ، الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا : إنا لله وإنا إليه راجعون ، أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون^(٢) » .

وهكذا . . وهكذا . . لا يكلف الإسلام نفساً إلا طاقتها ؛ فلا تنكّل عن التكليف ، ولا تنوء تحتها ، ولا تبقى قلقة ممزقة بين التكليف والطاقة ، بل تنعم بالاستجابة ونطمئن بالطاعة ، وتقرّ عيناً بها وتستريح .

الاطمئنان إلى الله

ويسكب الإسلام في النفس السكينة والأمن والسلام ، بالركون إلى الله والاطمئنان إلى جواره ، والثقة في رحمته ورعايته وحمايته . وهي خاصية العقيدة الدينية التي يشارك الإسلام فيها سائر العقائد السماوية . إنما يتميز الإسلام بأن العلاقة فيه مباشرة بين الرب والعبد ، لا يدخل فيها كاهن ولا قسيس ، ولا تتعلق بإرادة مخلوق في الأرض ولا في السماء . في ظل هذه الصلة المباشرة يحس الفرد أنه يرتكن إلى القوة التي ليس فوقها قوة ، والتي لا تعدلها قوة . وهي أبداً حاضرة ، وفي متناوله أن يركن إليها ويستعينها ، متى أخلص نفسه لها ، فلم يشرك بها في

(١) رواه الأربعة

(٢) البقرة ١٥٥ — ١٥٧ .

شعوره قوة ، ولم يحسب لغيرها في ضميره حساباً : « وقال ربكم ادعوني أستجب لكم^(١) » . . . « وإذا سألت عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان ، فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون^(٢) » .
وفي ظل هذه القوة تتضاءل قوى الأرض جميعاً ؛ وتتساقط أغشية العظمة الكاذبة والجبروت الزائف ؛ ويبدو الأقوياء والأغنياء وأصحاب الجاه والنفوذ والسلطان جميعاً ، أقزماً ضعافاً ضئلاً لا يملكون لإنسان فحماً ولا ضراً : « قلْ لَنْ يَصِيْبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا^(٣) » .
فكل قوى الأرض لا تقدر على ذبابة : « وإن يسلبهم الدياب شيئاً لا يستنقذوه منه . ضُفَّ الطالبُ والمطلوب^(٤) » .

وفي ظل هذه القوة يأمن الفرد على رزقه ومكانته ، أمانه على حياته وسلامته ، فما من قوة وما من أحد يملك أن يضاره في رزق ولا في مركز ولا في شيء من أمور الدنيا وأمور الآخرة ؛ وإنه لقوى قوى ، وكفء لكل قوة تتصدى له ، لأنه يستمد من تلك القوة الكبرى التي لا ينضب لها معين ، والتي تصرف الكون كله ، وتصرف الجبابرة والسلاطين : « قل : اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء ، وتنزع الملك ممن تشاء ، وتُعِزُّ من تشاء ، وتذل من تشاء بيدك الخير . إنك على كل شيء قدير^(٥) » . . . « إن ينصركم الله فلا غالب لكم ،

(٢) البقرة ١٨٦

(٤) الحج ٧٣

(١) غافر ٦٠

(٣) التوبة ٥٢

(٥) آل عمران ٢٦

وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده^(١) . . . « من كان يريد العزة فلله العزة جميعاً^(٢) . « والله العزة ورسوله وللمؤمنين^(٣) . « يا أيها الناس اذكروا نعمة الله عليكم . هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض ؟ لا إله إلا هو فأتى ثؤفكون^(٤) . «

فإذا تكاثفت قوى الأرض جميعاً لتبغى به الأذى ، فما هي بقادرة إلا أن يشاء الله . فإذا شاء الله أن يناله الأذى ، فهناك حكمة سامية لله ، وهناك خير أعلى من خير الفرد المحدود ؛ بل هناك خير لهذا الفرد قد لا يعلمه اللحظة ، ولكن الخالق الأعظم المحيط بالكائنات يعلمه : « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم ، وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون^(٥) . «

وما على الفرد إلا أن يسلم نفسه لله ، وإلا أن يجعل رضا الله غايته ، وإلا أن يجاهد ليكمل كلمة الله هي العليا ، وليحقق إرادة الله في الأرض ، ولا يستسلم يوماً ولا يهين ، ولا يأسى على ما فاتته في هذا ولا يتبرم ؛ وكل ما قدمه في هذا السبيل فهو محفوظ له عند ربه ولن يضيع : « ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون^(٦) . . « والله معكم ولأن يتركم أعمالكم^(٧) . «

والله بعد ذلك كله حفي به مكرم له : « ولقد كرّمنا بني آدم

(١) آل عمران ١٦٠ (٢) فاطر ١٠ (٣) المنافقون ٨
 (٤) فاطر ٣ (٥) البقرة ٢١٦ (٦) آل عمران ١٦٩
 (٧) محمد ٣٥

وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ
مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا^(١) » وهو به رحيم وعليه حان . إن أثم قبل توبته
وعفا عنه ، أو حاسبه على السيئة سيئة ؛ وإن ضل هداه وأرشده ؛ وإن
أحسن ضاعف له الجزاء ؛ وما يحق عقابه الشديد إلا على الذين يلجون
في الغواية : « غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّوْلِ^(٢) »
« مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ ، فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ، وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى
إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ^(٣) » .

وبذلك كله تطمئن النفس وتسكن وتثق ، فلا تهزها الأحداث ،
ولا تذهب بها الأهوال ، ولا تفرع من شيء ولا تخاف : « الذين آمنوا
وتطمئن قلوبهم بذكر الله . ألا بذكر الله تطمئن القلوب^(٤) » .

الضمانات والتأمينات

وبعد فالإسلام بحسب نظرتة الكلية إلى الحياة ودوافعها ودواعيها ،
وضروراتها وأشواقها ، ومادياتها وروحياتها . . لا يكل الفرد إلى عقيدته
الروحية في الضمير ، بل يعينه عليها بتحقيق أسبابها في عالم الواقع . فعالم
الواقع في الإسلام إن هو إلا الترجمة العملية لعالم الضمير .

ومن ثم فهو لا يتف عند توفير الضمانات للفرد باطمئنانه إلى الله .
بل يشرع لحياته الواقعة ما يكفل الضمانات المطمئنة . فلا يحس الفرد

(٢) غافر ٣

(٤) الرعد ٢٨

(١) الإسراء ٧٠

(٣) الأنعام ١٦٠

من حوله إلا أمنًا وعدلا وكفاية للضرورات .

إن الإسلام يؤمن الفرد من كل اعتداء . اعتداء فرد مثله ، أو اعتداء حاكم عليه ، فهو يشعر أنه يعيش في وسط يحبه ولا يعاديه ، ويحرص على ذاته وماله وعرضه : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه ^(١) » . . « كل المسلم على المسلم حرام : دمه وعرضه وماله ^(٢) » . . « والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن . قيل من يا رسول الله ؟ قال : الذي لا يأمن جاره بوائقه ^(٣) » .

وليس للحاكم عليه من سلطان إلا في حدود القانون . القانون الإلهي الذي يخضع له كما يخضع السلطان سواء . والذي لا يستمد من هوى الحاكم ، ولا هوى طبقة ولا جماعة ، ولا يسن ليحقق مصلحة لحاكم أو طبقة أو جماعة . إنما شرعه الله إله الجميع ومالك الجميع لمصلحة الجميع . والخضوع له خضوع لله ، لا لعبد من عباده ، والضمانات فيه للجميع ، لأنه مشروع للجميع .

وتلك ميزة قيام الدولة على شريعة الدين وقانونه . فالحرية الكاملة من كل عبودية أرضية لن تكون إلا في ظل مثل هذا القانون . ومادام جماعة من البشر أيا كانوا يشرعون لجماعة من البشر ، فلن تتحقق المساواة المطلقة ، ولن تتحقق المصالح المطلقة . إن الحاكمين سيحسنون دائما أنهم أرفع لأهمهم هم الذين يضعون التشريع ؛ وإن القانون سيظل

(٢) أخرجه الستة إلا النسائي

(١) الخمسة إلا أبا داود

(٣) أخرجه الشيخان واللفظ للبخاري .

دائماً في مصلحة طبقة دون طبقة ، ولن يحقق مصالح الجميع . . هنالك حالة واحدة يخضع فيها الفرد للقانون وهو شاعر بعزته كاملة وحرية كاملة ومصلحته كاملة . . حالة استمداد التشريع كله من شريعة الله ، الذي لا حاكم إلاه ، ولا مسيطر سواه ؛ ولا مصلحة له في نصرة طبقة على طبقة ، ولا إخضاع طبقة لطبقة . وعندئذ فقط يطمئن الفرد إلى العدل المطلق ويستريح . وعندئذ فقط يطمئن الحاكم من كبريائه التي يستمدّها من سلطة التشريع ؛ ويحس أنه لا يملك شيئاً إلا أن ينفذ القانون الإلهي ، الذي فرض عليه وعلى كل فرد سواه . . وهذا هو التحرر الكامل الصحيح .

والإسلام يوفر للفرد في قانونه هذا كل ضماناته : يحفظ عليه حياته وماله وعرضه ، فلا تمس إلا بحق الله فيها ؛ ويحميه من السخرية منه ، أو التجسس عليه ، أو اغتيابه ، أو أخذه بالظنة : « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكنّ خيراً منهن ، ولا تلمزوا أنفسكم ، ولا تنابزوا بالألقاب . بئس الاسمُ الفسوقُ بعدَ الإيمانِ . ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون . يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظنّ إنَّ بعضَ الظنِّ إثمٌ ، ولا تجسسوا ، ولا يغتب بعضكم بعضاً . أيحِبُّ أحدُكم أن يأكل لحمَ أخيه ميتاً ؟ فكبرهتُموه . واتقوا الله إنَّ اللهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ^(١) » .

ويضمن له حرية داره وحرمتها فلا يتسورها عليه أحد ، ولا يدخلها
 بغير إذنه أحد : « يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى
 تستأنسوا وتسلموا على أهلها ، ذلك خير لكم لعلكم تذكرون ، فإن
 لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم ، وإن قيل لكم
 ارجعوا فارجعوا هو أذكى لكم ، والله بما تعملون عليم ^(١) » .

حتى الجريمة لا يجوز إثباتها بتسور البيوت والتجسس على الناس
 في مآمنهم . وقد حدث أن مر عمر بن الخطاب في إحدى جولاته الليلية
 بيت سمع فيه صوت رجل وامرأة لعله رابه ، فتسور الحائط لينظر ،
 فإذا رجل وامرأة ومعهما زق خمر . فقال عمر : يا عدو الله ! أ كنت
 ترى أن الله يسترك وأنت على معصيته ! فقال الرجل : يا أمير المؤمنين !
 أنا عصيت الله في واحدة وأنت في ثلاث . فالله يقول : « ولا تجسسوا »
 وأنت تجسس علينا ، والله يقول : « وأنوا البيوت من أبوابها » وأنت
 صعدت من الجدار ونزلت منه . والله يقول : « لا تدخلوا بيوتا غير
 بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها » وأنت لم تفعل .

وهكذا لم يجد عمر أنه يملك عقابه ، فاستتابه !

وبمثل هذه الضمانات يكفل الإسلام للفرد طمأنينته وحرية
 وحرماته جميعاً . فإذا اعتدى عليها معتد فالتقصاص حاضر أيا كان هذا
 المعتدى ، ولو كان الحاكم الأعلى ، فما ميز الإسلام في قانونه ولا في
 واقعه التاريخي — حينما كان يحكم — بين خليفة أو أمير وبين فرد

من عامة المسلمين في القصاص . محمد رسول الله كان يقيد من نفسه ؛
وعمر بن الخطاب يدع ابن المصري من عامة الشعب يضرب « ابن
الأكرمين » ابن عمرو بن العاص حاكم مصر حتى يرضى ؛ وعلى بن أبي
طالب يخاصم نصرانيا سرق درعه إلى قاضيه شريح ، فيحكم القاضي ضده
لأنه لا يملك بينة على السارق ، فيبتسم الخليفة ويرضى .

وهكذا وهكذا مما لا يتسع المجال لتفصيله هنا وحسبنا منه الإشارة .^(١)

ثم يضمن الإسلام للفرد رزقه في عنق الجماعة : يضمنه بالعمل
والنصفة في الأجر عند القدرة ، وبالضمانات الاجتماعية عند التعطل وعند
العجز وعند المرض وعند الشيخوخة ؛ ويكفله للطفل رضيعاً وناشئاً حتى
يقدر على العمل . وسنفصل الحديث في هذه الضمانات كلها عند الكلام
عن سلام المجتمع ، فحسبنا هنا ما يشير إلى ضمانات الفرد التي تدخل
السكينة إلى نفسه والاطمئنان إلى روحه في واقع الحياة العملية ، بعد
السكينة الروحية التي يجدها في العقيدة الإسلامية .

وإن الإسلام ليوفر أسباب السلام كلها في قرارة الضمير ؛ وشعاره
في هذا المجال ما أعربنا عنه في أول الفصل : « لاسلام لعالم ضمير الفرد
فيه لا يستمتع بالسلام » .

(١) راجع فصل « من الواقع التاريخي » في كتاب « العدالة الاجتماعية
في الإسلام » .

سلام البيت

البيت مثابة وسكن ؛ وفي ظله تنبت الطفولة ، وتدرج الحداثة ؛
ومن سماته تأخذ سماتها وطابعها ، وفي جوه تتنفس وتتكيف .. وكم من
أحداث وحوادث وقعت على مسرح المجتمع ، وأثرت في سير التاريخ ،
تكن بواعثها الخفية في مؤثرات بيتية .

والفرد الذي لا يستمتع في بيته بالسلام ، لن يعرف للسلام قيمة ،
ولن يتذوق له طعماً ، ولن يكون عامل سلام وفي أعصابه معركة ،
وفي نفسه قلق ، وفي روحه اضطراب .

والإسلام يتجه إلى بذر بذور السلام في البيت ، في ذات الوقت
الذي يتجه فيه إلى الضمير الفردي ، وإلى المجتمع الدولي .. فكلها
حلقات متضامنة ، وفيها بينها ترابط واتصال .

الرباط المقدس

يبدأ الإسلام أولاً بتصوير العلاقة البيتية تصويراً رفاقاً شقيقاً ،
يشع منه التعاطف ، وترف فيه الظلال ؛ وبشيع فيه الندى ، ويفوح
منه العبير : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا
إليها وجعل بينكم مودةً ورحمة^(١) » .. « هن لباس لكم وأنتم

لباس^(١) لمن « فهي صلة النفس بالنفس وهي صلة السكن والقرار ، وهي صلة المودة والرحمة ، وهي صلة السر والتجمل . وإنك لتحس في الألفاظ ذاتها حنوا ورققا ، وتستروح من خلالها نداوة وظلا . وإنها لتعبر كامل عن حقيقة الصلة التي يفترضها الإسلام لذلك الرباط الإنساني الرفيق الوثيق . ذلك في الوقت الذي يلحظ فيه أغراض ذلك الرباط كلها ، بما فيها امتداد الحياة بالأولاد ، فيمنح هذه الأغراض كلها طابع النظافة والبراءة ، ويعترف بطهارتها وجديتها ، وينسق بين اتجاهاتها ومقتضياتها ، ذلك حين يقول : « نساؤكم حرث لكم^(٢) » ، فيلحظ كذلك معنى الإخصاب والإكثار .

يحيط الإسلام هذه الخلقة ، أو هذا المحضن ، أو هذه المثابة ، بكل رعايته وبكل ضماناته . وحسب طبيعة الإسلام الكلية ، فإنه لا يكتفى بالإشعاعات الروحية ، بل يتبعها التنظيمات القانونية ، والضمانات التشريعية .

فأولا : لا بد في هذا الارتباط من الرضى والاستئذان ، فلا تزوج المرأة بغير إذنها ورضاها . ولا بد فيه من الرؤية ليكون هذا الرضى جديا وقائما على حقيقة ، ومنبعثا من شعور : « فانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما^(٣) » .

وثانيا : لا بد فيه من علانية وإشهاد ، فلا يتم في السر والخفاء

(١) البقرة ١٨٧

(٢) البقرة ٢٢٣ .

(٣) من حديث عن المغيرة بن شعبة ذكر صاحب مصابيح السنة أنه من الحسان .

كما تم الجريمة ؛ ولابد من إيجاب وقبول صريحين يشهد عليهما الشهود ، فلا يبقى ظل من شك أو غموض في قيام هذا الارتباط ، حتى ليستحب دق الطبول لهذه المناسبة زيادة في الإعلان !

وثالثاً : لابد فيه من نية التأييد لا التوقيت ؛ فإذا نوى أو صرح بأن يكون هذا الزواج موقوتاً بزمان لم ينعقد. لأن هذا الارتباط مقصود به السكن والاستقرار ، مقصود به أن يركن إليه الزوجان في اطمئنان ، وأن يبنيا في ظله الحياة وهما واثقان آمنان .

ولكى يهيئ الإسلام للبيت جوهر ؛ ويهيئ للفراخ الناشئة فيه رعايتها . . أوجب على الرجل النفقة وجعلها فريضة ، كي يتاح للأم من الجهد ومن الوقت ومن هدوء البال ما تشرف به على هذه الفراخ الزغب ، وما تهين به للمثابة نظامها وعطرها وبشاشتها . فالأم المكدودة بالعمل للكسب ، المرهقة بمقتضيات العمل ، المقيدة بمواعيده ، المشتتة الطاقة فيه . . لا يمكن أن تهب للبيت جوهر وعطره ، ولا يمكن أن تمنح الطفولة النابتة فيه حقها ورعايتها . ويوت الموظفات والعاملات ما يزيد على جو الفنادق والخانات ، وما يشيع فيها ذلك الأرج الذي يشيع في البيت . فحقيقة البيت لا توجد إلا أن تخلقها امرأة ، وأرج البيت لن يفوح إلا أن تطلقه زوجة ، وحنان البيت لن يشيع إلا أن تتولاه أم . والمرأة أو الزوجة أو الأم التي تقضى وقتها وجهدها وطاقاتها الروحية في العمل لن تطلق في جو البيت إلا الإرهاق والكلال والملال . إن خروج المرأة لتعمل كارثة على البيت قد تبيحها الضرورة ،

أما أن يتطوع بها الناس وهم قادرون على اجتنابها ، فذلك هي اللعنة التي تصيب الأرواح والضمائر والعقول ، في عصور الانكسار والشرود والضلal .

وفي سبيل الاستقرار البيتي وقطعا لدابر الفوضى والنزاع فيه ، جعل الإسلام القوامة للرجل فيه ، وذلك تمشيا مع سياسة التنظيم التي يحرص عليها الإسلام حرصاً شديداً ، والتي جعلت الرسول يأمر الرجال أن يؤمروا عليهم أحدهم حتى لو خرج اثنان في أمر فأحدهما أمير .

إن توحيد القيادة ضروري لأمن السفينة ، وفي سفينة البيت لا بد من قيادة ، تحمل التبعة وتحفظ النظام أن ينتكث ، وما في هذا من شذوذ على القاعدة الإسلامية العامة في عالم الرجال أيضاً . فأى الزوجين كان المنطق كفيلاً بأن يسلمه القيادة ؟ المرأة المشبوبة العواطف والانفعال بحكم وظيفتها الأولى في رعاية الأطفال وتعطير جو البيت بالجمال ؟ أم الرجل الذي كلفه الإسلام الإنفاق لتخلو المرأة إلى عبئها الضخم ، وتنفق فيه طاقتها ووسعها ؟ لقد جعل له الإسلام القوامة ، تحقيقاً لنظامه المطرد أن تكون في كل عمل قيادة وقوامة ، واختاره لأنه بمخلقه وتجاربه أصلح الاثنين لهذه الوظيفة .

وهكذا حين تعرض المسألة في بساطتها هذه وفي وضوحها ، ينكشف ذلك اللفظ الهادر الذي تلوكه ألسنة الفارغين والفارغات في هذا الزمان حول هذا النظام ، ويتجلى أن فراغ الحياة وفراغ القلوب وفراغ العقول ، هو الذي ينشئ ذلك اللفظ ، ويجعله موضوع جدل

ومادة حديث . وهو نظام قصد به الإسلام أن يكون حلقة من حلقات السلام في البيت ، وضمانة للاستقرار فيه والنظام . ولكن في عهد الانتكاس ، وفي فترات الفراغ من جديات الأمور ، لا يبقى للمجتمع ما يحفل به إلا الفتات والقشور .

الاختلاط والتبرج

وفي سبيل السلام البيتي ، وإشاعة الثقة واليقين فيه كان النهي عن التبرج وكان التحرج من الاختلاط ، وكان الأمر بالحشمة والتحفظ ، حتى لأمهات المؤمنين في عهد الرسول : « يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن »^(١) . . . « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى لهم إن الله خير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جيوبهن ، ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن ، أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن ، أو أبناء بعولتهن ، أو إخوانهن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن ، أو نسائهن ، أو ما ملكت أيمانهن ، أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ، ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ، وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون »^(٢) .

إن من حق الرجل كما أن من حق المرأة أن يطمئن كلاهما إلى رفيقه ، وألا يتعرض للإغراء الذى قد تنحرف معه عواطفه عن شريكه ، إن لم يقده الانحراف إلى الانزلاق والخطيئة ، مما يهدد ذلك الرباط المقدس ، ويطير عن جوه الثقة الكاملة والاطمئنان .

هذا الانحراف فى العواطف والانزلاق إلى ما هو أبعد ، واقع كل يوم وكل لحظة فى المجتمعات التى ينطلق فيها الاختلاط ، وتنطلق فيها المرأة متزينة متبرجة ، وتنطلق معها شياطين الفتنة والإغراء . وهذر فارغ يكذبه الواقع ماتهج به ألسنة البيغاوات هنا وألسنة الشاردين هناك من أن الاختلاط يهذب المشاعر ، ويصرف الطاقات المكبوتة ، ويعلم الجنسین آداب الحديث وآداب المعاشرة ، ويزود بالتجربة التى تصون من الزلل . وأن الاختيار القائم على التجربة الكاملة — حتى عنصر الخطيئة — كفيل بأن يمسك الشريكين كلا لصاحبه ، لأنه إنما اختاره عن رضى ، وبعد تجربة . . .

أقول هذر يهدمه الواقع ، واقع الانحرافات الدائمة والتحولات المستمرة فى العواطف ، وتحطيم البيوت بالطلاق وغير الطلاق ، وانتشار الخيانات الزوجية المزدوجة فى تلك المجتمعات .

إن التجربة الكاملة لا تمنع أن تبرز فى حياة الزوج أو الزوجة بالاختلاط الطليق شخصية أخرى أقوى وأكمل وأشد جاذبية . فماذا يقع حينذاك ؟ إما أن ينزلق الزوج أو تنزلق الزوجة استجابة لهذا الهوى الجديد . وإما أن يقاوم هو أو هى احتفاظاً بالواجب ، فيقع فى (هـ — السلام العالمى)

القلق والحيرة والاضطراب . . . وكلاهما طريق لا يقود إلى سلام في القلب ولا إلى طمأنينة في الروح ، ولا إلى أمن في البيوت . . ودع عنك تدلى الإنسانية في الفاحشة ، وارتكاسها في البهيمية ، وانتكاسها إلى مثل فوضى الحيوان ونزواته المطلقة العنان !

فأما خرافة التهذيب والتصرف النظيف باللقاء وبالحديث . . فليسألوا عنها نسبة الحبالى من تلميذات المدارس الثانوية الأمريكية ، وقد بلغت في إحدى المدن ٤٨ من المائة . وأما البيوت السعيدة بعد زواج الاختلاط المطلق والاختبار الكامل فليسألوا عنها نسبة البيوت المحطمة بالطلاق في أمريكا ، وهي تقفز فترة بعد فترة كلما ازداد الاختلاط وكلما تم الاختبار . وهذه النسبة المخيفة تمضى في هذه الخطوط .

النسبة في المائة	التاريخ
٦ ٪	سنة ١٨٩٠
١٠ ٪	» ١٩٠٠
١٠ ٪	» ١٩١٠
١٤ ٪	» ١٩٢٠
١٤ ٪	» ١٩٣٠
٢٠ ٪	» ١٩٤٠
٣٠ ٪	» ١٩٤٦
٤٠ ٪	» ١٩٤٨ .

والبقية تأتي من البيوت المحطمة تحت مطارق الشهوات الجامحة ،
والرغبات المتقلبة ، والقلق الجانح ، الذي يثيره تقلب العواطف في المجتمع
المختلط ، الذي تلوح فيه للأزواج والزوجات مزايا جديدة في نساء جدد
ورجال ، فينفلت هؤلاء وهؤلاء إلى صيد جديد ، وتأرجح البيوت في
مهاب الريح ، كلما لمح زوج أو لمحت زوجة بارقة لامعة في شخصية
جديدة ، كما لو كان الزوج أو كانت الزوجة قطعة أثاث أو رباط عنق
أوزيا جديداً في عالم « المودات » !

لقد آن أن تراجع البشرية تلك النظريات الخيالية الخاوية التي
تقول : إن الاختلاط تصريف جزئي ملطف نظيف ، وإن التجربة
تقود إلى الاختيار وإن الاختيار طريق الاستقرار . . .

إنها نظريات تبدو منطقية ، ولكن التجربة الواقعية التي بلغت
في أمريكا بالذات غايتها كقيلة بأن تسخر من هذا المنطق الظاهري
البراق ! فلم يؤد الاختلاط إلى تصريف نظيف ، إنما أدى إلى بهيمية
كاملة تطيع النزوات الجسدية وتلبسها بلا حد ولا قيد . ولم تؤد التجربة
الكاملة والاختيار المطلق إلى تماسك في البيوت ، ولا إلى استقرار
وثبات ، إنما أدى إلى تفكك دائم وطلاق متزايد ، وجوع مستمر
وسعار !

إن التجربة الأمريكية في هذا المجال لتجبه آراء فرويد وأمثاله
بالتكذيب . إنها لتصرخ في وجه من يريد أن يسمع ، بأن الاختلاط
الدائم مدعاة إلى تهيج دائم ، إما أن ينتهي إلى ذروته وغايته فينطفئ

مؤقتاً ريثما يعود إلى الاشتغال ، وإما أن لا ينتهى إلى هذه الغاية العملية
المادية ، فيؤدى إلى الضغط العصبي وما وراءه من أمراض .

ولقد كان الإخلاص العلمى وحده كفيلاً بإعادة النظر فى هذه
النظريات كلها على ضوء التجربة الأمريكية الواقعية ، التى تشهد بأن
الدوافع الجسدية من القوة والعمق بحيث لا يطفئها تصريف الاختلاط ،
ولا حتى تصريف الارتواء . فأنت لا تسكت جوعة المعدة بشم رائحة
الشواء ، بل تزيدها تشهيًا ؛ وأنت لا تسكت هذه الجوعة كذلك
بالأكلة الدسمة المتخمة إلا إلى حين ، تفيق بعدها وهى أشد تشهيًا
وأطلب الأكلات الدسمة . وما جوعة الجسد إلا كجوعة المعدة كلتاها
دائمة . وقد شاعت لها القدرة الخالقة هذا الدوام لأنها تنوط بها مهمة
دائمة فى امتداد الحياة . وهذا هو الذى تصرخ به التجربة الأمريكية
فى وجوه النظريات والخيال !

ولقد كان الإسلام يقدر هذا كله ، وهو يشير بالحشمة ، ويتحرج
من الاختلاط ، ويأمر بغض الأبصار ، ويحرم التبرج . لقد كان يريد
للضائئ أن تقر ، وللأرواح أن تطمئن ، وللبیوت أن تهدأ . . لقد كان
يريد السلام للعش الذى ليس ملكاً للزوج وليس ملكاً للزوجة ،
فهما فيه راعيان للفراخ الزغب ، أمينان على الطفولة النابتة ، حارسان
للحياة المتفتحة فى مثابة الأمان .

الحدود

وإن الإسلام ليسكره أن تشيع الفاحشة في المجتمع : « إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذابٌ أليمٌ ^(١) » .
« ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشةً وساء سبيلها ^(٢) » . ولشيوع الفاحشة أثره الفاحش في تحطيم أسس المجتمع ، ولكن الذى يعنيننا فى هذا الموضع أثره فى أمن البيت وسلامه ، وحرص الإسلام على هذا السلام .

إنه يبدأ بأسباب الوقاية على نحو ما أسلفنا : يأمر بالحشمة ويحرم التبرج ويتحرج من الاختلاط ويتوقى من الفتنة ؛ وينهى عن الفاحشة ويقربها بالكفر والشرك ؛ ويحاول تيسير الإحصان بالزواج عند الاستطاعة حتى ليدعو المسلمين إلى مساعدة من يبتغى الزواج بالمال . فإذا تعذر فهو يدعو إلى الصوم تلطيفاً لفورة الجسد : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء ^(٣) » . وهو يحجب فى الرياضة والفروسية ملاحظاً هذا المعنى بجانب غايات الفروسية الأخرى . . .

وما من شك أن التربية الإسلامية المعتدلة المتناسقة ، وتوقى مواضع الإثارة وأسباب الفتنة بتحريم التبرج ، والتطرى فى الحديث ،

(٢) الإسراء ٣٢

(١) النور ١٩

(٣) البخارى

والتحرج من الاختلاط في غير ضرورة قاهرة ، مع أخذ الجسم بالرياضة
وبالصوم ، والتبكير بالزواج بمجرد الاستطاعة . . مامن شك أن هذه
كلها عوامل إيجابية في ضبط النفس والجسد إلى حين .

والبيغاوات هنا والشاردون هناك يقولون : إن هذا الضبط لا بد
مؤدّ إلى العقد النفسية . ذلك أنهم لا يتخيلون صورة للمجتمع إلا تلك
الصورة القذرة ، صورة الشبان الهائجين محتكين بالفتيات الفائرات ،
صورة الأخاذ والنهود عارية بارزة ، صورة النظرات جاهرة في العيون
والشهوات ناضحة في الشفاه تدفعها كلها وتوجبها مناظر الأفلام
الداعرة وصور الصحف المجرمة ، وأصوات الخنثين والخنثيات في الإذاعة ،
ومن وراء ذلك كله الترف والفراغ في جانب ، والعوز والانحلال في
جانب . ومن حول ذلك كله تجار الأعراض ومخانيث القوادين .

... إن مجتمعاً هذه صورته ليتعذر فيه الضبط ، لأن عوامل
الفتنه كلها فيه هائجة صاحبة جامحة طليقة . وإن مجتمعاً هذه صورته
ليعز فيه على النفوس القرار ، ويعز فيه على البيوت السلام . ولكن
المجتمع الإسلامي شيء مغاير لهذا كله من الأساس . إنه مجتمع يحارب
الترف ويحرمه ، ويحارب العوز ويسده ، ويحارب الاختلاط والتبرج ،
ويحارب التخنث والتأنث ؛ وهو بعد ذلك كله يملأ فراغ الحياة بهوم
كبار في سبيل الله وفي سبيل الإنسانية ؛ ويملأ فراغ الوقت بالعمل ،
فلا يوجد فيه أولئك الفارغون والفارغات الذين لا يجدون ما يملأون به

حياتهم ، ويصرفون فيه طاقاتهم ، إلا الشهوات والنزوات ، وإلا الترف
الفاجر الداعر في الحفلات والسهرات .

إن الإسلام لا يدع كؤوس الخمر تهيج الدم في العروق ، ونهود
الخاليات وشفاههن الظامئة ونظراتهن الفاجرة تهتف بالرجال ؛ ثم يكلف
الرجال أن يضبطوا نزواتهم ويكبحوا شهواتهم ! . . . كلا . إنه يأخذ
الأمر من أطرافه جميعاً ، ويأخذ على أسباب الفتنة الطريق منذ الخطوة
الأولى ؛ ثم يكلف الناس ما في طوقهم حينذاك ، بدون مشقة
وبدون إعانات .

فإذا وقعت الفاحشة بعد ذلك ، ففي سبيل سلام البيت وفي سبيل
تماسك المجتمع يأخذ الأمر بعقوبات رادعة يوقعها على الفاحشين
والفاحشات : « الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ
جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ، إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ
بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَلَيَشْهَدَ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ . الزَّانِي
لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً ، وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ
أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » ^(١) . وقد عاقب النبي صلى
الله عليه وسلم بالرجم لا بالجلد ؛ وعاقب به الخلفاء بعده .

وتسمع من البيغاوات هنا ومن الشاردين هناك أنها عقوبة قاسية .
قاسية ! أما تحطيم البيوت ، وقلق الضمائر ، وتدليس الأنساب ، فما هي

بقاسية . قاسية لأن المترفين والمترفات ، والداعرين والداعرات ، يحسون — وهم يصفونها بالقسوة — وقع السياط على جلودهم الناعمة المترهلة ، ونقح الأحجار في أجسادهم اللينة الرخصة . إنهم يدافعون عن أنفسهم وهم يتشدقون باسم القوانين المتحضرة ؛ وينعتون حدود الإسلام بالقسوة أو بالهمجية . وهم الهمج المنتكسون إلى حياة البهيمية الأولى . والإسلام مع ذلك لا يقضى بهذه العقوبة الرادعة إلا في حالات التأكد المطلق الذى لا شبهة فيه ، وفي حالات الإحصان بالزواج حيث تنتفى الحاجة القاهرة ، أما غير المحصنين وغير المحصنات فعقوبتهم أخف وليست تتجاوز الجلد .

والنبي صلى الله عليه وسلم يقول : « ادروا الحدود بالشبهات ^(١) » لأن الجريمة التى تقوم عليها شبهة ، ليست هى الجريمة الواضحة الظاهرة المتبجحة ؛ وهى أولى بالعطف والتخفيف ، وفى التعزير ما يكفى لغير المجرم المتبجح مجريمته حتى ليراهما الشهود — وهم فى حالة الزنا أربعة — يتأكدون جميعاً من وقوع الفعل بلاشك فى نفس واحد منهم ولا مطمئن فى عدالته ، وإلا فلا رجم ولا جلد .

وإذا عرفنا أن تسور الأبواب واقتحام البيوت الخاصة ممنوع ، فإن ضبط هذه الجريمة ورؤية الشهود لها على الوضع الذى يشترطه الإسلام لإقامة الحد ، لا يكون غالباً إلا فى حالات التهتك الفاضحة ،

(١) فى مسند أبى حنيفة للبخارى

والتبجح بالجريمة في الأماكن العامة .. وتلك إشاعة للفحش ، واستهتار
بالكرامة والعرض ، لا توصف معهما العقوبة بالقسوة عند ذوى الفطر
المستقيمة والطباع السليمة .

ومنعا لشيوع الاتهام بالحق وبالباطل يعاقب الإسلام بالجلد
وبالحرمان من الثقة وإسقاط الشهادة كل من يرمى امرأة محصنة بالتهمة
ولا يأتى بشهود أربعة : « والذين يَرْمُونَ المحصناتِ ثم لم يأتوا بأربعة
شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم
الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفورٌ
رحيمٌ »^(١) وذلك كى لا يشيع الاتهام ويشيع القلق في النفوس
والبيوت ، وتشيع قالة السوء في المجتمع فتفقد الثقة ويحل مكانها
التشكك والخوف : « لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من
ظلمَ وكان الله سميعاً عليماً »^(٢) .

فإذا جاءت التهمة على لسان زوج ، ولم يكن له شهود ، فإن
الإسلام يقدر ظروف البيوت وتعذر الشهود ، فيعفيه من العقوبة إذا هو
شهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، وشهادة خامسة بأن يلعنه
الله إن كان من الكاذبين . ويقيها من العقاب أن تشهد أربع
شهادات بالله إنه لمن الكاذبين وشهادة خامسة بأن غضب الله عليها
إن كان من الصادقين : « والذين يَرْمُونَ أزواجهم ولم يكن لهم شهداء

(١) النور ٤ ، ٥

(٢) النساء ١٤٨

إلا أنفسهم ، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ،
والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . ويدراً عنها
العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ، والخامسة
أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ^(١) .

الطلاق

والطلاق ؟ إنه صمام الأمن في هذه الخلية . إنه أبغض الحلال إلى
الله . ولكنه مكروه تبيحه الضرورة ، تحقيقاً للسلام الحقيقي في جو
البيت حين يعزّ السلام عن كل طريق سواه . وإنه لا اعتراف بالمنطق
الواقع الذي لا تجدى في إنكاره حذقات المتحذلقين ، ولا تدفع
وجوده كذلك أحلام الشعراء . إن هنالك حالات واقعية تتعذر فيها
الحياة الزوجية ، فإمسك الزوجين على هذا الرباط مرغمين لا يؤدي
إلى خير ، ولا ينتهى إلى سلام .

والإسلام لا يسرع إلى رباط الزوجية المقدس فيفصمه لأول وهلة ،
ولأول بادرة من خلاف . إنه يشد على هذا الرباط بقوة ، ويستمسك
به في استماتة ، فلا يدعه يفلت إلا بعد المحاولة واليأس والمحال .

إنه يهتف بالرجال : « وعاشِرُوهنَّ بالمعروفِ ، فإن كَرِهْتُمُوهُنَّ
فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ^(٢) » . فيميل بهم
إلى التريث والمصابرة حتى في حالة الكراهية ؛ ويفتح لهم تلك النافذة

المجهولة : « فحسبى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً » فما يدريهم أن في هؤلاء النسوة المكروهات خيراً ، وأن الله يذخر لهم هذا الخير فلا يجوز أن يفلتوه ، إن لم يكن ينبغي لهم أن يستمسكوا به ويعزوه ! وليس أبلغ من هذا في استحياء الانعطاف الوجداني واستثارته ، وترويض الكره وإطفاء شرته .

فإذا تجاوز الأمر مسألة الكره والحب إلى النشوز والنفور ، فليس الطلاق أول خاطر يهدى إليه الإسلام ، بل لابد من محاولة يقوم بها الآخرون ، وتوفيق بمحاولة الخيرون : « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها ، إن يريدوا إصلاحاً يوفق الله بينهما . إن الله كان عليماً خبيراً^(١) » . . « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير^(٢) » .

فإذا لم تجد هذه الوساطة ، فالأمر إذن جد ، وهنالك ما لا تستقيم معه هذه الحياة ، ولا يستقر لها قرار . وإمساك الزوجين على هذا الوضع إنما هو محاولة فاشلة ، يزيد بها الضغط فشلاً . ومن الحكمة التسليم بالواقع ، وإنهاء هذه الحياة على كره من الإسلام ، فإن أبغض الحلال إلى الله الطلاق . ولعل هذه التفرقة تثير في نفس الزوجين رغبة جديدة لمعاودة الحياة ، فكثيراً ما نتفقد الشيء بعد أن نفقده ، ونرى حسناته عندما نحرمه . والفرصة لم تضيع : « الطلاق مرتان فإمساك بمعروف

أو تسريح^(١) يا حسان « وهناك فترة العدة في حالة الدخول بالزوجة ، بعد الطلاق الأول ، ثلاثة أشهر على وجه التقريب إن لم يكن هناك حمل ، وحتى الوضع إن كان . وعليه أن ينفق عليها في هذه الفترة ولا يقتر في النفقة . وفي خلالها يجوز له إن كان قد ندم أن يراجع زوجته ، وأن يستأنفا حياتهما بلا أى إجراء جديد ، فهو طلاق رجعى والحياة الزوجية قابلة للاستئناف بأيسر الأسباب .

فإذا تركت مدة العدة تمضى دون مراجعة ، صار الطلاق بائنا . ولكن الفرصة بعد لم تضع ، وفي استطاعتها أن يستأنفا هذه الحياة متى رغبا ، ولكن بعقد جديد .

وتلك هى التجربة الأولى ، وهى تكشف لكلا الزوجين عن حقيقة عواطفهما ، وعن جدية الأسباب التى انفصلا بسببها . فإذا تكررت هذه الأسباب أو جدّ سواها ، واندفع الزوج إلى الطلاق مرة أخرى ، فعندئذ لا تبقى سوى فرصة واحدة ، هى الثالثة . وفى الثانية نذير . فإذا وجدا أن الحياة مستطاعة من جديد ، وإذا كشفنا فى مشاعرهما عن بقية من ود ، أو عن دفين من حب ، عاردا هذه الحياة . فأما إذا كانت الثالثة ، فالعلة إذن عميقة ، والمحاولة غير مجدية . ومن الخير له ولها أن يجرب كل منهما طريقه ؛ ومن الخير كذلك أن يتلقى الزوج إن كان عابثا أو متسرعا نتيجة عبثه أو تسرعه : « فإن

طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ^(١) » لا على طريقة « المحلل » الشائعة ، والتي لا يعترف بها الإسلام ، ولا تقرها شريعته . ولكن على أن تزوج زوجاً حقيقياً جديداً ، منوياً فيه التأييد لا التوقيت . فإذا حدث لأمر ما أن طلقت من زوجها الجديد أو مات عنها ، فلزوجها الأول أن يراجعها وأن يستأنفا معاً رحلتها في الحياة .

ولا يجوز أن ننسى في هذا المجال توصيات الإسلام في كل خطوة وفي كل مرحلة بحسن المعاملة وتوفية النفقة ، تأليفاً للقلوب النافرة في فترة العدة ، فقد يعود إليها ودها ، وتجبر شعوبها ، وتستأنف الحياة صافية من جديد : « وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا ، وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ^(٢) » . « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ ، لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ، وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ . وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا . وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ، لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا . فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ، وَاشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ . ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ؛ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ^(٣) » .

ثم لا يجوز أن ننسى كذلك أن للمرأة أن تشرط أن تكون العصمة بيدها ، فيكون لها من الحق ما للرجل في هذا المجال عند الاقتضاء .

ذلك هو الطلاق في الإسلام . . صمامة أمن لا تنطلق إلا حيث لا يكون مفر من انطلاقها ؛ ومحاولة بعد محاولة في التوفيق والاستصلاح والمراجعة ؛ وفرصة بعد فرصة تكشف للزوجين عن حقيقة مشاعرهما ، وعن أخطئهما في السلوك أو أخطئهما في التقدير ، أو أخطئهما في الشعور .

فقيم إذن تلهج حناجر عابثة جاهلة بنقد هذا النظام أو عيبه أو تشويهه ؟ يقولون : إنه نظام يدع المرأة دائماً مهددة بكلمة تخرج من شفتي رجل !

أهو كذلك في حقيقته الإسلامية ؟ أم إنه صار كذلك بانفلات القلوب من عروة الإسلام ، وانفلات المجتمع من نظام الإسلام ، وانفلات الحكم من يد الإسلام ؟

إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق . وإنه لمكروه تبيحه الضرورة . فإذا فسدت القلوب ، وانحلت الأخلاق ، ورخصت الروابط ، وفشا الاستهتار ، فالمجتمع الفاسد هو المسؤول لا ذلك النظام البصير الحكيم . والعلاج لا يكون بتقييد المباح وتحريم الحلال ؛ ولكن يكون برد الحكم والتنظيم والتربية إلى الإسلام ، وعندئذ يصوغ الإسلام المجتمع

كله وفق تعاليمه . فتشريعات الإسلام مشروعة لعالم يحكمه الإسلام ، ولنظام يقوم على الإسلام ، وللمجتمع رباه الإسلام .

دعوا الإسلام يحكم ، فيربي النفوس ، ويوقظ الضمائر ، ويضرب على أيدي العابثين والمستهترين ، ويحقق إرادة الإسلام كلها ومن بينها شرائع الإسلام .

على أننى أفترض أن قد تم تقييد الطلاق ، فى مجتمع كمجتمعنا الزائف المريض . فما الذى تبتغيه المرأة بنفسها وبكرامتها ؟ أفتريد أن يلفظها الرجل من قلبه فيمسكها القانون عليه ؟ أفتريد أن يعيث بطلاقها فلا تطلق ، وتبقى على العيث بها مقحمة فى الدار ؟ أية كرامة تلك التى يُريدها للمرأة نساء فارغات عابثات ، أراد الله لهن الكرامة فأينها وانطلقن شاردات رخيصات ؟

إن الزواج رابطة مقدسة ، لا تقوم إلا على الرضى والقبول ، ولا تستمر إلا بالرضى والقبول . ونظام الطلاق هو الكفيل ببقائها قائمة على أصولها الكريمة . فإذا انفصمت عراها بعد هذا كله ، فعنى انفصامها أنها غير صالحة للبقاء ، وأنه خير للزوجين حينئذ وأكرم أن يركنا إلى حياة أخرى جديدة : « وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا مِنْ سَعَتِهِ ، وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا ^(١) » .

تعدد الزوجات

ورخصة تعدد الزوجات .. إنها هي الأخرى ضرورة تؤدي وظيفة صمام الأمن في مجالها كضرورة الطلاق عند الاقتضاء . وهي في الإسلام وقاية اجتماعية بحمة ، يتقى بها أخطاراً أكبر من مزاج الأفراد ، ومن رغبات الزوجات والأزواج .

ولقد كان موضع الحديث عن هذه الرخصة هو فصل الحديث عن « سلام المجتمع » لأنها ألصق به وأدخل فيه ؛ ولكنها ليست غريبة عن فصل « سلام البيت » الذي نحن فيه ؛ فالفرد والبيت والمجتمع والإنسانية كلها متداخلة متعاونة متناسقة ، في الواقع ، وفي فكرة الإسلام عن الحياة .

إن ثثرة طويلة عريضة تتناثر حول حكاية تعدد الزوجات في الإسلام ؛ فهل هي حقيقة تلك الآفة الخطرة في حياة المجتمع ؟ بل هل يمكن أن تصبح آفة خطيرة في يوم من الأيام ؟ وهل تحتاج إلى تشريع يناقض أو يقيد تلك الرخصة التي جاء بها الإسلام ؟

إنني أنظر فأرى كل مشكلة اجتماعية قد تحتاج إلى تدخل من التشريع بالتعديل أو التقييد ، إلا مسألة تعدد الزوجات ، فإنها تحمل نفسها بنفسها ، ولا توجد إلا حينما كان المجتمع في حاجة إليها ، وتسمح أوضاعه وضروراته بها .

إنها مسألة تتحكم فيها الأرقام ولا تتحكم فيها النظريات ولا التشريعات .

ولست أدري كيف جاز أن تلوّكها الألسن ، ولا كيف أصبحت مجالا
للأخذ والرد والنقاش !

في كل أمة رجال ونساء . ومتى توازن عدد الرجال الصالحين
للزواج ، المستعدين له ، المقبلين عليه ، وعدد النساء الصالحات للزواج ،
الراغبات فيه ، فإنه يتعذر عملياً أن يحصل رجل واحد على أكثر من
امرأة واحدة . . لأن الأرقام هنا هي التي تتحكم !

إن معنى استطاعة رجل ما أن يحصل على امرأة أخرى . . هو أن
هناك امرأة زائدة لا تجد رجلاً يقابلها . ويستوى أن يكون هذا الرجل
غير موجود حقيقة أو حكماً . أى أن يكون عدد النساء في سن الزواج
أكثر عددياً من عدد الرجال في الأمة ؛ أو يكون أكثر من عدد
الرجال الصالحين للزواج أو القادرين عليه من جميع الوجوه ، أو الراغبين
فيه على فرض استطاعتهم له .

فإذا لم يزد عدد النساء الصالحات للزواج حقيقة أو حكماً على عدد
الرجال تعذر كما قلت أن يجد رجل أكثر من زوجة حتى لو أراد ؛
وحلت المسألة نفسها بنفسها عن طريق الأرقام !

فأما حين يختل توازن الأمة ، فيقل عدد الرجال الصالحين للزواج
عن عدد النساء ، سواء كانت هذه القلة من ناحية العدد كما قم بعد
الحروب والأوبئة التي يتعرض لها الرجال أكثر ، أو لأي سبب آخر ؛
أو كانت من ناحية عدم القدرة على الزواج لأسباب اقتصادية أو عائلية
أو اجتماعية عامة . . فهذا فقط يوجد مجال لأن يستطيع رجل تعديد
زوجاته .

فلنتظر إذن في هذه الحالة ، وأقرب الأمثلة لها الآن ألمانيا حيث توجد ثلاث فتيات في سن الزواج مقابل كل شاب في هذه السن (ما بين سن ٢٠ وسن ٤٥) . . إنها حالة اختلال اجتماعي واضحة ، فكيف يواجهها المشرع الذي يعمل لحساب المجتمع ولحساب المرأة والرجل ولحساب النفس الإنسانية جميعاً ؟
إن هنالك حلاً من حلول ثلاثة :

الحل الأول : أن يتزوج كل رجل امرأة ، وتبقى اثنتان لا تعرفان في حياتهما رجلاً ، ولا بيتاً ، ولا طفلاً ، ولا أسرة . .
الحل الثاني : أن يتزوج كل رجل امرأة فيعاشرها معاشرة زوجية ، وأن يختلف إلى الآخرين أو واحدة منهما لتعرف في حياتها الرجل ، دون أن تعرف البيت أو الطفل أو الأسرة . فإذا عرفت الطفل تلبية لنوازعها الأنثوية العميقة عرفت عن طريق الجريمة ، وعرفت متيها مشهورها ، ليس له والد معروف ، وحملت نفسها وحملت الطفل البريء ذلك العار وذلك الضياع !

الحل الثالث : أن يتزوج هذا الرجل أكثر من امرأة ، فيرفعها إلى شرف الزوجية ، وأمان البيت ، وضمانة الأسرة وتأمين الطفولة . ويرفع ضميره عن لوثة الجريمة ، وقلق الإثم ، وعذاب الضمير . ويرفع المجتمع عن لوثة الفوضى واختلاط الأنساب ، وقذارة الفحشاء . ويمنح الأمة فرصة التعويض عن هذا الاختلال بنسل جديد يتم فيه التوازن بعد الحروب والأوبئة التي تنشأ هذا الاختلال .

أى الحلول فى هذه الحالة أليق بالإنسانية، وأحق بالرجولة ، وأكرم للمرأة ذاتها وأنفع ؟

إنه موقف لا اختيار فيه فإما هذا وإما هذا وإما هذا . ولا مجال للمواطف الشعراء ، أو رغبات الأفراد ، أو الثثرة الجوفاء . إنها ضرورة اجتماعية وضرورة روحية ، وضرورة حيوية . ومواجهتها ينبغي أن تكون فى الحدود العملية الواقعية ، لا بالخيالات والأحلام . . . ولقد اختارت ألمانيا المسيحية التى يحرم دينها التعدد . اختارت فى هذه الأيام فلم تجد خيرة إلا ما اختاره الإسلام ، وهى لاتدين بالإسلام !

لقد يقول قائل : إن المرأه الآن قادرة على العمل ، فهى قادرة على الحياة بلا رجال !

وأكذب الكذب على الطبيعة والفقرة والواقع أن يقال هذا الكلام . فحاجة المرأة إلى الرجل ، كحاجة الرجل إلى المرأة ، ليست محصورة كلها فى الطعام ، بل ليست محصورة كلها فى مطالب الجسد . وإن كانت هذه لا يغنى عنها المال ولا الطعام أو الشراب . بل إن هنالك حاجة نفسية عميقة فى كيان كل امرأة أن تجد رجلاً . إنها حاجتها إلى الاعتراف بوجودها . وليس شعور الرجل بعيداً عن هذا كذلك ، فإعجاب امرأة برجل يساوى لديه شيئاً كثيراً للسبب نفسه ؛ مما يبطل خرافة العامل الاقتصادى الذى يفسر به بعض السطحيين من أصحاب المذاهب المادية شعور المرأة بحاجتها إلى الرجل ليعملها .

فالرجل لا نعوله المرأة ولكنه لا يحس فرحاً ولا نشاطاً ولا اعتزازاً
كما يحس وامرأة تعجب به . . إنها الإرادة العليا التي أردعت نفس
الجنسين هذه الحاجة لتبنى منهما الحياة ، ولتدفعهما إلى التعبير
والإنشاء والنماء .

وإذن فما دامت في هذه الأرض ظروف يقل فيها التوازن بين
عدد الجنسين أو ينعدم ، فأكرم حل ، وأشرف علاج ، وأسلم وقاية ،
هى تلك الرخصة التى سنّها الإسلام ، ووكّلها إلى الأرقام ، وتركها تحل
نفسها بنفسها ، لأنها لا توجد إلا وهناك من صميم الواقع العدى
ما يدعو إلى وجودها ، فإذا لم يوجد دافع الأرقام ، فلن يكون لها وجود
ولو أرادها الإنسان !

وإنتى لأقدم إلى الثّرائين عندنا والثّرائات ، الذين يبالغون
وهم لا يدركون البديهيّات . . أتقدم إليهم أسـ لهم : ترى حدث فى يوم
من الأيام أن شاباً مصرىّاً أراد الزواج ، فلم يتمكن من العثور على فتاة
بسبب أن هناك رجلاً آخر طامعاً أو شهواناً أو مترفاً ، قد حصل على
أكثر من زوجة ، فحرم زميله من الحصول على زوجة ، لأنه لا يوجد
وفر فى الفتيات ؟ !

نعم ! إنتى أعرف حالات كانت النزوة الطارئة ، أو كان التراء
المفاجىء ، أو كان الحيوان الشهوان . . سبباً لا سبب سواه لأن يتطلع
الرجل إلى تعدد الزوجات — والإسلام فى هذه الحالة وجهة سنكشف

فما بعد عنها - ولكننى أسأل : أوقد اغتصب ذلك الرجل امرأة من بين يدي رجل ، أم إنه وجد في المجتمع امرأة متعطلة لا يقابلها رجل ؟ إنه لو لم يجد هذه المرأة المتعطلة ما استطاع أن يلبي الحيوان الشهوان ، ولا النزوة الطارئة ، ولا حموة الثراء المفاجيء ، عن طريق الزواج . . أفى هذا جدال ؟

هنا يقال : إن العوامل الاقتصادية وغيرها من العوامل الاجتماعية تؤثر في منح بعض الرجال قدرة فائقة على الحصول على أكثر من امرأة ، وتحرم الآخرين هذه الفرصة . فوجود نساء متعطلات ليس دليلا على نقص حقيقى في عدد الرجال ، ولكن على نقص في المقدرة الاقتصادية والاجتماعية لبعض الرجال .

وهذا صحيح . ولكن علاجه ينبغى أن يتجه إلى إصلاح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى تنشئ هذا الاختلال في جسم المجتمع ، لا إلى علاج عرضى بتقييد حق الزواج ، لا يصل إلى ممكن الداء . ولو ترك الأمر للإسلام لما ترك هذا الاختلال الاجتماعى وهذا التخلخل الاقتصادى ، لأنه بطبيعته يحقق التناسق والتوازن في المجتمع في كل اتجاه ، ويعطى الضمانات الكافية لجميع الشركاء . ومن هذه الضمانات أن تشترط الزوجة ألا يضارها الزوج بأخرى ، فيكون لها شرطها أو تطلب الطلاق .

فالإسلام يعالج الأمر جملة ، فتعدل الجزئيات نفسها بنفسها ؛

ولا يعالج الموقف أجزاء وتفاصيل بقى بحلول ضيقة الأفق لا تمتد إلى أبعد من مواضع القدمين ، كما يريد الجاهلون الثرثارون والجاهلات الثرثارات ؟ ولا يفضل الإسلام عن أن هنالك طبائع غير عادية في الرجال لا تكتفى بوحدة ، ولا بد أن تتطلع إلى أخرى وأخرى . فإن لم تتيسر لها هذه الأخرى في عالم الزواج المعلن الشريف ، وجدتتها في عالم الدعارة على نحو من الأنحاء . وبذلك يتفزع المجتمع ، كما تتفزع الزوجة ويتفزع البيت ، ونعمه الشكوك والظنون ، وبطير من جوه الأمن والسلام .

أفليس من باب الاحتياط الواقى أن نفتح لمثل هذه الطبائع المجال في دائرة الزواج المنظم الشريف ، بدل أن ندعها تخلص وتندس ، وتدنس نفسها وتدنس سواها ، وتشبع الفاحشة بين الناس . كما وقع في أوربا التي حرمت التعدد الشريف ، لتواجه التعدد المدنس في كل ركن وفي كل اتجاه ؟

ولقد كان الإسلام حرياً بأن يهمل مثل هذه الرغبات ، وأن يتلقاها بالكبح والعقوبة حتى تقتصر على واحدة ، أو تهلك إذا هلكت ! لولا أن مثل هذه الرغبات تقابها في واقع الحياة حالات اختلال في التوازن بين عدد الرجال وعدد النساء . والأمور في النهاية متروكة إلى الأرقام كما أسلفنا ، وهي الحكم في الأمر ، بلا تحديد ولا تقييد !

وقد يقال من باب الجدل هنا : وما دام الأمر كذلك فلم إذن

وضع الإسلام حداً أعلى لعدد الزوجات ؟ ولم لم يترك ذلك لطبيعة الحياة ولحكم الأرقام ؟

وهو مجرد اعتراض جدلى . وإلا فلتذكر أن هذه الرخصة ضرورة في اعتبار الإسلام ، ومواضع الضرورة قاصرة على الحاجة . وأقصى الحاجة هو الأربع ؛ لأن الاختلال لا يزيد عادة على هذا الحد ، بل قلما يبلغه . ولأن التحديد يشعر بأن الإطلاق كان لضرورة ولم يكن هو القاعدة . وقد جاءت الرخصة مع ذلك مقيدة بشرط العدل الممكن : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ »^(١) . والعدل هنا هو العدل في الإنفاق والعدل في الرعاية والعدل في الكفاية بكل جوانبها مالية وجسدية ونفسية . فأما العاطفة القلبية الشخصية التي لا تؤثر في مظاهر الحياة ، فالعدل فيها ليس في يد البشر ؛ وكل ما يطلب فيها ألا يظهر الميل ، فتكون الأخرى كالمعلقة : « وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ . فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ »^(٢)

والذين ينظرون إلى الأمر من زاوية واحدة يخطئون . فقد تضار الزوجة الأولى ، ولكن هذه الزوجة لن تكون منصفة حتى تضع نفسها في موضع الأخرى التي كانت معطلة . أفلو كانت هي أما كانت تقبل الرجل الذي يتقدم إليها ليضمها إليه زوجة شريفة كريمة ، لا خلية متهمة مدنسة ؟ كذلك يجب أن نلاحظ ظروفًا كثيرة أخرى :

ظروف الزوجة المريضة التي لا يريد رجلها طلاقها ولا تستقيم معها الحياة والزوجة العاقر العزيزة على الرفيق . . وهكذا وهكذا .
ولقد أراد الإسلام السلام بهذه الرخصة ، وأراد تنسيق الحياة بكل ظروفها وملابساتها ؛ ووضع في حسابه أشواقها وضروراتها ؛ ووازن بين الأضرار والآلام ؛ فاختار أخفها وأكرمها ، فأما الفارغون والفارغات فليسوا في حساب الإسلام ؛ فالإسلام أكثر جدًّا منثرة الفارغين والفارغات .

التكافل العائلي

ثم تتجاوز شخص الزوج وشخص الزوجة ، لنجد الإسلام يعنى بأمن الأسرة التي يضمها البيت جميعاً ، وينظم العلاقات بينها جميعاً ، ويقرر التكافل بينها جميعاً . وفي التكافل حقوق وواجبات ، ومزايا وتكاليف ، تنتهى كلها إلى ثقة متبادلة ، واطمئنان إلى الحياة والمستقبل ، وشعور بالأمن فيها والقرار .

إن عاطفة الأمومة وحدها تكفى في رعاية الوليد ؛ وإن عاطفة الأبوة وحدها تكفى في النهوض له وللأم بالنفقة ؛ ولكن الإسلام يضيف إلى العاطفة الغامضة التكليف الصريح . شأنه في ذلك شأنه في كل جوانب الحياة . إنه ييث العقيدة ويستثير الوجدان ؛ ولكه لا يدع التكاليف غامضة مهمة ، ولا يكلها لمجرد الوجدان والعاطفة . إنما يحددها بالنص ويؤيدها بالتشريع . وكذلك يفعل في حق الطفولة :

« والوالدان يُرَضَّعَنَّ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّـهُ الرِّضَاعَةَ ، وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ، لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بَوْلِدِهَا ، وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلده ^(١) » .

فأما الوالدان فلهما حقهما المقابل — وفي الإسلام كل حق يقابله واجب — يزيد عليه ما يناسب الأبوة والأمومة من احترام وطاعة وأدب ، ومن رفق في حالة كبرتهما وعطف . وإن الألفاظ التي يعبر بها القرآن عن هذه المعاني لتشع انعطافاً ورقة وشفافية « وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا : أَفٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ، وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا . وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذِّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ ، وَقُلْ : رَبِّ ارْزُقْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ^(٢) » . وللوالدة بقدر ما تعبت وبقدر ما عطفت :

« وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حِمْلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَى وَهْنٍ ، وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ : أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَى الْمَصِيرِ ^(٣) » . . . ولا بد من لفظة في الآيتين إلى اقتران الإحسان للوالدين بعبادة الله في الأولى ، واقتران الشكر للوالدين بالشكر لله في الثانية ، ففي هذا الاقتران إيماء ظاهر المعنى لا يخفى .

وينسحب هذا التكافل بين أفراد الأسرة جميعاً : يقوم بالتكاليف أقرب عاصب ثم من يليه حتى يأتي دور ذوى الأرحام . ويرث كذلك

(٢) الإسراء ٢٣ ، ٢٤

(١) البقرة ٢٣٣

(٣) لقمان ١٤

أقرب عاصب فالقى يليه على ذات النظام . لكي يكون هناك نوع
من التأمين الاجتماعى فى داخل الأسرة . وذلك غير الضمانات الاجتماعية
المفروضة على الجماعة وعلى الدولة ، وسيأتى الحديث عنها فى حينه .
هذا التكافل العائلى الواسع النطاق ، مضافاً إلى ما أسلفنا من
النظم الإسلامية لشؤون البيت .. دعائم للسلام والأمان فى مثابة البيت .
وشعار الإسلام فى هذا هو ذلك الذى قدمناه فى أول الفصل : « الفرد
الذى لا يستمتع فى بيته بالسلام ، لن يعرف للسلام قيمة ، ولن يتذوق
له طعماً ، ولن يكون عامل سلام ، وفى أعصابه معركة ، وفى نفسه قلق ،
وفى روحه اضطراب » .

سلام المجتمع

فى المجتمع تتشابك المصالح ، وتنزاحم الدوافع ، ويكثر الشد والجذب ، ويتكرر الأخذ والعطاء . وفى المجتمع يتبادل الأفراد ، وتتعامل الجماعات ، وتتفاعل القوى ، وتتنافس المقدرات . وفى المجتمع يندمج الفرد ، ويندمج البيت ، وتندمج الأسرة ، ويحف بها جميعاً ذلك السياج الضخم الذى يشمل نشاطها جميعاً ، ويمثل اتجاهاتها جميعاً ، ويؤثر فيها ويتأثر بها فى كل اتجاه .

وعند ما يفرض بعض المذاهب الاجتماعية أن العلاقة بين الفرد والفرد هى أبداً علاقة المزاومة والسباق ؛ وأن العلاقة بين الطبقة والطبقة هى أبداً علاقة الصراع والخصومة ؛ وأن العلاقة بين الأفراد والسلطات هى أبداً علاقة الكبت والإجبار يقرر الإسلام أن العلاقة بينهم جميعاً هى علاقة الود والرحمة ، وعلاقة التضامن والتعاون ، وعلاقة الأمن والسلام . ويقرر أن القاعدة التى تقوم عليها حياتهم هى قاعدة التناسق بين الحقوق والواجبات ، والتعادل بين المنافع والمغارم ، والتوازن بين الجهد والجزاء . ويقرر أن الغاية المقدره لهم جميعاً هى امتداد الحياة ، وإعلاء الحياة وترقية الحياة ؛ والتوجه بكل نشاط فيها وبكل نية وكل عمل إلى الله خالق الحياة .

ومن ثم ينتهى كل نشاط فردى ، وكل نشاط اجتماعى ، كما

ينتهى كل تنظيم وكل إنتاج ، إلى السلام الكلى ، الذى ينسق بين مختلف النوازع والاتجاهات ، ومختلف القوى والطاقات ، ومختلف الأفراد والجماعات . لأن هنالك أفقاً أعلى من أفق المصالح الوقتية التى تسير الشحناء ، وتوجب العداوات .

إن المذاهب الغربية منطقية مع البيئة التى نشأت فيها . بيئة الحضارة الغربية المادية ، التى تنفى من الحياة كل هدف أبعد من هدف المصلحة المباشرة القريبة ، وتنفى عن الإنسانية عنصر التطلع إلى ما هو أبعد من الذات . فحين تحكم الحياة كلها هذه الفكرة المادية لا يكون هنالك مجال لغير الصراع القاسى بين الطبقات فى المجتمع ؛ ولا يكون هنالك مجال لغير قوانين العمل وظروف الإنتاج ؛ ومن ثم تصبح مسألة « صراع الطبقات » حقيقة مادية واقعة لا فكاك منها ، ولا أمل فى اجتيازها ، ولا سبيل كذلك لتجاولها .

فأما حين تحكم الحياة فكرة كالفكرة الإسلامية ؛ وحين تأخذ نظريات الإسلام الاجتماعية سبيلها إلى التنفيذ العملى ؛ وحين يصبح القانون الإسلامى نافداً كما أراده الله لا كما يفسره المحترفون من رجال الدين . عندئذ يصبح « الجبرية المادية » كما تصبح حتمية « صراع الطبقات » . مسألة تحكيمية لا تستند إلى واقع ولا منطق ؛ لأنها تحكم على بيئة أخرى ، ونظام آخر ، حكماً مستمداً من بيئة معينة تحكمها الأفكار المادية ، وتنفى منها فكرة الأهداف العليا للحياة .

إن الإسلام لا يقيم هذا السلام الشامل على حساب الفرد أو حساب

الجماعة ؛ ولا يقيمه على أساس من مصلحة طبقة ضد طبقة ، أو سلطة دون سلطة . إنما يقيمه على حسابهم جميعاً وحسابهم جميعاً . إنه يعطى كل مجتهد جزاءه ، وكل محتاج حاجته ؛ ويرسم لكل فرد ولكل جماعة ولكل سلطة حدودها لتحقيق العدالة المطلقة في النهاية . إن القانون الإسلامى الذى لم يضعه فرد ، ولم تضعه طبقة ولم تضعه سلطة ، هو القانون المبرأ من الميل فى صف فرد ومن محاباة طبقة ومن مراعاة سلطة . ومن ثم فهو الحاجز دون طغیان طبقة على طبقة ؛ وهو الوقاية من ذلك الصراع الذى تحسبه المذاهب المادية ضربة لازب ، لأنها رأت فى المجتمعات الغربية ضربة لازب ؛ ثم رأت فى المجتمعات التى تدعى الإسلام — والإسلام منها براء — ضربة لازب كذلك . وهى عرض موضعى لبيئة خاصة ، بيئة تغاير فى مقوماتها الأساسية مقومات الحياة فى الإسلام .

والآن فلننظر كيف يحقق الإسلام فكرته الكلية فى السلام الشامل القائم على العدل الكامل فى محيط الحياة .

وجدان الحب والرحمة

يبدأ الإسلام بناء المجتمع فى ضمائر الأفراد ووجدانهم ؛ فهناك فى أعماق الروح يغرس بذرة الحب ، وينسم نسمة الرحمة . . الحب الإنسانى الخالص ، والرحمة الإنسانية المبرأة . إنه يرد الناس إلى ذكرى نشأتهم الأولى من نفس واحدة ؛ ويوقظ فى وجدانهم شعور النسب والقربى ؛

ويذكرهم أخوتهم في الله وفي المنشأ والمصير . فإذا رقت جوانحهم بهذه
للمشاعر العظيمة كانوا إلى السباحة أقرب ، وإلى السلام أدنى ؛ وهانت
أسباب الخلاف والنزاع ؛ وأمكن أن تفلح النظم والقوانين التي يسنها
لتحقيق هذا السلام ؛ وكان ذلك الوجدان بمثابة الضمانة الوثيقة للشرائع
والتنظيمات ؛ وسارت عجلة الحياة في يسر ووفق وسماح : « يا أيها الناس
اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها ، وبث
منهما رجالا كثيرا ونساء ، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام .
إن الله كان عليكم رقيبا »^(١) .

وهكذا تنتظم البشرية كلها في نسب واحد ، وفي إله واحد ؛
وتختفي المنازعات والفوارق ، لتبرز تلك الصلة الكبرى الوثيقة العميقة ،
التي تشمل الناس جميعاً على اختلاف الملل والنحل ، والأجناس
والألوان ، واللغات والأديان .

أما المؤمنون فهم أقرب رحماً بعضهم إلى بعض بطبيعة الحال ،
بحكم أخوتهم في الله ، والتقائهم في العقيدة التي يعدها الإسلام أوثق
من روابط الدم ، ووشائج النسب : « إنما المؤمنون إخوة »^(٢) . . .
« مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى
منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى »^(٣) . . أولئك يهتف

بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ، وكونوا عباد الله إخواناً »^(١) وينوط الإيمان بهم بالحب حتى لا يفرق للرء بين نفسه وأخيه : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه »^(٢) ويحرم عليهم الخصومة أكثر من ثلاث ليال يفتأون فيها غضبهم ثم يشربون إلى المودة والقربى : « لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ، يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام »^(٣) .

والرحمة صنو الحب ؛ والله يصف نفسه بها مراراً وتكراراً ، ويمن بها على نبيه أن جعلها في قلبه فكان ليقاً عطوفاً : « مما رحمة من الله لئن كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك »^(٤) . ويمن بها على المسلمين أن بعث إليهم هذا الرسول الرحيم : « لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم ، حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم »^(٥) . ويجعل القسوة أمانة الكفر والتكذيب بالدين : « أرايت الذي يكذب بالدين ، فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين »^(٦) .

والرحمة ليست مطلوبة بالمسلمين وحدهم ولكنها للآدميين جميعاً : « ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء »^(٧) .

(٢) منفق عليه

(٤) آل عمران ١٥٩

(٦) الماعون ١ — ٣

(١) متفق عليه

(٣) أخرجه الستة إلا النسائي

(٥) التوبة ١٢٨

(٧) أبو داود والترمذي

لا بل إن الإسلام ليخطو بوجدان الرحمة خطوته الكبرى
فيتجاوز بها عالم الإنسان كله إلى عالم الأحياء ؛ فيشيع في القلب البشري
بشاشة ذلك الوجدان ورقته وانعطافه تجاه كل ذي حية . يقول الرسول
الكريم : « بينما رجل يمشى بطريق اشتد عليه العطش ، فوجد بئراً
فزل فيها فشرب ، ثم خرج فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش
فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ بي ، فزل
البئر فلا خفه ، ثم أمسكه بفيه ، فسقى الكلب ، فشكر الله له فغفر له .
قالوا يا رسول الله : وإن لنا في البهائم أجراً ؟ قال : نعم . في كل ذات
كبد رطبة أجر^(١) » .

وهي غابة في استجاشة وجدان الرحمة لا تبلغها إلا العقيدة المؤمنة
بالوثنج الكبرى بين الأحياء جميعاً ؛ وبوحدة الخالق ووحدة الخلق
في هذا الوجود العريض . وهي العقيدة الجديرة بأن تغمر نفس
« الإنسان » أرقى هؤلاء الأحياء ، وحليفة الله في أرضه عليها جميعاً .

الأدب النفسي والاجتماعي

ولكي يحقق الإسلام الحب والصفاء في النفوس والقلوب ، فإنه
يأخذ المسلمين بأداب نفسية وآداب اجتماعية تعين على هذه الغاية ،
وتمنع أن تشور الأحقاد في النفوس ، أو تغمر البغضاء القلوب ؛ وهو
يستعين بهذه الآداب الرفيعة قبل أن يستعين بالقانون والتشريع

(١) أخرجه الشيخان

وإن كان يتخذ من كليهما أداة ، لأن السلوك المذهب والأدب الجميل
والمعاملة الطيبة كلها تشيع في جو الحياة الاجتماعية رضى وبشاشة
وطمأنينة قد تغنى عن التشريع والقانون .

إنه يكره التفنج على العباد والكبر والخيلاء : « ولا تُصعِّرْ خَدَّكَ
للناس ولا تمشِ في الأرض مَرَحًا إن الله لا يحب كل مختالٍ فخور ،
واقصد في مشيك واغضض من صوتك . إن أنكر الأصواتِ
لصوت الحمير^(١) » . « ولا تمشِ في الأرض مَرَحًا . إنك لن تحرقَ
الأرضَ ولن تبلغَ الجبال طولا^(٢) » . « إن الله أوحى إلى أن تواضعوا
حتى لا يبغى أحد على أحد ولا يفخر أحد على أحد^(٣) » .

والإسلام يلاحظ في هذا طبائع النفوس فهي تكبره المتكبرين ،
وتبغض المختالين ، وتضيق بالمفتخرين المتباهين ، وتحمل الغيظ والحنق
والتبرم بهؤلاء الناس ، ولو لم يقدموا لأحد مساة شخصية ، لأن مجرد
تظاهرهم على هذا النحو يثير في الآخرين كبرياءهم ، ويحفزهم إلى الرد
عليهم بكرههم والتبرم بهم دون شعور .

وإذا كان الإسلام يكره الكبر والخيلاء اللذين قد لا يبالان
إنساناً بذاته بالأذى ، فهو يحرم كل ما يمس كرامات الناس وأحاسيسهم
ويلزمهم في مشاعرهم أوقيمهم : « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قومٌ من

(٢) الإسراء ٣٧

(١) لقمان ١٨ — ١٩

(٣) مسلم وأبو داود

قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكنَّ خيراً منهن ، ولا تلغزوا أنفسكم ، ولا تناهزوا بالألقاب ، بئس الاسمُ الفسوقُ بعد الإيمان . ومن لم يتب فأوائك همُ الظالمون . يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظنِّ إثمٌ ، ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً . أيجبُ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً ؟ فكرهتموه ، واتقوا الله إن الله توابٌ رحيم ^(١) .

والإسلام يلاحظ أدق مشاعر النفس ، حتى لينهى أن يتناجى اثنان سرّاً في حضرة ثالث لا يشترك في الحديث : « إذا كان ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الثالث فإن ذلك يؤذيه » ^(٢) وهو أدب نفسي عال لطيف .

وفي هذا السبيل كان النهى عن المنّ بالمعروف والصدقة ، فالمن خلق خسيس في ذاته ، مؤذٍ لكرامة الآخذين كذلك ، ولهذا فهو يمحق الصدقة ويذهب بالمعروف ، ويحل النعمة والموجدة محلّ الشكر والاعتراف : « يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى ، كالأذى يُنفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، فمثلُه كمثل صفوانٍ عليه ترابٌ فأصابه وابلٌ فتركهُ صلداً ، لا يقدرُونَ على شيء مما كسبوا ، والله لا يهدي القوم الكافرين » ^(٣) .

(١) الحجرات ١١ — ١٢

(٢) رواه الثلاثة وأبو داود .

(٣) البقرة ٢٦٤

ولا يقف الإسلام عند الحدود السلبية في هذه الآداب ، بل يدفع إلى الصورة الإيجابية منها لاستجاشة شعور الود وإحساس الألفة ؛ فهو يدعو إلى إشاعة الكلمة الطيبة بين الناس : « وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ »^(١) « وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا »^(٢) . « وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا »^(٣) . وإلى إفشاء السلام في كل مكان ولكل إنسان ، على معرفة أو على غير معرفة ، فالرباط الإنساني وحده يكفي في التعارف ، ويكفي للتحية وإلقاء السلام ، تأليفاً للقلوب وإشاعة للطمأنينة : « يَسْلَمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ »^(٤) . وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى الإسلام أفضل ؟ قال : « تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف »^(٥) . وإلى مقابلة السيئة بالحسنة : « ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ »^(٦) . « وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا »^(٧) .

وهو يدعو إلى الصفح عن المساءة وضبط النفس عند الغضب ، وجهادها لا لتضطغن وتحقد ، ولكن لتعفو وتغفر ؛ وينصرف ما بها من انفعال ويحل محلله البرء والسماح : « وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ

(٣) النساء : ٨٦

(٦) فصلت : ٣٤

(٢) البقرة ٨٣

(٥) البخارى

(١) الإسراء : ٥٣

(٤) البخارى

(٧) الفرقان : ٦٣

عَزَمِ الْأُمُورِ^(١) . « وَإِنْ تَغْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ^(٢) » . « وَالكَافِرِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ^(٣) » . « وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ^(٤) » .

وهو يدعو إلى السّاحة في المعاملة بيعاً وشراء واقتضاء : « رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى^(٥) » وإلى الأمانة في التبادل « فإن أميناً بعضكم بعضاً فليؤدّ الذي أوثمن أمانته^(٦) » ، وإلى النصيح في التجارة « التّيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما^(٧) » .

وهو ينأى بالمسلمين عن مثيرات الأحقاد ومؤثرات الضغائن ، كمجالس القمار حيث ترتفع درجة الأحقاد في النفوس وتهبط ، متابعة للكسب الحرام والخسارة الوبيئة ، ومجالس الشراب حيث لا ضابط للنزوات والهفوات من عقل أو إرادة : « إنما يريدُ الشيطانُ أن يوقعَ بينكم العداوةَ والبغضاءَ في الخمرِ والميسرِ ويصدّكم عن ذكرِ اللهِ وعن الصلاةِ . فهل أنتم منتهون^(٨) ؟ » .

وهكذا يقوم الأدب النفسي والاجتماعي بدوره في تصفية جو الحياة ، وإشاعة المودة والألفة في النفوس ؛ ويساعد في بناء السلام في المجتمع في عالم الواقع وعالم الشعور .

(١) الشورى ٤٣	(٢) التغابن ١٤	(٣) آل عمران ١٢٤
(٤) الشورى ٣٧	(٥) البخارى والترمذى	(٦) البقرة ٢٨٣
(٧) الخمسة	(٨) المائدة ٩١	

شعور التعاون والتضامن

ثم يربط الإسلام الأفراد في المجتمع بعد ذلك برباط المصلحة المشتركة ؛ ويقوى في نفوسهم شعور التعاون والتضامن ، وشعور الواجب المفروض عليهم جميعاً لصالحهم جميعاً ؛ ويقيم حدود الحرية الفردية عند المصلحة المشتركة ؛ ويشعر الجميع أن هناك أهدافاً مشتركة لا ينهض بها الفرد وحده ؛ ولا بد من التعاون لبلوغها بين الجميع : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، الإمام راع ومسئول عن رعيته ، والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيته ، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته ، والرجل راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته ، وكلكم راع ومسئول عن رعيته^(١) . » مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا مروا على من فوقهم ، فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا ! فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً^(٢) . »

والجماعة مسئولة عن رعاية الضعاف فيها وكفالتهم وحمايتهم في أنفسهم وفي أموالهم : « فأما اليتيم فلا تقهر ، وأما السائل فلا تنهر^(٣) . »

(٢) البخارى والترمذى

(١) رواه الخمسة

(٣) الضحى ٩ ، ١٠

« أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ ، فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ ، وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ ^(١) » . « وَابْتَغُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ، وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا . وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ، وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ^(٢) » .

وفي الحديث : « مَنْ كَانَ عِنْدَهُ طَعَامُ اثْنَيْنِ فَلْيُزِدْهُمَا بِثَلَاثٍ . . . وَإِنْ أَرْبَعٍ فَخَامِسٍ أَوْ سَادِسٍ ^(٣) » . . . « مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ زَادَ فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ ^(٤) » .

ولتحقيق مبدأ التعاون حرم الربا لما يشهده من الأحقاد في الجماعة . فليس يحق النفس أكثر من أن يلجأ المحتاج إلى ذى المال ، فينتهز الفرصة السانحة والضرورة المحوجة ، ويفرض على أخيه ضريبة حراماً ، وثنماً للمال يتقاضاه . « الَّذِينَ يَا كَلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ^(٥) » . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ^(٦) » .

إن المال يجب أن يعطى للمحتاجين قرضاً بلا فائدة ، لتشجيع في

(١) الماعون ١ — ٣ (٢) النساء ٦ (٣) متفق عليه

(٤) مسلم وأبو داود (٥) البقرة ٢٧٥ (٦) البقرة ٢٧٨

الجماعة روح المودة والرحمة ، وروح التعاون والتضامن : « وإن كان ذو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ^(١) » ولتسكن السباحة طابع الاقتضاء بلا تعسير على المدين ولا إرهاب . فذلك هو اللائق بجماعة الإنسان ! ولتحقيق ذلك المبدأ كذلك حرم الاحتكار ولعن المحتكرين ، فهم نهازون للفرص ، يستوفون أرباحهم الفاحشة من دماء المستهلكين فيثيرون حفيظتهم ويشيعون في الجماعة روح التباغض ، ويقتلون بذور التعاون : « من احتكر فهو خاطيء ^(٢) » . . . وحرّم الغش وتطفيف الكيل والميزان : « ويلٌ للمُطَفِّفِينَ ، الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ، وَإِذَا كَالُوا أَوْ وَزَنُوا يُخْسِرُونَ ^(٣) » . . . « من غشنا فليس منا ^(٤) » . . . وحرّم أن يبخس الناس أشياءهم ويعطوا دون قيمتها التي تستحق ، وعد ذلك فساداً في الأرض : « وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ^(٥) » .

ثم أمر المسلمين أن يعتصموا بحبل الله جميعاً ، فيلتقوا عند ذلك المحور ، ويأخذوا بتلك العروة ، فيشعرهم هذا بوحدتهم في الله ، وتعاونهم في سبيله ، وتجمعهم في طاعته . « وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ، وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ، وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ

(٢) مسلم وأبو داود والترمذی

(٤) مسلم وأبو داود والترمذی

(١) البقرة ٢٨٠

(٣) المطففين ١ — ٣

(٥) هود ٨٥

النَّارَ فَأَنْقَذَ كُفْرًا مِنْهَا^(١) . « وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ^(٢) » .

وتلك عقدة العقد ، ورابطة الروابط التي يلتقي عليها الجميع ؛ فيحشون بالوحدة التي تجمعهم ، وبالواجب الذي يدفعهم . وما من شك أنها لبنة في بناء السلام الاجتماعي ذات قيمة في البناء .

الأهداف العليا للحياة

بعد ذلك كله — أو قبل ذلك كله — يحقق الإسلام السلام في المجتمع الإسلامي بنقله ينقلها للفرد ، وينقلها للجماعة ، من عالم الذات المحدود إلى آفاق أعلى من الذات وأفسح . . إن الصراع كثيراً ما ينشأ من الطاقة المكبوتة التي لا تجد لها منصرفاً ، ومن المجال الضيق الذي لا يسمح لهذه الطاقة بالتسامي . ذلك حين تضيق آفاق النفس ، وتضمر أهداف الحياة ، وبصبح الواقع الفردي الصغير ، أو الواقع الجماعي المحدود ، هو مجال النشاط ، ومجال العمل ، ومجال الخيال .

والإسلام يفتن إلى هذا كله ، فيخرج الفرد ويخرج الجماعة من جُحْر الغايات الصغيرة القريبة ، ليطلقها في مجال الأهداف العليا للحياة الطليقة . . يطلقها من مضيق العمر الفردي القصير إلى فضاء الحياة العامة الكبيرة ، ومن مجال النظرية القومية الضيقة إلى آفاق الإنسانية الرفيعة الشاملة .

عندئذ يحس الفرد أنه لا يعيش لذاته ، وإنما يعيش للإنسانية
جميعاً . وعندئذ نحس الجماعة أنها لا تحيا لهذا الجيل ، وإنما تحيا للبشرية
قاطبة . وعندئذ يحس المسلمون أنهم أوصياء في الأرض ، خلفاء الله ،
وأن ذواتهم ليست ملكهم ، وجهودهم ليست لهم ، وحياتهم وسيلة
لا غاية . ولا وقت إذن ولا فسحة للصراع الفردي الصغير الضئيل ،
بينما الغايات العليا والأهداف الشاملة تنتظر الجميع .

إن الإسلام يقول للمسلمين : « كنتم خير أمة أخرجت للناس
تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله »^(١) . . . ويقول
لهم : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ،
يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون . وعداً عليه حقاً في التوراة
والإنجيل والقرآن »^(٢) . . . ويقول لهم : « ولتكن منكم أمة يدعون
إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم
المفلحون »^(٣) . فيرفع هياماتهم وأبصارهم إلى الإصلاح الكوني العام .
إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . إلى تحقيق الصلاح الإنساني
الشامل . أما أنفسهم وأما أموالهم ، وأما مصالحهم القريبة جميعاً فقد
باعوها ببيع السماح ، بل باعوها بما هو خير وأبقى فقد اشتراها منهم الله .

إنهم مكلفون أن يجاهدوا في الله لتصبح كلمة الله هي العليا ، ولتصبح
الأرض سلاماً لا فتنة فيها . وفي سبيل هذه الغاية العليا لا قيمة لذوات

الأفراد ولا للمصالح والمطامع والشهوات : « وقاتلوهم حتى لا تكون فتنةً ويكون الدين كله لله ^(١) » . . « من جاهد لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله ^(٢) » . « لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل ^(٣) » .

وهم مكلفون حماية الضعفاء ودفع الأذى عنهم ومنحهم الأمان ، أيا كانت جنسيتهم وأيا كانت عقيدتهم ، ماداموا يؤمنون بالله ، وأيا كان الباغي عليهم من الطغاة : « وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ : رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا ^(٤) » .

وهم مكلفون أن يغيروا المنكر وقع من حاكم أو من رعية ، وقع من فرد أو جماعة ؛ فهم ملح الله في الأرض ، وبهم صلاحها ، وعليهم تبعة إزالة الآثام منها : « من رأى منكم منكراً فليغيره ^(٥) » . . وإلا حل بهم الدمار وحق عليهم العذاب : « إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يده أوشك أن يعمهم الله تعالى بعقابه ^(٦) » . « وَاللَّهُ لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَلَتَأْخُذُنَّ عَلَى يَدَيِ

(١) الأنفال ٣٩ (٢) رواه الخمسة (٣) من كلام الخليفة الأول أبي بكر

(٤) النساء ٧٥ (٥) البخارى (٦) أبو داود والترمذى

الظالم ، وَلَتَأْطُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أُطْرًا ، وَلَتَقْصُرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ قَصْرًا ،
أَوْ لَيَضُرَّنَّ اللَّهُ بِقُلُوبٍ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ^(١) .

والإسلام إذ يكلف المسلمين هذه التكاليف العليا يرفع نفوسهم
وأهدافهم ويطلق طاقاتهم الكامنة في مجال الإنسانية لا في مجال الفردية .
وما من شك أن هذا الانطلاق يشغلهم عن العداوات الصغيرة في المجتمع ،
والشحناء التي تثيرها المطامع والمطامح . وإنه ليضع تلك الأهداف العليا
في كفة ، ويضع شهواتهم ومطامعهم في كفة أخرى ، فيخيرهم بين
الكفتين من أول الأمر : « قُلْ : إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ
وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا ،
وَبِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ، وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا .. أَحَبَّ إِلَيْكُمْ
مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ ، فَتَرْبُّضُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ
وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ^(٢) » .

إنها تكاليف الوصاية على البشرية التي جعلها الله من نصيب
هذه الأمة : « الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا
الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ^(٣) » . . « وَكَذَلِكَ
جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ، وَيَكُونَ
الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا^(٤) » . وإنها واجب العبادة لله التي تجعل

(١) أبو داود والترمذي (٢) التوبة ٢٤ (٣) الحج ٤١ (٤) البقرة ١٤٣

الحياة كلها مشدودة إلى أفق أعلى : « وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ، مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ ^(١) » .

وفي جو كهذا الجو يستطيع الفرد أن يحقق ذاته ، ويحقق رغبة الاستعلاء في نفسه ، دون أن يضطر في ذلك للنزاع الفردي والشحناء ، وإلى العراك الداخلي والبغضاء ، ففي المجال متسع للجميع ، وفي الأرض مندوحة عن صراع الديكة على فتات الحياة !

نظام الحكم

فما تقدم كنا نتحدث عن الوجدانات والمشاعر التي يقيم عليها الإسلام أسس السلام في المجتمع ، وهي عوامل لا شك في قيمتها ، ولا مجال لنكرانها . ولكن الإسلام لا يعتمد عليها وحدها ، ولا يدع لها تنظيم الحياة الاجتماعية في عمومها . فنظرة الإسلام الكلية تجمع دائماً بين التكليف والتطوع ، وبين التشريع والتوجيه ؛ وتأخذ المجتمع بالنظم والقوانين ، كما تأخذه بالترغيب والتحضيض . وفي مجال السلام الاجتماعي ، يأخذ الإسلام بهذه السنة كذلك فيجعل من نظام الحكم ، وضمانات العدالة القضائية ، وضمانات الأمن والسلامة ، كما يجعل من ضمانات المعاش والتوازن الاجتماعي العام ، وسائل لإقرار السلام في المجتمع عن طريق التشريع والتقنين والإلزام .

ونظام الحكم في الإسلام كفيل بإقرار العلاقات بين الراعى والرعية على أسس من السلم والعدل والطمأنينة ؛ ينهض عليها بناء السلام الاجتماعى سليماً راسخ الأركان .

إن الراعى لا يصل إلى مكانه إلا عن طريق واحد : رغبة الرعية المطلقة واختيارها الحرّ

وحكم يقوم على رضى واختيار ، وبعد مشورة من الناس وإذن ، حكم يشيع الثقة والطمأنينة فى النفوس ، ويبث الرضى والارتياح فى القلوب ، فلا مجال للبرم به ، والضيق منه ، والتفكير فى الخروج عليه ، مادام ينهض بتبعاته بالطريقة التى رسمها الإسلام ، وفى الحدود التى شرعها الإسلام .

فما الطريقة الإسلامية فى الحكم ؟ إنها طريقة الشورى : « وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ »^(١) . « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ »^(٢) . . . وإذا كانت الشريعة لم تحدد طريقة معينة للشورى ، فذلك متروك لحاجات كل عصر وضروراته وطريقة حياته . ولكن المبدأ مقرر ، والطريقة معينة ، ومن شأنها إشراك الناس فى تدبير أمورهم ، فلا مجال إذن لأن يسخطوا وهم شركاء فى التدبير .

وما الحدود الإسلامية للحكم ؟ إنها تنفيذ القانون الإسلامى ،

الذى شرعه الله لعباده جميعاً ، لم يراع فيه تفضيل فرد على فرد ، ولا مصلحة طبقة دون طبقة ، ولا إثارة جماعة على جماعة ، ولا تمييز حاكم على محكوم . . . كلهم عباد الله ، والشرعية قانون الله ، فكلهم أمامها سواء .

وطاعة الناس للحاكم مرهونة بإقامة هذه الشريعة وتنفيذ ذلك القانون ، فإذا فسق عنه فقد سقطت طاعته . قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة ، ما أقام فيكم كتاب الله تعالى » ^(١) فوقت الطاعة بإقامة كتاب الله دون سواه . والقرآن صريح في الحكم بالكفر على من لا يحكمون بما أنزل الله : « وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » ^(٢) ، والإسلام صريح كذلك في وجوب مجاهدة الكافر ، وتحريم طاعة المسلم له على الإطلاق .

وتنفيذ هذا القانون الإلهي الذي لا يحابي أحداً ، ولا يجعل لفرد ولا طبقة امتيازاً خاصاً ، كما كان هذا الفرد أو محكوماً ، وغنية كانت هذه الطبقة أم فقيرة . . . كفيل بأن يحقق السلام في المجتمع ، لأنه يسوس الجميع لمصلحة الجميع .

إن محمداً رسول الله وحاكم المسلمين الأكبر كان يُقيد من نفسه كما روى عمر بن الخطاب ، وكان يقول لأهل بيته : « يا معشر قریش

اشتروا أنفسكم لا أغنى عنكم من الله شيئاً ، يا بني عبد مناف لا أغنى
عنكم من الله شيئاً ، يا عباس بن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله
شيئاً ، ويا صفية عمة رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئاً ، ويا فاطمة
بنت محمد سليني ما شئت من مالي لا أغنى عنك من الله شيئاً^(١) .

وأبو بكر ، الخليفة الأول وصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقف عقب انتهاء البيعة له فيقول : « أما بعد أيها الناس — فإني قد
ولّيت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني ، وإن أسأت
فقوموني » إلى أن يقول رضى الله عنه : « أطيعوني ما أطعت الله
ورسوله ، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم » . فيقر القاعدة
الإسلامية الكبرى في الحكم وحدوده .

هذا النظام الإسلامى كفيل باستقامة الرعاة ورضى الرعية ، وبإقرار
السلام بينهما وتوطيده ، لا بالعسف والجور ، ولا بالكبت والإجبار ،
ولا بالقسوة والجبروت ، ولا بالخوف والذل ؛ ولكن بالرضى والقبول
والطاعة المنبعثة من أعماق الضمير ، لا رياء ولا نفاقاً ، ولا تظاهراً كذاباً .
إنه وسيلة من وسائل الاستقرار ، لا تفضلها وسيلة ولا تعدلها .
وهو حلقة من حلقات السلام الشامل ، غير منفصلة من السلسلة المتعاصرة ،
في فكرة الإسلام الكبرى عن الحياة .

(١) متفق عليه .

ضمانات العدالة القانونية

يستمد الحكم الإسلامى عدالته أول ما يستمد من عدالة القانون ذاته . فهو كما أسلفنا ليس من صنع فرد ، ولا من صنع طائفة ، حتى تظن به الظنون ، ويخشى أن يميل مع الهوى ، أو أن يتلبس بالخطأ ، فيفوته تحقيق العدالة المطلقة .

فأما عند التنفيذ فقد ناط الإسلام ذلك بوضوح القانون ، وبضمير القاضى ورقابه الجماعة . وكل فرد فى الجماعة الإسلامية منوط به هذه الرقابة ، منوط به أن يدفع الظلم حين يقع ، وأن ينبه الحاكم حين يطغى ، والقاضى حين يخطئ . وإنه ليموء بالإثم حين يكتم الشهادة ، أو حين يقر الخطأ ، ولا ينبه إليه إذ يراه .

والعدل الذى يتطلبه الإسلام هو العدل المطلق الذى لا يتأثر بالهبة والشنآن ، ولا بالمال والجاه والحكام . وآيات العدل فى القرآن صارمة حازمة حاسمة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ، وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ . إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا . وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانِ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ^(١) » . . . « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ،

وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا . اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ
لِلتَّقْوَى ، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ^(١) . . . « وَلَا تَقْرَبُوا
مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بَاتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ، وَأَوْفُوا الْكَيْلَ
وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ، لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ، وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا
وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ، وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ، ذَلِكَكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ
تَذَكَّرُونَ ^(٢) . . . « وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُمْ تِيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ
يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ^(٣) . . . « فَلِذَلِكَ فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ، وَلَا
تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ . وَقُلْ : آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ
لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ ^(٤) . . . « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ
بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِنَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ
بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ^(٥) .

وفي الحديث : « أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأقربهم منه
مجلساً إمامٌ عادل ، وأبغضُ للناس إلى الله يوم القيامة وأبعدهم منه
مجلساً إمامٌ جائر ^(٦) .

وإن تاريخ الإسلام ليحتفظ بأمثلة ونماذج لا تحصى على العدل
المطلق الذي حققه الحكم الإسلامي حتى في الأيام التي انحرف فيها
« الخلفاء » عن تعاليم الإسلام ، فقد بقيت ضمائر القضاة وبقظة

(١) المائدة ٨	(٢) الأنعام ١٥٢	(٣) المائدة ٤٢
(٤) الشورى ١٥	(٥) البقرة ١٨٨	(٦) أخرجه الترمذی
(٨ — السلام العالمي)		

الجماعة حراساً على العدالة ، تستمد سلطانها من خشية الله والخوف من
نقمته ، إذا تهاونت ، أو غشّت ، أو سكنت على البغى والجور .

وليس المجال هنا مجال الحديث عن العدالة في الإسلام ، فنكتفي
بنموذجين اثنين من النماذج الكثيرة التي وعّاها التاريخ :

وجد عليّ درعه عند رجل نصراني ، فجاء به إلى شريح القاضي ،
وقال : إنها درعي ، ولم أبع ولم أهب . فسأل شريح ذلك النصراني :
ما تقول فيما يقول أمير المؤمنين ؟ قال النصراني : ما الدرع إلا درعي ،
وما أمير المؤمنين عندي بكاذب . فالتفت شريح إلى عليّ بسأله :
يا أمير المؤمنين ! هل من بينة ؟ فضحك عليّ وقال : أصاب شريح
مالي بينة !

وكذلك قضى القاضي للنصراني بالدرع فأخذها ومشى . . . إلا أن
الرجل لم يخط خطوات حتى عاد يقول : أما أنا فأشهد أن هذه أحكام
أنبياء . . . أمير المؤمنين يدينني إلى قاضيه فيقضى عليه ! أشهد أن لا إله
إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، الدرع درعك يا أمير المؤمنين
اتبعت الجيش وأنت منطلق من صيفين فخرجت من بعيرك الأورق .
فقال عليّ : أما إذ أسلمت فهي لك .

وجلس أبو يوسف للقضاء فاختصم إليه رجل مع الهادي الملك
العباسي في بستان . فرأى أبو يوسف أن الحق مع الرجل ، وأن للسلطان
مع ذلك شهوده . فقال : إن الخصم يطلب أن يحلف الهادي على أن

شهوده صادقون ! وهنا نكل الهادى عن اليمين - لما يعتقد فيها من مهانة - فرد أبو يوسف البستان على صاحبه .

وحين يطمئن الأفراد فى المجتمع إلى أن القانون الذى يحاكمون به هو من صنع إلههم العادل . وأن الحاكم الذى يدير أمورهم ليست له حقوق زائدة عن حقوقهم . وأنه مدين بهذا القانون دينوتهم . وأن القاضى الذى يتولى القضاء لا يستمد حكمه من الهوى ، ولكن من قانون الله والخوف من الله . . عندئذ تطمئن نفوسهم وتستقر ، ويقوم السلام الاجتماعى على أحد أركانه السليمة . ركن الضمانات العادلة فى الحكم والقضاء .

ضمانات الأمن والسلامة

لا يمكن إقرار السلام فى جماعة لا يتوفر فيها الأمن العام ، ولا للسلامة لجميع الأفراد . ولقد سبق فى الحديث عن « سلام الضمير » أن الإسلام يوفر للفرد ضمانات أمنه وسلامته فى حياته الجماعية ، ليصل من هذا إلى بث السلام فى ضميره وتفكيره .

هذا الأمن وهذه السلامة هى ضمانات المجتمع أيضاً . فالفرد والجماعة فى الإسلام ليسا عدوين وليسا ندين . إنما هما خلية واحدة فى صورتين : الفرد فردا . والفرد مشتركا فى جماعة . وقد نشأت هذه الصورة من طبيعة الإسلام واستمداد شريعته من الله لا من إنسان . فالفرد لا يشرع للجماعة فى الإسلام والجماعة لا تشرع للفرد . إنما يخضع الفرد وتخضع الجماعة لذلك القانون الإلهى الذى يرعاه جميعاً .

وحين تتقرر هذه الحقيقة يصبح أمن الفرد الشخصى هو أمن الجماعة الكلى ، وأمن الجماعة العام هو أمن الفرد الخاص ، بلا تعارض بينهما ولا انفصام .

إن كل فرد سوى ذو مصلحة مباشرة فى توفير الأمن العام للجماعة ، فهذا الأمن لا يكتبته ، ولا يقوم على حسابه ، ولا يحاربه فى هدف صالح ، ولا فى غاية مشروعة . وإن الجماعة لتؤدى دورها كاملاً حين تضم جوانحها على أفراد كل منهم آمن سالم غانم ، فلا مصلحة لها فى كبتهم أو ظلمهم أو غلبهم عن النشاط .

فأما الشواذ المنحرفو الفطرة ، فهم لا يوصفون هذا الوصف لأنهم أخلوا بقانون وضعه فرد لمصلحته ، أو وضعته طبقة لفائدتها كما هو الحال فى القانون الأرضى . إنما هم خارجون على الله وأوامره الموضوعة لمصلحتهم هم بوصفهم أفراداً وبوصفهم أعضاء فى جماعة . فإذا عوقبوا فهم لا يعاقبون باسم فرد ولا باسم جماعة . إنما يعاقبون بقانون الله وباسم الله . فليس عقابهم انتقاماً منهم على يد الجماعة لأنهم خرجوا على مصالح الجماعة التى قررتها لنفسها . بل تحقيقاً لكلمة الله ، وللصالح العام الذى يريد الله . ومهما قست هذه العقوبة فإن المعنى الانتقامى لا ظل له فيها . فالله تعالى لا يحرص على مصلحة له خاصة وهو يسن التشريع ، إنما يريد الصلاح العام للعباد ، ويريد إزالة أسباب الفساد التى تعوق هذا الصلاح العام . بل رعاية لمصلحة خاصة أو هوى دفين .

وفي ظل هذه الفكرة كانت الضمانات التي فرضها الله للناس جميعاً . وكانت العقوبات التي تحمل على المفسدين في الأرض منهم . بما فسقوا عن أمر الله المؤدى إلى الخير العام .

وأولى هذه الضمانات : ضمانة الحياة : « ولا تقتلوا النفسَ التي حَرَّمَ اللهُ إلا بالحق^(١) » وكل نفس ككل نفس لها هذا الحق المطلق — إلا بالحق — وقتل نفس واحدة يعدل قتل الناس جميعاً ، لأنه اعتداء على حق الحياة في ذاته ، بغض النظر عن يحمل هذا الحق ويمثله . وشرعية الله الدائمة تتضمن هذا المبدأ في كل زمان : « من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا^(٢) » . « وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا . وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا^(٣) » .

والإسلام لا يدع ضمانة مثل هذا الحق الأساسى للضمير وحده ، وللتحذير من عقاب الآخرة . فهو قد وضع له الضمانات القانونية نصاً وتفصيلاً ؛ فقرر القصاص في حالة العمد ، والدية والفدية في حالات الخطأ ؛ وجعل القصاص معاذلاً لما وقع على الحياة من اعتداء . فإن وصل الاعتداء إلى القتل كان الجزاء القتل ؛ وإذا وقف عند الجرح كان القصاص مثله وبمحبته : « يا أيها الذين آمنوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ

لِقِصَاصٍ فِي الْقَتْلِ^(١) . . . « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولَى الْأَلْبَابِ
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ^(٢) » . . . « وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ
وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ
قِصَاصٌ^(٣) » . . . « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ^(٤) »
« وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا ، فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ
إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا^(٥) » . . . « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً
وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ -
إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا - فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ
رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى
أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ . تَوْبَةً
مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا^(٦) » .

ويلى ضمانه الحياة ضمانه العرض والمال: « كل المسلم على المسلم حرامٌ
دمُهُ وعرضُهُ وماله^(٧) » .

فأما ضمانه الدم ففيما سبق ؛ وأما ضمانه العرض فقد تضمنتها
عقوبات الزنا وعقوبات القذف : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ
منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفةٌ في دين الله ، إن كنتم تؤمنون
بالله واليوم الآخر ، وليشهد عذابهما طائفةٌ من المؤمنين^(٨) » .

(٣) المائدة ٤٥

(٢) البقرة ١٧٩

(١) البقرة ١٧٨

(٦) النساء ٩٢

(٥) الإسراء ٣٣

(٤) رواء الخمسة

(٨) النور ٢

(٧) الستة إلا النسائي

« والذين يَرْمُونَ المحصناتِ نَمَ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ^(١) » .

وأما ضمانة المال — المال الحلال المكسوب بالطرق التي يقرها الإسلام لا بالغش والربا والاحتكار والسرقة والنهب والسلب وما إليها — فقد تضمنتها عقوبة السارق في غير اضطرار : « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا . نَكَالًا مِنْ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ^(٢) » .

وتلى ضمانات النفس والعرض والمال . . حرمة المسكن ، فلا تقتحم على أحد داره بغير إذنه ، ولا يتسور عليه أحد نافذة ولا حائطًا : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتَسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ . فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ^(٣) » . « وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى ، وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ^(٤) » .

ثم ضمانة الحرية الشخصية فلا تفرض عليها رقابة الجاسوسية « وَلَا تَجَسَّسُوا ^(٥) » وضمانة الأمن في الغيبة : « وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم

(٣) النور : ٢٧ ، ٢٨

(٢) المائدة ٣٨

(١) النور ٤

(٥) الحجرات ١٢

(٤) البقرة ١٨٩

بعضاً^(١) ، والكرامة في الحضور : « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب^(٢) » . . . ولم يذكر القرآن عقوبات معينة على هذه الاعتداءات ، ولكن الشريعة الإسلامية تقرر التعزير . والتعزير عقوبات دون الحدود متروكة للتشريعات الجزئية ، وللقاضي بحسب الظروف .

فأما العصابات التي تعيث في الأرض فساداً بالجملة ، وترتكب الجرائم مجتمعة ، فقد ضمن الإسلام للجماعة أن تأمن منها بتقرير عقوبات قاسية عليها ، قد لا يستحقها الفرد على جريمة فردية ، ولكن خطر الاجتماع على الفساد خطر خاص يتطلب عقوبة خاصة : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ . ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ، وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ^(٣) » .

وبعد فهناك ضمانات الاتهام — ولها أهمية عظمى في هذا المجال . فيجب أن يأمن الناس الاتهام بالباطل ، أو الأخذ بالشبهات ، أو اعتساف الأدلة دون يقين ، وفي هذا الصدد يضع الإسلام قواعد محكمة ما يسر ما يقوم على أساسها تحقيق الجنايات .

والمبدأ الأساسى ألا يؤخذ أحد بالظنة ، وأنه لا بد من عدالة
الشاهد ، ووضوح الدليل ، وأن الشبهة تدرا الحد .. وذلك لقوله تعالى :
« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ
وَلَا تَجَسَّسُوا »^(١) ، ولقوله : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ
بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ
نَادِمِينَ »^(٢) ولقوله صلى الله عليه وسلم : « ادرءوا الحدود بالشبهات »^(٣) .
وقد رأينا أن الحد فى الزنا يستوجب شهادة أربعة عدول ،
وأن الذى يقذف محصنة ولا يأتى بأربعة شهود يجلد ثمانين جلدة .

أما الاعتراف فيعتبره الإسلام حجة ما لم تقم عليه شبهة ، فيرجع
إلى المبدأ السابق . وقد جاء ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم
يطلب الحد على نفسه معترفاً بجريمة الزنا ، فلم يقبل النبي اعترافه حتى
استوثق منه . فقد رده ثلاث مرات وهو يعود فيعترف ، وفى الرابعة
سأل الرسول : أبه جنون ؟ فأخبر أنه ليس بمجنون ، فقال : أشرب
خمرأ ؟ فقام رجل فاستنكهه فلم يجد فيه ريح خمر . فسأله النبي نصأ :
أزيت ؟ قال : نعم^(٤) .. وهنا فقط أقام عليه الحد ، بعد أن لم تبقى شبهة
فى صحة اعترافه .

(٢) الحجرات ٦

(١) الحجرات ١٢

(٣) فى مسند أبى حنيفة للعارف

(٤) من بريدة وقال صاحب مصابيح السنة إنه من الصحاح

والاضطرار رخصة تمنع إقامة الحدود ، اتباعاً لقوله تعالى :
« فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ^(١) » ، وقد عطل
عمر بن الخطاب رضى الله عنه حد السرقة في عام الرمادة بصفة عامة ،
وعطله كذلك في حادثة فردية في سرقة غلمان لابن حاطب بن أبي بلنعة
ناقة ، عند ما تبين أن سيدهم لا يعطيهم كفايتهم من الطعام ، وغرم
السيد ضعف ثمن الناقة وأطلق الغلمان السارقين .

وهكذا تتوافر الضمانات للفرد والجماعة في النفس والعرض والمال
والحقوق جميعاً . بما في ذلك حق سلامة الإجراءات وصحة الأدلة عند
الاثهام . فتكون هذه الضمانات لبنات في بناء السلام الاجتماعى
في محيط الجماعة . في ظل ذلك القانون المشروع للجميع ، لمصلحة الجميع ،
دون ما غرض ولا هوى ولا محاباة .

ضمانات الحياة المعيشية

يقدر الإسلام قيمة الجانب المعيشى باقتصادياته وضروراته في حياة
الفرد وحياة الجماعة ؛ ولا يقل تقديره له عن أشد المذاهب المادية
اهتماماً به ؛ ولكنه فقط لا يحبس الإنسان عليه ، ولا يغفل جوانبه
الأخرى ، وأشواقه العليا ، وهذا هو مفرق الطريق بين تلك المذاهب
وبين الإسلام .

إن الإسلام يعرف الإنسان إنساناً ؛ فيعرف لضروراته عمقها في كيانه وأصالتها في طبيعته ؛ ويعرف بجانبها لأشواقه عمقها في كيانه وأصالتها في طبيعته ؛ ومن ثم يحرص على مراعاة أشواقه وضروراته كل منها في مكانه ، وكل منها بعمقه وأصالته ؛ وكذلك تجيء تقديراته للإنسانية أسلم ، وتفسيراته للحياة أصدق ، واحتياطه لها أوفى ، وتلبيته لها أكمل .

ولا يغفل الإسلام عن أن القوانين كلها ، والضمانات جميعها ، يمكن أن تذهب ضياعاً ، إذا فقد الفرد كفايته الضرورية للعاش ، وأن أشواق روحه قد تطمس ، وإشراق ذهنه قد يخبو إذا هو فقد تلك الكفاية . ومن هنا يضع الضمانات بجانب التوجيهات لتوفير هذه الكفاية المعيشية أولاً . ثم لتحقيق التوازن الاجتماعي المطلق أخيراً . ونحن الآن بصدد تلك الضمانات المعيشية ، فلننظر كيف يوفرها الإسلام ويكفلها .

إن وسيلة الحياة الأولى في الإسلام هي العمل . والإسلام يمنح العمل قداسة ترفعه وترفع العمال : « إن الله يحب العبد المؤمن المحترف ^(١) » . « ما أكل أحدكم طعاماً قط خيراً من عمل يده ^(٢) » .

والرسول يدعو إلى توفية العامل أجره قبل أن يجف عرقه ، وتوفيته له كاملاً . وبعض فقهاء المذهب المالكي يرى أن يكون أجر العامل

نصف ربح العمل . وقد عامل النبي أهل خيبر على أساس نصف الغلة .
وعلى أية حال فالإسلام يعد العمل هو وسيلة التملك ، ووسيلة
ضمان الحياة المعيشية . فإذا عجز الفرد عن العمل لسبب من الأسباب ،
فلى بيت المال - أى على الدولة - أن تعوله .

وقد فرض عمر للمولود مائة درهم ، فإذا ترعرع بلغ به مائتين ، فإذا بلغ
زاده ؛ وكان يفرض للأنيط مائة ولوليه كل شهر رزقاً يعينه عليه ، ويجعل
رضاعه ونفقته من بيت المال ، فإذا كبر سواء بغيره من الأطفال . وكذلك
قرر لعجزة اليهود والنصارى فريضة من بيت مال المسلمين بوصفهم أعضاء
في المجتمع عاجزين عن الكسب بسبب الشيخوخة أو العاهة .
فإذا كان العمل لا يسد الحاجة فبيت المال هو الكفيل ، كافي
حالة الفقير وهو الذى يملك أقل من نصاب الزكاة ، والمسكين الذى
لا يملك شيئاً ، وابن السبيل المنقطع عن ماله ، والمدين الذى ذهب
الدين بماله ما لم يكن قد أنفق في معصية . فقد شملتهم مصارف الزكاة
التي تجبها الدولة من المالكين وتصرفها بمعرفتها على المحتاجين .

ولقد أباح الإسلام للفرد أن يقاتل ويقتل من في يده طعامه
أو شرابه إذا منعه عنه وهو في حاجة ماسة إليه ، لأنه كحق الدفاع عن
الحياة . وذهب الإمام ابن حزم في هذا إلى اعتبار أن أهل المحلة التي
يموت فيها فرد من الجوع قَتْلَةٌ له تؤخذ منهم ديته ، بوصفهم هذا ،
لأن الجماعة ملزمة بكفالة كل فرد فيها ، وتوفير الكفاية المعيشية له عن
طريق الإلزام لا عن طريق الإحسان .

وهناك التكافل العائلي الذي يفرض للعاجز والمحتاج في كل أسرة حققة مفروضة بحكم القانون على أقرب أوليائه إليه ؛ فتصبح الثروة العامة للأسرة كفيلاً بكفاية كل فرد فيها تكليفاً والتزاماً لا صدقة وإحساناً .
وذلك كله غير حق الدولة في أن تفرض من الضرائب ما تشاء ، وتأخذ من أموال الأغنياء ما تشاء ، لسد حاجات الأفراد ، أو لتقيم المنشآت والمرافق التي توفر لهم الرزق . إلى غير ذلك من الإجراءات التي سنتحدث عنها بالتفصيل في موضعها عند الكلام على « التوازن الاجتماعي » .

والذي يعنيننا هو كفالة النظم الإسلامية لكفاية المعيشية لكل فرد في الأمة قادراً على العمل أو عاجزاً عنه ، عاجزاً كلياً ودائماً ، أم جزئياً وموقوتاً ، وما في هذه الكفالة من إقرار للسلام في الجماعة ، وحسم للاضطرابات التي تنشأها الجماعة .

أما الاضطرابات التي ينشأها عدم التوازن في توزيع الثروة العامة ، وفي توزيع المنافع والمغرم ، وفي توزيع الحقوق والواجبات في محيط الجماعة بشكل عام ، فليأمل عنها بيان :

التوازن الاجتماعي

إن كفالة الرزق لكل فرد ، وضمان الكفاية المعيشية للجميع ، لا تعدو في النظام الإسلامي أن تكون خطوة واحدة بدائية في طريقه

إلى تحقيق عدالة اجتماعية شاملة . وهي خطوة تقوم على مبدأ إسلامي أساسي : « الرجل و بلاؤه والرجل وحاجته ^(١) » . هذا المبدأ الذي وزع عمر بن الخطاب الفى على أساسه فى أيام الإسلام الأولى ، والذي ما تزال البشرية تحاول حتى اليوم ، فتتخفق لأنها لا تأخذ بشقيه ، إنما يأخذ مذهب من مذاهبها بشق ، ويأخذ مذهب آخر بالشق الآخر ، فلا يجتمع لأيهما ما جمعه الإسلام بطريقته الكلية الشاملة فى علاج الحياة .

وعلى أى فى خطوة واحدة - كما قلت - من خطوات الإسلام فى طريقه إلى تحقيق عدالة اجتماعية شاملة ، تحقق سلاماً اجتماعياً شاملاً . إن التوازن الاجتماعى هو القاعدة الكبرى التى يقيم عليها الإسلام بناء العدالة الاجتماعية ، التى ينهض على أساسها السلام الاجتماعى . وكل ما مضى فى هذا الفصل من ضمانات وتأمينات لم يكن إلا مقدمات وأسباباً لتحقيق ذلك التوازن بصفة شاملة .

هذا التوازن ملحوظ فى نظام الحكم وطريقته ، وفى طبيعة التشريع وطرق التقاضى ، وفى كفالة الأمن وكفالة الرزق ، ولكنه يبلغ ذروته فى الجانب الاقتصادى العام ، جانب توزيع الثروة العامة وضوابطه وقيوده فى محيط الجماعة . وهو يبلغ إلى هذه الذروة بوسائل شتى نستعرض منها فى اختصار أهمها وأبرزها ، إذ كان هذا الكتاب

(١) من كلام عمر بن الخطاب .

خاصاً بالسلام العالمى والإسلام ، لا بالعدالة الاجتماعية فى الإسلام^(١) .

يقيم الإسلام هذا التوازن على عدة مبادئ أساسية عامة ، يقررها كأصول لنظريته فى المال :

المبدأ الأول : مبدأ ألا يكون المال متداولاً فى أيدي الأغنياء دون

الفقراء . ويقرره بنص صريح : « كى لا يكون دولة بين الأغنياء

منكم^(٢) » تعليلاً لتصرف واقعى من تصرفات الرسول . فياخذ حكم

المبدأ العام . ذلك حينما أعطى فى بنى النضير كله للمهاجرين الفقراء

دون الأنصار الأغنياء . — فيما عدا رجلين فقيرين منهم لا شترا كهما فى

الوصف مع المهاجرين — كى بعيد التوازن الاقتصادى بين فريقى

المسلمين فى ذلك الأوان . مع أن هؤلاء الأنصار كانوا قد آووا

المهاجرين وشاركوهم أموالهم ودورهم ومتاعهم ، وآخوهم إخاء كاملاً يقوم

مقام الإخاء فى الأنساب ، بحيث لم يكن هناك ما يفرضه عليهم الإسلام

غير ما صنعوا متطوعين من مقاسمة لإخوانهم الفقراء فيما وهبهم الله من

كل شئ .

كذلك يقرر هذا المبدأ عزيمة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ،

(١) يراجع بتوسع فى هذا الموضوع كتاب : «العدالة الاجتماعية فى الإسلام»
وكتاب « معركة الإسلام والأسمالية » للمؤلف .

(٢) المشر ٧

وهو - وإن لم تمهله الطعنة الغادرة لينفذها - قد صرح بها ، فلم ينكر عليه أحد من المسلمين ، وبذلك تأخذ صفة المبدأ الإسلامى العام : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء » وقد اعتزم أن يستدرك هذا الذى فاته فى العام القابل ، مع التسوية المطلقة فى عطاء المسلمين من الآن .

وبهذا المبدأ توضع القاعدة الأساسية لتوزيع الثروة فى الأمة الإسلامية . ولا يهم أن يكون هذا المبدأ قد عطل فى بعض الفترات ، ففى يد الدولة المسلمة أن تنفذ بالطريقة التى تتطلبها الأوضاع الاقتصادية فى كل زمان ، والتى تتطلبها السلام الاجتماعى فى كل مكان .

وهذا المبدأ يخصص مبدأ حق الملكية الفردية ويقيده ، ويجعله دائماً خاضعاً لسلطة الدولة فى إعادة توزيع الثروة العامة حسب مقتضيات والأحوال .

والمبدأ الثانى : مبدأ « المصالح المرسلة » ، أى المصالح العامة التى

لم يرد فيها نص خاص ، والتى يخول الإسلام للدولة ، بل يوجب عليها أن تراعاها بحسب مقتضيات والظروف . وقد شرحتها فى كتاب « العدالة الاجتماعية » بتوسع ، فأكتفى هنا بالنص على أن للدولة ، تطبيقاً لهذا المبدأ ؛ أن توخف فى أموال الأغنياء - كما يقول الإمام مالك - أى أن تأخذ من أصلها - لا من الربح ولا فى صورة ضريبة - ما تقتضيه حاجة الخزانة العامة للإنفاق على مصالح المسلمين العامة ، وما تتطلبه وقاية

المجتمع ووقاية الوطن الإسلامى من نفقات تمجز عنها الموارد العادية للدولة ، ثم لا نرد ما أخذته من رؤوس الأموال (١) .

وفى هذا المبدأ تقييد كذلك لحق الملكية الفردية وتحديد ؛ يجعله دائماً خاضعاً لحاجات الدولة العامة أى لحاجات الجماعة ، وخاضعاً لسلطة الدولة بلا قيد إلا قيد الحاجة الاجتماعية فى عمومها . وفى ظله تملك الدولة تحقيق التوازن الاقتصادى ، لا عن طريق الضريبة فحسب بل بانتزاع أنصبة من الملكية الفردية ، دون تعويض ودون رد ، لتنفق فى المصالح العامة للجماعة .

والمبدأ الثالث : مبدأ سد الذرائع . و « الذريعة معناها الوسيلة .

ومعنى سد الذرائع رفعها ، ومؤدى الكلام أن وسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة ، فالفاحشة حرام ، والنظرة إلى عورة الأجنبية حرام لأنها تؤدى إلى الفاحشة . والجمعة فرض ، فالسعى لها فرض ، وترك البيع لأجل السعى فرض أيضاً . والحج إلى البيت الحرام وسائر مناسك الحج فرض لأجله . . والأصل فى اعتبار سد الذرائع هو النظر فى مآلات الأفعال ، وما تنتهى فى جملتها إليه . فإن كانت تتجه نحو المصالح التى هى المقاصد والغايات من معاملات بنى الإنسان بعضهم مع بعض كانت مطلوبة بمقدار يناسب طلب هذه المقاصد . وإن كانت لا تساويها فى الطلب . وإن كانت مآلات تتجه نحو المفسد ، فإنها

(١) يراجع كتاب « مالاك » للأستاذ محمد أبو زهرة أستاذ الشريعة بكلية

الحقوق جامعة القاهرة — فصل « المصالح المرسله » .

تكون محرمة بما يتناسب مع تحريم هذه المفسد^(١) .

والذى يهمنى هنا فى مجال التوازن الاجتماعى هو أن عدم التوازن فى توزيع الثروة العامة من شأنه أن يودى إلى مفسد اجتماعية شتى ، ليس أقلها تأريث الضغائن والإحن بين الأفراد والجماعات ؛ وقعود الهمم عن الدفاع عند الخطر ، إذ لا يجد المحرومون مصلحة لهم فى الدفاع عن وطن يظلمهم ويحرمهم . . . الخ .

فمن واجب الدولة إذن أن تمنع هذه الوسيلة المؤدية حتماً إلى غايات ويلة .

وهنا كذلك نجد نفس القيود على حق الملكية الفردية ؛ ونجد فى يد الدولة مبدأ بعد مبدأ لتتدخل على النحو الذى يمنع الضرر ويحقق المصلحة ؛ وإلا كانت آئمة مقصرة فى اتخاذ الحيلة ؛ ومن واجب الجماعة حينئذ أن تحزم أمرها ، وترعى مصالحها ، وترد الدولة المقصرة إلى حدود الواجب وتنفيذ الشرائع .

والمبدأ الرابع : مبدأ تحريم الربا . فالإسلام يقرر أن لا جزاء إلا على الجهد . وبما أن رأس المال فى ذاته ليس جهداً ، فهو لا يرجح بذاته ، إنما طريقة الربح الوحيدة هى العمل ؛ فلا يجوز إذن أن يكون مجرد وجود المال عند صاحبه وسيلة لزيادة المال ، بإضافة فائدة إليه عند اقتراضه . .

هذا المبدأ الأساسى فى الإسلام يحول دون تضاعف المال بذاته ،

(١) كتاب مالك للأستاذ محمد أبو زهرة .

كما يقع الآن في النظام الرأسمالي ؛ ويضع قيداً ضخماً في طريق تضخم الثروات على حساب حاجة الأفراد للعال ، واضطرارهم لاستدائته بالربا ؛ كما يمنع سبباً رئيسياً من أسباب الاستعمار والحروب الدولية ؛ ويعطى العمل قيمته في مجال الإنتاج ، ويحقق العدالة بين الجهد الحقيقي والجزاء ، ويمنع أن ينال القاعدون الكسالى جزاء لا يستحقونه ؛ وهم ينالونه في العالم الرأسمالي بمجرد توظيف أموالهم في البنوك وغير البنوك ؛ فيضمنون الربح الحرام وهم قاعدون ؛ وتتضاعف ثرواتهم وتتضخم ؛ وتخل بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي على نحو ما هو مشاهد في ذلك العالم الرأسمالي المتعفن .

والمبدأ الخامس : مبدأ تحريم الاحتكار . ويشمل الاحتكار جميع عقود الامتياز . والاحتكار يخلق قوة طاغية في يد المحتكر ، لا يستمدّها من الجودة والإتقان ، وحسن الخدمة وكفايتها ؛ إنما يستمدّها من وجود عقد الامتياز في يده ، أو من احتكاره للسلعة في السوق . هذه القوة الطاغية تستخدم دائماً ضد مصالح المستهلكين . أي ضد مصلحة الجماعة . لأنها تتخذ من حاجة الناس إلى السلع وإلى المرافق سلاحاً لا يملكون له مقابلاً ؛ وهي تملك أن ترشو القائمين بالحكم والمراقبين على أعمالها ، وتسترد قيمة هذه الرشاوى مضاعفة من الجماهير المغلوبة على أمرها ، أو تخفي السلعة المحتكرة في أشد أوقات الحاجة إليها . وبذلك كله يختل التوازن في المجتمع ، لأن

فريقاً قليلاً منه يملك قوة لا مقابل لها في أيدي الآخرين ؛ ويختل التوازن الاقتصادي لأن الاحتكار وسيلة لتضخيم الثروات بأيسر جهد ، وعن طريق حرام ، وبوسائل مُريبة ، وبإفساد الدم والضمائر والأخلاق .

والمبدأ السادس : مبدأ شيوع الموارد العامة : وهو ما يسمى في زماننا هذا : « تأميم المرافق العامة » قياساً على شيوع الماء والكلاً والنار التي نص عليها الحديث بوصفها موارد عامة لا يجوز تحديدّها بملكية خاصة ، وبوصفها ضروريات للحياة يجب أن تظل مشاعة . وقد رتب المالكية على هذا شيوع الركاز فلا يؤول إلى ملكية خاصة ، « ويرى المالكية في أشهر أقوالهم أن ليس شيء من الأنواع الثلاثة : المعادن والفلزات والسوائل في محالها (مناجمها) من الأموال المباحة حتى يملكها من وجدها واستولى عليها .. وإنما هي ملك للمسلمين استولوا عليها باستيلائهم على أرضها لأنها منها ، وثمرة من ثمراتها ، ولكنها مع ذلك لا تعد تابعة لها ، فلا تملك بامتلاكها . إذ ليس لمثلها تملك الأرض وتطلب عادة ، فبقيت للمسلمين ^(١) » .

وما من شك أن رد الملكية العامة في هذه المرافق للجماعة ، فيه قضاء على سبب هام من أسباب فقدان التوازن الاقتصادي في المجتمع ، لأن هذه الموارد العامة تمثل القسم الأكبر — أوقسماً ضخماً — من الثروة العامة ، تملكه في النظام الرأسمالي شركات أو أفراد .

(١) كتاب « أحكام المعاملات » للأستاذ علي الحفيف الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة .

وتنشأ من هذه الملكية آثار سيئة في داخل الجماعة ، كما أنها تصبح سبباً من أسباب النزاعات الدولية ، والأعيب الاستعمار .

والمبدأ السابع : مبدأ تحريم السرف والترف . والإسلام لا يحب

للناس للشظف والحرمان ، بل يدعوهم إلى الاستمتاع بالطيبات ، ويستنكر تحريمها والصد عنها ، ويستنكر السرف والترف ، لأنها ليسا من تلك الطيبات المطلوبة الحلال : « يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا . إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ . قُلْ : مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ؟ قُلْ : هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ^(١) » .

والترف منكر في الإسلام لما يخلفه من انهيار وترهل في بنية الفرد وفي بنية الأمة ، ولما يبتث من فساد وتعفن في كيان الفرد وفي كيان الجماعة . فالمترفون كانوا على مدار التاريخ هم أسباب انهيار المجتمعات والشعوب : « وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ^(٢) » .

والذي يهمنا أن نبرزه هنا هو أن الترف في أمة لا يقوم إلا على حساب الشظف في فريق كبير من أبنائها ، فمن دماء الجماهير وجهودها ومن ضرورياتها وحاجاتها يستمد هذا النفر المترف لذاته وكالياته ، مما

(١) الأعراف ٣١ ، ٣٢

(٢) الإسراء ١٦

يثير أحقاد النفوس وحزازات الصدور ، ومما يفقد الجماعة روح السلام والإخاء ، ويقوم بعضها حرباً على بعض ، لتناقض المصالح ، واختلاف المطامح . . ذلك كله فضلاً على القذارة التي يخلّفها المترفون في المجتمع ، والفضلات الآسنة المتخلفة عن إشباع شهواتهم المريضة .

ولما كان وجود المال في أيدي هؤلاء المترفين هو الذي يهيئ لهم هذه اللذائذ الدنسة ، وتلك الشهوات القذرة ؛ وفي الوقت ذاته يوجب للعداوات والحزازات ، ويخلخل بناء المجتمع ويهزه من أساسه فإن « مبدأ سد الذرائع » يتدخل هنا ، ويفرض على الدولة أن تنزع الوسيلة الخطرة من أيدي العابثين بالنار . فمبدأ سد الذرائع هو مبدأ الوقاية من الاحتمالات المنتظرة . وهو الذي يحرم الوسيلة إذا كانت تؤدي إلى غاية محرمة ، ولو كانت هذه الوسيلة بذاتها غير محرمة . ووجود المال في أيدي هؤلاء هو الوسيلة التي يجب منعها اتقاء للعاقبة ، كما هو بين في هذا المجال .

والمبدأ الثامن : مبدأ تحريم الكنز . « والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرّهم بعباب أليم . يوم يُحْمَى عليها في نار جهنم ، فتُكْوَى بها جيابهم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تكنزون^(١) » .

ذلك أن حبس المال عن التداول ، والكف عن الإنفاق في سبيل

الله أى فى تلبية الحاجات والمصالح التى تتم بها كلمة الله ، من شأنه أن يفسد التوازن المالى والتجارى والاقتصادى عامة ، ويفسد معه التوازن الاجتماعى ، ويؤدى بذلك الفساد إلى محظورات ومحرمات يجب — تبعاً لمبدأ سد الذرائع — منعها من الوقوع ومنع أسبابها التى تؤدى إليها . وحسب هذا التخرج لا تصبح مسألة الكنز مسألة شخصية أو فردية ، ولا جريمة ذاتية يترك حسابها إلى الله فى الآخرة يوم تكوى الجباه والجنوب والظهور . إنما تصبح مسألة تشريعية ، تطالب الدولة بمنعها عن طريق التشريع وعن طريق التنفيذ تحقيقاً للمبدأ الذى أسلفنا .

وشرائع الإسلام ونظمه وحدة متكاملة متناسقة ، وكل مبدأ من مبادئه يفضى إلى الآخر ، حيث تلتقى كلها عند الفكرة الكلية للإسلام ، فلا يجوز عند التشريع أخذ المسائل فرادى مبعثرة ، بل ينبغى الرجوع دائماً إلى الفكرة الكلية الشاملة .

وما من شك أن حبس المال عن الإنفاق ذو ضرر واضح بارز واقع . فإن كان هذا الحبس عن بخل وتقتير فهو داخل فى نص النهى فى قوله تعالى : « ولا تجعل يدك مغلولةً إلى عنقك ^(١) » ، وإن كان عن كراهية للإنفاق فى سبيل الله فهو داخل فى نص النهى فى قوله : « وأنفقوا فى سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ^(٢) » باعتبار الكف عن الإنفاق فى سبيل الله « تهلكة » للفرد وللجماعة . ومن

هنا يدخل مبدأ سد الذرائع من أوسع الأبواب .
وقد احتج بعض المحترفين من رجال الدين بالقول : بأن ما أدبت
زكاته ليس بكنز ، للتدليل على أن حق المال هو الزكاة وحدها ، وأن
لا حرج في الكنز بعد ذلك . ولكن هنالك حديثاً صريحاً يبين حدود
الكنز . ويبين فيم يحتفظ بالباقي بعد الزكاة حتى لا يكون كنزاً . ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم : « من جمع ديناراً أو درهماً أو تبراً أو فضة . ولا يعبده
لغيره ، ولا ينفقه في سبيل الله ، فهو كنز يكوى به يوم القيامة ^(١) » .
وقد أبان هذا الحديث ما يجوز الاحتفاظ به ، والأغراض التي يجوز
الاحتفاظ به من أجلها ، وما عدا هذا فهو كنز ينطبق عليه نص التحريم ؛
وهكذا فليفهم الإسلام على ضوء مبادئه الكلية العامة في هذا المجال .
والمبدأ التاسع : مبدأ من أين لك هذا . فليس حق الملكية الفردية
مطلقاً في الإسلام كما يتصور بعض الجهال بالدين وبعض المحترفين . إن
الملكية الفردية لا تقوم إلا على أسباب صحيحة مشروعة ، لا تخالف
عن مبادئ الإسلام العامة في المال ، ولا عن مبادئه العامة في الأخلاق
كذلك . فهي لا يمكن أن تقوم على النهب والسلب والغصب والسرقة
والرشوة والغش أو الربا والاحتكار . . وما إليها . ومن ثم فمن حق
الدولة دائماً أن تبحث عن أسباب التملك ؛ وترى إن كانت مشروعة
أو غير مشروعة . فإن كانت مشروعة فالملكية لصاحبها مقيدة بالقيود
التي أسلفنا ؛ وهي تحت تصرف الدولة في كل وقت لتحقيق بها المصالح

(١) ذكره القرطبي في التفسير .

المرسلة ، وتسديدها الذرائع ، وصاحبها ممنوع من السرف والترف بها ؛
وممنوع من كنزها وحبسها ؛ وللدولة أن تأخذ منها لبيت المال ، وتأخذ
فضولها فتردها على الفقراء . وفضولها هو كل ما زاد على ما في الحديث .

هذا كله إذا كانت أسباب التملك صحيحة ومشروعة . فأما إذا
لم تكن صحيحة فالإسلام لا يعترف بوجودها من الأساس ؛ ولا يربط
لها حقوق الصيانة والمناعة التي يربطها للملكية القائمة على أصل صحيح .
ومن حق الدولة أن تضمها إلى الخزانة العامة . كلياً أو جزئياً . والسوابق
على عهد عمر بن الخطاب تعطى الدولة هذا الحق كاملاً ، سواء في نطاق
المبادئ الكلية للإسلام ، أو في نطاق السوابق التاريخية الواقعية .

وهذا هو الإسلام . يقرر حق الملكية الفردية ، ليأبى في النفس
البشرية ميلها الفطري العميق إلى التملك والاستحواذ ، كي تبذل أقصى
نشاطها ، وتنتج أكبر نتائجها ، وتعطى الحياة كل ما أودع الله فيها من
الطاقة ، فتتمو الحياة ما قدر لها الله النماء . . ثم يضع الحدود والقيود
لهذا الحق ، فلا يؤذى أحد في خلق ولا في معاش ؛ ثم يجعل للجماعة
في النهاية حقها المطلق في هذه الملكية الفردية عن طريق الدولة تحقيقاً
للمصالح العامة للجماعة . . وبهذا يحقق كل مزايا الملكية الفردية التي
تحتج بها الرأسمالية ؛ وينفي عنها كل عيوبها التي تحتج بها الشيوعية .
ويقوم وسطاً بين طرفي الغلو ، متساوفاً مع الفطرة السوية التي لا عوج
فيها ولا شذوذ .

والمبدأ العاشر : مبدأ الزكاة . ذلك المبدأ الذى تحاول أجهزة الرأسمالية الطاغية أن تبرزه وحده بوصفه أقصى ما فرض الإسلام في المال من مبادئ ، كي تغطي على الناس وتمخدرهم ! والذى تحاول أجهزة الشيوعية حيناً والصليبية حيناً أن تبرزه بهذا الوصف ، لتهوّن من شأن الضمانات الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام !

ولقد تعدت أن أتأخر به إلى موضعه هنا ، في نهاية المبادئ الإسلامية الأساسية ، ليعرف الناس كيف تدلس عليهم أجهزة الرأسمالية باستخدام المحترفين من رجال الدين ؛ وكيف تدلس عليهم الشيوعية والصليبية — أحياناً أيضاً — ببعض من ينتسبون إلى الدين !

وما كان ذلك تهويناً من شأن هذا المبدأ الجليل ، ولكن بياناً للحق المؤيد بالدليل . ولقد قلت في كتاب : « معركة الإسلام والرأسمالية » عن مبدأ الزكاة ما أكتفى هنا بإعادته ، ففيه هنا كذلك غناء :

« وينبغي أن نضيف إلى هذه العوامل الطبيعية عامل الضريبة الدائمة : ضريبة الزكاة ، هذه الفريضة التي تأخذ بنظام ثابت ما يعادل ٢.٥ ٪ من أصل الثروة كل عام .

« وهنا كلمة يجب أن يقال عن هذه الفريضة التي يشوها المفرضون والمتحايلون ، فيصورونها بصورة الإحسان المذل لكرامة الإنسان !

« إن الدولة هي التي تجمع هذه الضريبة كما تحصل أى ضريبة ؛

وإن الدولة هي التي تتولى إنفاقها بنظام معين ، قابل للتطور حسب حاجات المجتمع وأوضاعه . فأن هي الذلة في نظام كهذا النظام ؟ إن المفرضين والمتحايلين يحاولون دائماً أن يرسموا صورة واحدة مزورة لعملية الزكاة : غنى يتبرع ويتصدق وفقير يأخذ ويشكر ! ويد عليها معطية تحتها يد سفلى آخذة . . وجهاً لوجه ، مباشرة بين فرد وفرد !

« من أين جاءوا بهذه الصورة الشائنة المزورة ؟ لست أدرى !

« أنذا فرضت الدولة اليوم ضريبة للتعليم ، جعلت حصيلتها خاصة بالأغراض التعليمية البحتة ، من بناء للدور أو أداء للأجور ، وإنفاق على أدرات الطلاب وكتبهم وغذائهم كذلك . . قيل : إن هذا نظام للتسول والشحاذة ، يهين كرامة المعلمين والطلاب ، لأن هذه الأموال مأخوذة من أموال الأثرياء منفقة في شؤون الفقراء ؟ !

« أنذا سنت الدولة قانوناً يجبي ٢٥٪ من كل ثروة ، كثرت أم قلت ، لتكوين الجيش وتسليحه ، وجعلت هذه الضريبة وقفاً على هذا الباب من أبواب النفقات العامة . . قيل : إن الجيش يتسول ، وإن كرامته تستذل ، لأن الدولة أخذت نفقاته من أموال الأثرياء .

والثرى والفقير في أداها سواء ؟ !

« إن الزكاة ضريبة كهذه الضرائب ، تجبها الدولة ، ثم تنفقاها في وجوه معينة . تجبها كلاً ثم تنفقاها أجزاء ؛ وليست إحساناً فردياً يخرج بعينه من يد ليعطى بعينه إلى يد . وإذا كان بعض الناس اليوم

يخرجون زكاة أموالهم ، فيوزعونها بأيديهم فذلك ليس النظام الذى فرضه الإسلام ؛ إنما يصنع هذا البعض ذلك ، ويسلك هذا الطريق المباشر ، لأن الدولة لا تجبى هذه الضريبة بيدها ، لتنفقها هى بمعرفتها ، فى تلك الوجوه القابلة للتصرف بحسب تغير الأحوال .

« ولكن الغفلة والاستغفال يبلغان فى مصر ، أن يتحدث بعض الناس عن الزكاة على إنها إحسان فردى يذل النفوس ويعودها الاستجداء !

« والجرأة على الحقائق السافرة الأولية إلى درجة التبجح ، لا تنشأ إلا من غفلة المستمعين أو القراء إلى حد البلاهة . وكلاهما يتوافر فى البيئة المصرية والحمد لله ! بل يتوافر فى بيئة من يسمونهم « المثقفين » الذين يستمعون لكل طاعن فى نظم الإسلام بترحيب وبشاشة ، لكى يثبتوا أنهم مثقفون حقاً ! ألسنا فى عصر الأقزام وجيل الأقزام ١٩ » .

الاطمئنان إلى القانون

... والآن ننتهى إلى الوسيلة الأخيرة التى يسلكها الإسلام لتحقيق السلام فى المجتمع . . تلك هى طبيعة الشريعة الإسلامية وعلاقة النفس البشرية بها ، واستجاباتها لها . وهى ذات أثر حاسم فى إقرار السلام الاجتماعى فى النهاية ، وتحقيق تلك الضمانات والتأمينات التى سبق الحديث عنها جميعاً .

إنه لابد للجماعة البشرية من قانون ينظم علاقتها ، ويصرف أحوالها ، ويحيلها كتلة متضامنة ذات كيان ، لا أفراداً متناثرة بغير نظام .

والقانون لا يؤدي دوره هذا بنجاح ما لم يكن مطاعاً نافذاً . ولن يكون نافذاً ولا مطاعاً إلا أن تطمئن إليه النفوس ؛ وتحس بينها وبينه بالتجاوب والتعاطف ؛ وتلمس فيه تحقيق مصالحها القريبة وأهدافها البعيدة .
والخروج على القانون ينشأ في الغالب من عوامل ثلاثة تتجمع إليها كافة العوامل الفرعية :

الأول : هو الشعور بأنه غير عادل ، لأنه يحقق مصلحة فرد أو أفراد أو طبقة على حساب الآخرين الذين يحسون في هذه الحالة أن القانون وسيلة من وسائل تسخيرهم لسواهم ، دون فائدة تكافئ جهودهم ؛ وأن عليهم الغرم ولغيرهم الغنم ، عن طريق هذا القانون .

الثاني : هو الإحساس بالغربة بين روح القانون وروح الجماعة التي تحكم به لأنه لا يلبي حاجاتها الشعورية ، ومصالحها المادية ؛ ولا يماشى أوضاعها ، ومقتضيات حياتها ، بسبب غر بته عن روحها وظروفها وتاريخها .

الثالث : هو محاولة الفرد تحقيق شخصيته بالخروج على القانون الذي وضعه له سواء ، سواء كان الذي وضع القانون فرداً أو هيئة أو جماعة ، لأن القانون — على أية حال — يتضمن قيوداً ، والاستعلاء على هذه القيود — في حالة القانون الذي يضعه الإنسان للإنسان —

يحقق الشخصية الذاتية في شعور الفرد حين يخرج عليه سراً أو جهرًا .
وما من قانون من القوانين الوضعية يمكن أن يبرأ من عيب
أو أكثر من هذه العيوب . وبخاصة العيبان الأول والثالث ، فهما
مجتمعان غالباً في كل قانون أرضى عرفته البشرية . لا تبرأ منها تلك
القوانين التي تشرعها البرلمانات المنتخبة ؛ ولا القوانين التي تسنها طبقة
العمال الحاكمة في الدول الشيوعية .

فأما في حالة البرلمانات المنتخبة ، في الدول الرأسمالية ، فحكاية
الاختيار الحر من الشعب خرافة . والجمهور تحس في أعماقها بضخامة
هذه الخرافة . لأن الناخب يدرك أنه غير حر في إبداء إرادته الحقيقية ،
وعيشه ولقمة الخبز التي تحفظ حياته في يد صاحب رأس المال الذي
ينتخبه ! وعلى فرض المستحيل في استمتاع الناخب بحريته المطلقة وهو
يختار الرجال للبرلمان ، فهذا البرلمان بحكم تكوينه من طبقة معينة تقل
فيه العناصر التي هي من الجماهير حقيقة لا دعاية . ومفروض أن ما يسنه
من تشريعات ملحوظ فيه مصلحة رؤوس الأموال ، ولا يمكن أن يبرأ
من هذا الميل بحال من الأحوال !

وأما في حالة حكم الطبقة العمالية ، فمفروض سلفاً أن هدف التشريع
كله هو تحطيم « الطبقة البرجوازية » . ومهما تكن جموع العمال
هي الأغلبية ، فهناك فريق آخر ليس التشريع في صفه ، بل هو ضده
على وجه اليقين ، ضده بصراحة وعن عمد وإصرار !

وذلك كله في البلاد التي تستمد تشريعها من واقعها ، ولا تستورده

من الخارج استيراداً على نحو ما يقع في بعض البلاد الإسلامية .
أما في حالة الاستيراد والتقليد ، فيضم العيب الباقي ، وتقع الفجوة
بين روح القانون وروح الجماهير ، لأنه غريب عليها ، لم يستمد
من روحها وأوضاعها وحاجاتها . وتقع مضحكات مبكيات في تطبيق
القانون المستعار ، لو كان للذين يضعونه قسط من البصيرة ، وقسط من
آدمية التفكير ، ما ظلوا يستمدون التشريع من حيث يستمدونه
في اطمئنان^(١) !!!

وعلى حين لا تملك القوانين الوضعية جميعها ، في قديم الدهر
وحديثه أن تبرأ من عيب أو أكثر من تلك العيوب ، تقف الشريعة
الإسلامية وحدها مبرأة من تلك العيوب جميعاً ، بلا نظير ولا شبه .
إنه لا مجال في الشريعة الإسلامية لشعور فرد أو جماعة بأن القانون
ليس عادلاً بالقياس إليها . لأن أسباب الانحراف عن العدل غير قائمة ،
بحكم أن المشرع للجميع هو إله الجميع ، فلا مصلحة له في محاباة فرد
أو جماعة . وبهذا تتمحى من المجتمع الإسلامي فكرة الطبقية ، تتمحى
بحكم أن ليس هناك قانون يلحظ مصالح طبقة معينة ، فيوفرها لها على
حساب طبقة أخرى ، فكل فرد له حقوق وعليه واجبات متكافئة مع
هذه الحقوق . وهكذا يظل المجتمع الإسلامي مجموعة أفراد متكافئاً
حقوقهم وواجباتهم في القانون ، لا مجموعة طبقات تتصارع مصالحها

(١) يراجع كتاب « ناثب في الأرياف » للأستاذ توفيق الحكيم . وكتاب :
« الإسلام وأوضاعنا القانونية » للأستاذ عبد القادر عودة .

وتتصادم ، ويقضى القانون لبعضها على بعض ، في هذا الجانب أو ذاك ؛ وبناء على ذلك فلا ظل للنظام الطبقى في الإسلام ، وبالتالي لا وجود للصراع الطبقى ، حين تنفذ الشريعة الإسلامية كاملة في عالم الحكم وعالم المال ، ولا وجود للشعور بانتفاء العدالة القانونية ، ومحاولة الخروج على القانون بدافع من هذا الشعور . إنما تبقى الانحرافات الفردية ، وهذه ليست بذات بال .

ولامجال كذلك للفرقة بين روح التشريع وروح الأفراد والجماعات ، فالشريعة الإسلامية بحكم ما فيها من تناسق شامل ، عرضنا منه نماذج كثيرة فيما مضى ، تلبى حاجات النفس البشرية في كل مجال للنشاط الإنسانى . فهى تلبى حاجة الجسد وحاجة الفكر وحاجة الروح ، فى شعائرها وشرائعها سواء . وهى تلبى حاجة الأفراد وهم يعملون فرادى وحاجتهم وهم منتظمون فى الجماعة ، فلا تصادم رغباتهم الفطرية السليمة ولا تكبت طاقاتهم الطبيعية القويمة . وفى الوقت ذاته تضع الحدود للنشاط الشاذ الذى يضرهم أفراداً وجماعات ؛ وتعطى الجماعة ، مثله الدولة كل السلطات التى تنتفع بها لخير الجميع من نشاط الجميع وإنتاجهم ، وتسكف بها لخير الجميع أيضاً كل نشاط فاحش يجانب الفطرة السوية المستقيمة . وفيما مضى أمثلة فيها الكفاية على هذه الظاهرة المميزة لطبيعة الشريعة الإسلامية .

وأخيراً فلا مجال كذلك لشعور الفرد بالحاجة إلى التمرد لتحقيق

شخصيته والشعور بالاستعلاء تجاه فرد في المجتمع أو هيئة أو جماعة ،
إلا أن يكون ذلك الاستعلاء المضحك على الله !

إن شعور الفرد بأن قوة أعلى من قوته ومن قوة البشر جميعاً هي
التي تشرع له ، لكفيل بأن يشعره بالعزة أكثر مما يشعره بالاستعباد ،
وبأن يحقق له شخصيته أكثر مما يكبتة ويضغظه . . . وهي مزية
لا تتوافر في نظام قط إلا النظام الإسلامي ، الذي يجعل الجميع سواسية
أمام التشريع ، لا باللفظ الموهول ولكن بالحقيقة الواقعة .

إن الإسلام وحده هو الذي يجعل طاعة الحاكم مستمدة من قيامه
على الشريعة التي لم يضعها هو بل وضعها إله البشر جميعاً ، وموقوتة
بتنفيذ الحاكم لهذه الشريعة واتباعها ، لا بتنفيذ قوانين يتدعها تخالف
عن شريعة الله العليا . فإذا اختلف الحاكم والمحكومون في حكم
أو قضية ، فليس الطريق هو الرضوخ لإملاء الحاكم ، إنما الطريق
أن يرجع الحاكم والمحكوم إلى الله والرسول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ
فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ^(١) » .

وذلك منتهى ما يتطلبه الفرد لتحقيق شخصيته ، ما دامت فطرته
سوية لم تشذ أو تنحرف . وهذه الكثرة الغالبة يشرع الإسلام ،
فيحقق في محيطها الأمن والسلام .

سلام العالم

فى ضوء فكرة الإسلام الكلية عن الكون والحياة والإنسان التى أجهلنا خطوطها الرئيسية فى صدر هذا الكتاب ؛ ثم فى ظل طبيعة السلام فى الإسلام ، التى سبق الحديث عنها هناك .. نستطيع أن نتبين خطة الإسلام فى تحقيق السلام الدولى بين بنى الإنسان .. ولقد سرنا معه فى خطواته إليها من سلام الضمير ، إلى سلام البيت ، إلى سلام المجتمع ، حتى أسلمتنا هذه الخطوات إلى سلام العالم ، فى تناسق واطراد .

إن الفكرة الكلية للإسلام عن الحياة تهديننا إلى أنه بعد الحياة وحدة . وحدة من ناحية الزمن ، متماسكة الحلقات ، متدرجة الخطوات ، متضامنة الأجيال ، متعاقبة الأطوار . ووحدة من ناحية الفطرة ، متماسكة النوازع والأشواق ، متمزجة المادة والروح ، قابلة للارتفاع إذا حسن توجيهها وتزكيتها ، مستعدة للهبوط إذا ساء التوجيه والقيادة : « وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ، قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ^(١) » .

وفكرة السلام فى الإسلام التى تقوم على تلك الفكرة الكلية الأولى تهديننا إلى أن الإسلام يعد البشرية كلها بشرية واحدة ، ويعد

الدين كله ديناً واحداً ، وبعد المؤمنين كلهم أمة واحدة ، وبعد الإسلام هو الطور الأخير والنهائي من أطوار هذا الدين الواحد ، فهو يصدق ما تقدمه ، ويهيمن عليه لأنه الطور النهائي منه : « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ ، مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّئًا عَلَيْهِ ^(١) » .

والمسلمون إذن مكلفون تبعات إنسانية تجاه هذه البشرية بحكم وصايتهم هذه عليها ووصاية كتابهم على كتبها . هم مكلفون أن يحققوا في الأرض ذلك السلام الذي أسلفنا خطواته في الضمير والبيت والمجتمع ؛ وعرفنا أسسه ومبادئه من العدل والمساواة والحرية ، وضمانات الحياة القانونية والمعيشية ، ومنع البغى وإزالة الظلم ، وتحقيق التوازن الاجتماعي ، والتكافل والتعاون ، وإزالة أسباب الفرقة والخصام والنزاع بين الأفراد وبين الجماعات ، وسد الذرائع التي تدعو إلى قيام الطبقات وتميزها وصراعها .. إلى آخر ما سبق بيانه في الفصول المتقدمة من هذا الكتاب .

وقد جاءت هذه الأمة وسطاً ، عادلاً بين طرفي التفريط والإفراط في كل اتجاهات الحياة ، كما ترسم لها حدود هذا الدين ومبادئه التي عرضنا طرفاً منها في مجال السلام ؛ فكان عليها أن تنهض بهذا العبء ، وألا تنكل عنه ، لأنه نصيبها المقدّر لها في الحياة من خالق الحياة :

« وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ، لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ،
وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ^(١) » . . « كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ
أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ،
وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ^(٢) » .

الجهاد في سبيل الله

ولكن هذا الدين — مع هذا كله — لم يعتسف الأمور ،
ولم يكلف المسلمين إكراه غيرهم على اعتناق دينهم ، بسبب أنه الطور
الأوفى والأكمل من أطوار دين الله الواحد في الأرض : « لَا إِكْرَاهَ
فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ^(٣) » .. إنما كلفهم أولاً حماية
المؤمنين حتى لا يُفْتَنُوا عن دينهم ، وكف القوة عنهم بالقوة . لأن
الدعوة بالحسنى هنا لا تجدى ، وليس هذا مكانها . وكلفهم ثانياً تحقيق
العدالة الكبرى في الأرض ، وتمتيع البشرية بهذه العدالة في كل
ميادينها ، سواء كانت خاصة بالأفراد في المجتمع ، أو بالجماعات في الأمة ،
أو بالأُم التي تعيش على هذه الأرض وتتألف منها البشرية الكبرى .
وهذا التكليف يقتضى المسلمين أن يكافحوا الظلم والبغى حيث كان ،
ولو كان ظلم الفرد لنفسه ، أو ظلم الجماعة لنفسها ، أو ظلم الدولة لرعاياها ..
فحيثما كان على وجه هذه الأرض ظلم فالأمة المسلمة مكلفة أن تكافحه

وتزِيل أسبابه ؛ لا لِمَلِك الأرض ، وتستولى على المرافق ، وتستذل الرقاب ، بل لتحقيق كلمة الله في الأرض خالصة من كل غرض . وهذا هو ما يطلق عليه في الإسلام « الجهاد في سبيل الله » أى الجهاد لتحقيق كلمة الله العليا ، لا بإكراه الناس ليكونوا مسلمين ، بل بإتاحة الفرصة لهم ليخلصوا من الظلم والذل ، ويملكوا حرية الاختيار دون تدخل من القوة الطاغية الضالة ، ويستمتعوا بالعدل المطلق الذى يريد له الله : « الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ ^(١) » . وذلك مفرق الطريق بين الجهاد في سبيل الله والجهاد في سبيل الشهوات .

ولقد تضمنت مبادئ الإسلام الأساسية ثورة حقيقية كاملة ، تعد أكبر انقلاب عرفته البشرية إلى هذه اللحظة . ثورة على الظلم بكل صنوفه وأنواعه ، وفي كل ميادين ومجالاته ؛ وثورة على النظم والحكومات والأوضاع التى تسند هذا الظلم وتستبقيه لحساب فرد على جماعة فى صورة حاكم أو مستغل ، أو لحساب طبقة على طبقة فى صورة إقطاعيين ورأسماليين ، أو لحساب دولة على دولة فى صورة محتلين ومستعمرين . ولم يكن بد أن يقاومه أفراد ، وأن تقاومه طبقات ، وأن تقاومه دول . ولم يكن بد كذلك أن يمضى الإسلام بثورته الكاملة الشاملة فى وجه هذه المقاومة . ولم يكن بد أن يكتب الجهاد على المسلمين لنصرة

هذه الثورة وتحقيق كلمة الله في الأرض ، واستنقاذ البشرية أفراداً وجماعات من جور الأشخاص والحكومات والنظم والأوضاع . لكي يقيم السلام العالمى الأكبر على أسسه الأصلية ، لا فى العالم الدولى فحسب ، ولكن فى داخل هذه الدول كذلك ، فلا يسكت على وقوع الظلم فى داخل دولة من الدول ليشتري السلم معها بأى ثمن . إن الفكرة العالمية هى الفكرة التى تسيطر على الإسلام ، فليس همه أن يشتري السلم الكاذبة مع دولة من الدول ، بأن يدع هذه الدولة تظلم رعاياها ، وتحرمهم العدل القضائى والعدل الاجتماعى . فهو لاء الرعايا الذين تحكمهم تلك الدولة الظالمة ، أياً كان دينها وأياً كان شكلها ، هم ناس من البشر ، والأمة المسلمة مكلفة أن ترفع عنهم الظلم ، وتمتعهم بالعدل . ومن ثم ينصرف الجهاد إلى تحقيق فكرة الانقلاب العالمى ، لا إلى الحكم والسيطرة والغنى ، وبهذا الانقلاب يحقق السلام بكل صنوفه : سلام الضمير وسلام البيت وسلام المجتمع ثم . . سلام الإنسانية فى النهاية . سلامها فى ظلال العدل الشامل الذى يناله الإنسان ، لمجرد أنه إنسان ، لأنه من حقه كإنسان : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ ، وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ^(١) » « وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا . اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ^(٢) » .

وهذه الخطوط تصور طبيعة السلام العالمى فى الإسلام ؛ فليس هو سلاماً بالمعنى الضيق أى تجنب القتال بأى ثمن ، وأياً كانت الأسس التى يقوم عليها ترك القتال . إن هنالك سلاماً رخيصة دنية ، هى السلم التى تقام على حساب البشرية ، وعلى حساب المبادئ العليا للإنسانية كما أرادها الله فى الأرض لبنى الإنسان ، وهذه هى السلم التى يحذر الله المسلمين منها : « فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ^(١) » ، الأعلون لأنكم تمثلون الفكرة العليا للحياة ، والتى لا بد لها من النصر حين يؤمن الناس بها لأنها من كلمة الله : « إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم ^(٢) » . . « ولينصرنَّ الله من ينصره » ، إن الله لقوى عزيز ، الذين إن مكثناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور ^(٣) .

وإذن فالإسلام فى جهاد دائم لا ينقطع أبداً لتحقيق كلمة الله فى الأرض ، أى لتحقيق النظام الصالح الذى يقوم على مبادئه العليا فى عالم الفرد وعالم الجماعة وعالم البشرية ؛ وهو مكلف ألا يهادن قوة ظالمة على وجه هذه الأرض ، سواء تمثلت هذه القوة فى صورة فرد يتجبر على الأفراد والجماعات ، أو فى صورة طبقة تستغل الطبقات ، أو فى صورة دولة تستغل الدول والشعوب . إنها كلها صورة واحدة

فى عرف الإسلام ، صورة منافية لمبادئه الأساسية ؛ وعليه أن يجاهد ما استطاع ؛ وعليه ألا يهادنها إلا ريثما يتجمع لكفاحها ؛ وعليه بطبيعة الحال ألا يعاونها ولا يقف فى صفها بحال من الأحوال : « ولا تعاونوا على الإثم والعدوان^(١) » .

إن قوة الإسلام قوة محررة تنطلق فى الأرض لتدك قواعد الظلم والاسترقاق والاستغلال . وهى لا تنظر فى هذا المجال لجنس ولا لون ولا لغة ولا دين ؛ الناس لديها سواء ، كلهم ناس ؛ أما فكرة القومية بمعناها الضيق الذى تفهمه أوربا ، والذى انتقلت إلينا عدواه فى حدوده الضيقة الهزيلة السخيفة ، فلا يعترف بها الإسلام على هذا المعنى الذى يخالف فكرته الكلية عن وحدة البشرية .

حيثما كان ظلم فالإسلام منتدب لرفعه ودفعه . وقع هذا الظلم على المسلمين أو على الذميين — أى الذين أعطاهم الإسلام ذمته ليحميهم — أو على سواهم ممن لا يربطهم بالمسلمين عهد ولا اتفاق . وحيثما واجه الإسلام الفرد الظالم أو الطبقة الظالمة أو الدولة الظالمة ، واجههم على أنهم جماعة من البشر تظلم جماعة من البشر ، لا على أنهم سود أو حمر أو صفر أو بيض ، ولا على أنهم مسيحيون أو يهود أو مشركون . واجههم بقدر ما يعطلون من تحقيق كلمة الله فى الأرض ، ومن تحقيق السلام الحقيقى لبنى الإنسان . وكان عنيفاً على كل بحسب

نصيبه من هذا التعطيل ، وبحسب عتوه وضلاله وفساده . . فإذا استسلمت هذه القوة الطاغية أو اهتدت ، فالأفراد بعد ذلك أحرار فيما يتخذون لأنفسهم من عقيدة ما داموا يؤمنون بالله .

ومن هذه النقطة ينشأ الاختلاف بين موقف الإسلام من الكفار والمشركين ، وموقفه من أهل الكتاب . إن الكفار والمشركين ينكرون أساس العقيدة في الله ، فينكرون بالتالي كل قواعد الخلق والمعاني الأدبية ، بما فيها قواعد العدالة الإلهية . ومن ثم فهم بوجودهم حرب على كلمة الله التي بحققها الإسلام .

ومع هذا فإن الإسلام لا يقاتلهم إلا أن يحاربوا دعوته ويقاوموا فكرته ويؤذوا أهله ؛ بل إنه لا يمنع أن تقوم العلاقات بينهم وبين المسلمين على البر والقسط إذا هم لم يحاربوا الإسلام والمسلمين : « لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ، وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ . إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ ، وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ، وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ ، أَنْ تَوَلَّوْهُمْ ، وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ^(١) » .

فأما أهل الكتاب فهم إما دول مستقلة ، وإما جماعات تعيش بين المسلمين . . فإن كانت الأولى فإما أن تقوم بينهم وبين المسلمين

معاهدات ومواثيق ، وإما ألا تقوم . فإن كانت تربطهم بالمسلمين
مواثيق فهم على مواثيقهم لا تخلف ولا تنقض ، على نحو ما سنفصل
في الفقرة التالية ، وإن لم يكن هناك ميثاق ، فهم داخلون في النصوص
السابقة : إن كفوا أذاهم عن المسلمين وعن الدعوة الإسلامية فلهم
البر والقسط ، وإن لم يكفوا كان على الإسلام أن يخيرهم بين ثلاث :
الإسلام أو الجزية أو القتال .

فأما الإسلام فلأنه الطور الأخير من أطوار الدين الخالد ؛ ولأنه
الهدى للبشرية جميعاً ؛ ولأنه الناموس الذي يحقق العدالة الإنسانية
الشاملة للجميع .

وأما الجزية فلأنها دليل الكف عن المقاومة ، وتحقيق حرية
الدعوة ، وإزالة القوة المادية التي تصد الناس عنها .

وأما القتال فلأنه في هذه الحالة هو الرد الباقى على مقاومة كلمة الله
عن إصرار وعناد ، وحرمان البشرية من الاستمتاع بما تحمله لها هذه
الكلمة من نور ومن عدل ومن سلام شامل كامل لبنى الإنسان .

ويختلف الأمر في حالة الجماعات التي تعيش بين المسلمين — وهم
الذميون أى الذين أعطاهم الإسلام ذمته وعهده لحمايتهم ورعايتهم —
وهؤلاء لهم مالنا وعليهم ما علينا بنص الإسلام الصريح . فأما ما يؤخذ
منهم من الجزية ، فهو مقابل ما يؤدى المسلمون من الزكاة ، مساهمة
في نفقات الدولة التي تحمي رعاياها المسلمين سواء ، والتي
توفر لهم العدل المطلق بلا تفرقة ولا تمييز ، وتحقيق لهم ضماناتهم وتأميناتهم ،
في حالة المرض والعجز والشيخوخة . ولم يشأ الإسلام أن يجبرهم على

أداء الزكاة ، لأن الزكاة عبادة إسلامية خاصة ، وحرية الاعتقاد التي يكفلها الإسلام للأفراد تمنعه أن يكره الذميين على أداء عبادة إسلامية ، لهذا يأخذ منهم الضريبة تحت عنوان « الجزية » لا تحت عنوان « الزكاة » مراعاة لهذا المبدأ الإسلامى العام : « لا إكراه فى الدين » . فإذا شاءوا هم برضاهم واختيارهم أن يؤدوا ضريبة الزكاة كالمسلمين بدل الجزية كان لهم ذلك عن رضا واختيار . وقد اختارت قبيلة بنى تغلب على عهد عمر أن تؤدى الزكاة لا الجزية ، فأدتها على هذا الأساس^(١) . لذلك لا يكون هناك أعجب ولا أخبث من إثارة الشكوك والمخاوف حول الأقليات المسيحية وغير المسيحية فى الأمة الإسلامية إذا حكم الإسلام . إنها دعاية خبيثة مغرضة آثمة يتولاها أحياناً جماعة من حتى هذه الأقليات وخبثائها الذين تنغل نفوسهم حقناً وغلاً للإسلام ، لا لشيء إلا لأنه الإسلام . ويتولاها أحياناً أفراد يحملون أسماء مسلمة ؛ وهم فئات آدمى مهمل يحاول أن يستند إلى أوكار الدعاية الخبيثة ؛ لأنها تملك لهم أعراضاً صغيرة من النفع المادى أو من الشهرة والدعاية لأشخاصهم الهزيلة المدخولة ؛ ولأنهم يجدون بذلك عند الصليبيين من المبشرين وبعض المستشرقين صندراً رحباً ، بما يؤدون للصليبية الخارجية من خدمات ، لا يؤديها الرجل المسلم ولا الرجل الشريف على أية حال . وهم لفدرتهم يجدون شارياً فى الأوساط

(١) كتاب الدعوة إلى الإسلام تأليف « سيرت . و . أرنولد » وترجمة

حسن إبراهيم حسن وزميليه ص ٤٩ .

الصليبية ، لا لأنهم شيء ذو قيمة ، ولكن لأنهم لحسن الحظ نادرون .
فقلما ترتكس الفطرة البشرية في هذه الحمأة المدنسة ، حتى في عصور
الانحطاط والانحلال ! وندرتهم الظاهرة حتى في جيلنا هذا مصداق
هذا الكلام .

روح السماحة الإنسانية

إن في روح الإسلام من السماحة الإنسانية مالا يملك منصف أن
ينكره أو يراوغ فيه ؛ وهي سماحة مبدولة للمجموعة البشرية كلها
لا لجنس فيها ولا لأتباع دين معين ، إنما هي للإنسان بوصفه إنساناً .
وعند ما يؤدي الإسلام واجبه في هداية البشرية وينهض بتكاليفه
في دفع الظلم والفساد عنها ، لا تبقى له سلطة تعسفية على فرد أو قوم ،
ولا تبقى في صدره إحنة على دين أو جنس .

وهي روح تمكن له من إقرار السلام في الأرض ، ومن تأليف
الأجناس والألوان والأديان ، ومن إشاعة السماحة والود والتراحم بين
بنى البشر ، ومن تنقية جو الحياة من سموم التعاسد الفردي ، والتطاحن
الطبقى ، والتناحر العنصرى ، والتعصب الدينى ؛ كما تمكنه من كف
الحروب والمجازر التى تقوم على تلك الأسباب ، وعلى الرغبة فى الفتح
والتوسع لجرد الاستغلال المادى أو العظمة الكاذبة .

وفى مبادئ الإسلام العامة ما بصور هذه الروح الإنسانية الخالصة :

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا

وَقَبَائِلَ لِيَتَعَارَفُوا^(١) .. « وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ، إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ . وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ ، وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ ، وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ^(٢) » ..
« قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ^(٣) » .
وعن جابر بن عبد الله قال : « مرت بنا جنازة فقام النبي وقمنا . فقلنا يا رسول الله : إنها جنازة يهودي . فقال : أوليست نفساً ؟ إذا رأيتم الجنازة فقوموا^(٤) » .

وبهذه السماحة الإنسانية الخالصة سار خلفاء الرسول وسار المسلمون في الغالب ، فلم تند إلا فلتات عابرة من التعصب في غير واجب ديني ، وفي غير ظلم يدفع أو فساد يرفع ؛ وقد وقعت على أيدي أناس لا يعدون ممثلين للإسلام ولا فاهمين لمبادئه العليا وروحه الإنسانية .

رأى عمر شيخاً ضريراً يسأل على باب ، فسأل ، فعلم أنه يهودي ، فقال له : ما الجأك إلى ما أرى ؟ قال : الجزية والحاجة والسن ، فأخذ عمر بيده ، وذهب به إلى منزله ، فأعطاه ما يكفيه ساعتها ، وأرسل إلى خازن بيت المال : « انظر هذا وضرباه ، فوالله ما أنصفناه إن أكلنا شبيبته ، ثم نخزه عند الهرم . » إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ .
وهذا من مساكين أهل الكتاب .

(٢) العنكبوت ٤٥

(٤) البخاري

(١) الحجرات ١٣

(٣) الجاثية ١٤

ولما سافر إلى دمشق مر بأرض قوم مجذمين من النصارى ،
فأمر أن يعطوا من الصدقات وأن يجرى عليهم القوت .

ولقد كانت هذه الروح السمحة هي التي اجتذبت الناس إلى
الإسلام ، وبسرت له أن ينساح في الأرض بتلك السرعة العجيبة
الخارقة ، فقد كان الناس يقرون إليه من الاضطهادات الدينية والعنصرية
السائدة حينذاك ، وهم ينتظرون لديه السماحة والعدالة والمساواة .

جاء في كتاب « الدعوة إلى الإسلام » تأليف « سيرت . و .
أرنولد » وترجمة حسن إبراهيم حسن وزميليه في ص ٥٣ وما بعدها .
« وقد استطاع ميخائيل الأكبر Michael the Elder بطريق
أنطاكية اليعقوبى أن يجذب فيما كتبه في النصف الثانى من القرن
الثانى عشر ، ما كتبه إخوانه في الدين ، وأن يرى أصبع الله في الفتوح
العربية حتى بعد أن خبرت الكنائس الشرقية الحكم الإسلامى خمسة
قرون ، وقد كتب يقول بعد أن سرد اضطهادات هرقل .

« وهذا هو السبب فى أن إله الانتقام الذى تفرد بالقوة والجبروت
الذى يدل دولة البشر كما يشاء ، فيؤتيها من يشاء ، ويرفع الوضع ،
لما رأى شرور الروم الذين لجأوا إلى القوة فنهبوا كنائسنا وسلبوا أديارنا
فى كافة ممتلكاتهم وأنزلوا بنا العقاب فى غير رحمة ولا شفقة ، أرسل
أبناء إسماعيل من بلاد الجنوب لتخليصنا على أيديهم من قبضة الروم .
وفى الحق إننا إذا كنا قد تحملنا شيئاً من الخسارة بسبب انتزاع
الكنائس الكاثوليكية منا ، وإعطائها لأهل خلقيدونية ، فقد

استمرت هذه الكنائس في حوزتهم ، ولما أسلمت المدن للعرب خصص هؤلاء لكل طائفة الكنائس التي وجدت في حوزتها (وفي ذلك الوقت كانت قد انتزعت منا كنيسة حمص الكبرى وكنيسة حران) ومع ذلك فلم يكن كسباً هيناً أن نتخلص من قسوة الروم وأذاهم وحنقهم وتحمسهم العنيف ضدنا ، وأن نجد أنفسنا في أمن وسلام .

« ولما بلغ الجيش الإسلامي وادي الأردن وعسكر أبو عبيدة في فحل ، كتب الأهالي المسيحيون في هذه البلاد إلى العرب يقولون : (يا معشر المسلمين أنتم أحب إلينا من الروم ، وإن كانوا على ديننا ، أنتم أوفى لنا ، وأرأف بنا ، وأكف عن ظلمنا ، وأحسن ولاية علينا . ولكنهم غلبونا على أمرنا وعلى منازلنا) . وغلق أهل حمص أبواب مدينتهم دون جيش هرقل ، وأبلغوا المسلمين أن ولايتهم وعدلهم أحب إليهم من ظلم الإغريق وتعسفهم .

« وهكذا كانت حالة الشعور في بلاد الشام ، إبان الغزوة التي وقعت بين سنتي ٦٣٣ ، ٦٣٩ م ، والتي طرد فيها العرب جيش الروم من هذه الولاية تدريجياً . ولما ضربت دمشق المثل في عقد صلح مع العرب سنة ٦٣٧ م وأمنت بذلك السلب والنهب ، كما ضمنت شروطاً أخرى ملائمة ، لم تتوان سائر مدن الشام في أن تنسج على منوالها ، فأبرمت حمص ومنبج (Hieropolis) وبعض المدن الأخرى معاهدات قد أصبحت بمقتضاها تابعة للعرب . بل سلم بطريق بيت المقدس هذه للمدينة بشروط مماثلة . وإن خوف الروم من أن يكرههم الإمبراطور

على اتباع مذهبه ، قد جعل الوعد الذى قطعه المسلمون على أنفسهم بالحرية الدينية ، أحبّ إلى نفوسهم من ارتباطهم بالدولة الرومانية ، وبأية حكومة مسيحية . ولم تكد المخاوف الأولى التى أثارها نزول جيش فاتح فى بلادهم تتبدد حتى أعقبها تحمُّس قوى لمصلحة العرب الفاتحين .

« أما ولايات الدولة البيزنطية ، التى سرعان ما استولى عليها المسلمون بيسالتهم ، فقد وجدت أنها تنعم بحالة من التسامح لم تعرفها طوال قرون كثيرة بسبب ماشاع بينهم من الآراء اليقينية والنسبورية فقد سمح لهم أن يؤدوا شعائر دينهم دون أن يتعرض لهم أحد ، اللهم إلا إذا استثنينا بعض القيود التى فرضت عليهم منعاً لإثارة أى احتكاك بين أتباع الديانات المتنافسة ، أو إثارة أى تعصب ينشأ عن إظهار الطقوس الدينية فى مظهر المفاخرة ، حتى لا يؤذى ذلك الشعور الإسلامى . ويمكن لحكم على مدى هذا التسامح — الذى يلفت النظر فى تاريخ القرن السابع — من هذه العهود التى أعطاهها العرب لأهالى المدن التى استولوا عليها ، وتعهدوا لهم فيها بحماية أرواحهم وممتلكاتهم وإطلاق الحرية الدينية لهم فى مقابل الإذعان ودفع الجزية .

« وليس من السهل أن نستخلص تفاصيل هذه العهود الدقيقة مما أصبح يشوبها من زيادات . وسواء أكانت هذه التفاصيل صحيحة بلفظها أم لم تكن ، فهى على جانب من الأهمية ، من حيث أنها تمثل الرواية التاريخية ، التى أخذ بها المؤرخون المسلمون فى القرن الثانى الهجرى — وهى رواية كان من العسير أن تستقر دعائمها ، لو أن هناك

دليلاً يقوم على إثبات عكسها — ولا بأس من أن نورد هنا الشروط التي قيل إن الخليفة عمر بن الخطاب قد وضعها حين سلم له بيت المقدس : (بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما أعطى عبد الله أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان ، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها : أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ، ولا من صليبهم ، ولا من شيء من أموالهم . ولا يكرهون على دينهم ، ولا يضار أحد منهم) . « وفرض عليهم الخراج خمسة دنانير من الموسرين ، وأربعة من الطبقة الوسطى ، وثلاثة من الفقراء . وقد زار عمر الأماكن المقدسة بصحبه البطريق ، وقيل : إنه بينما كان في كنيسة القيامة ، وقد حان وقت الصلاة ، طلب البطريق إلى عمر أن يصلي هناك ، ولكنه بعد أن فكر اعتذر وهو يقول : إنه إن فعل ذلك فإن أتباعه قد يدعون فيما بعد أنه محل لعبادة المسلمين .

« وما يتفق مع هذه الروح التي تنطوي على حسن معاملة عمر لرعاياه من أصحاب الديانات الأخرى ، ما أثر عن عمر من أنه أمر أن يعطى قوم مجذومون من النصارى من الصدقات وأن يجري عليهم القوت . وهو لا ينسى الذميين (وهم أصحاب الديانات الأخرى الداخلون في حماية المسلمين) حتى في أخرى وصاياهم إذ عهد فيها إلى من يخلفه بما ينبغي القيام به في هذا المنصب السامي ، فقال : (وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله ، أن يوفى لهم بعهدهم ، وألا يكلفوا إلا طاقتهم) . «

وبمثل هذا التسامح ، وهذه العدالة ، استطاع الإسلام في الماضي ،
ويستطيع في المستقبل ، أن يحقق السلام العالمى فى الأرض ، لأنه يمنح
الناس مالا تمنحه لهم عقيدة أخرى ولا نظام ، ويسلكهم جميعاً فى قافلة
إنسانية واحدة ، يحسون فى ظلها بالأمن والسلام .

يقول مستر « جب » فى كتابه : « حيثما يكون الإسلام » :
« ولكن الإسلام ما زال فى قدرته أن يقدم للإنسانية خدمة
سامية جليلة ، فليس هناك أية هيئة سواء يمكن أن تنجح نجاحاً باهراً
فى تأليف الأجناس البشرية المتنافرة فى جبهة واحدة ، أساسها المساواة .
فالجامعة الإسلامية العظمى فى إفريقيا والهند وإندونيسيا ، بل تلك
الجامعة الصغيرة فى الصين ، وتلك الجامعة الضئيلة فى اليابان ، لتبين
كلها أن الإسلام ما زالت له القدرة التى تسيطر كلية على أمثال هذه
العناصر المختلفة الأجناس والطبقات . فإذا ما وضعت منازعات دول
الشرق والغرب العظمى موضع الدرس ، فلا بد من الالتجاء إلى
الإسلام لحسم النزاع » .

ولقد رأيت فى هذا المجال أن أقتطف من أقوال رجلين أوربيين
مسيحيين . لأن شهادتهما للإسلام قديماً وحديثاً بالسماحة المطلقة ،
والعدالة التامة فى معاملة المخالفين له فى العقيدة ، شهادة فوق مستوى
الشبهات ، ولا يمكن أن تكون صادرة عن حماسة دينية للإسلام ،
ولا عن مبالغة فى كشف مزاياه ا

والسماحة الإنسانية ، عنصر هام لإقرار السلام ، تفقده كل

الحضارات التي تظل العالم اليوم ، هذا العالم الذي تمرقه العصبية الدينية ، والعصبية العنصرية ، والعصبية المذهبية ، ويقف على شفا جرُف هار بسبب تلك العصبية الذميمة ، التي تنقصها روح السماحة الإنسانية ، وروح العدالة الحقيقية ، والتي تنطلق ، وفي إثرها الأحقاد والحزازات ، والمطامع الاقتصادية وغير الاقتصادية ، فتخيل الحياة البشرية جحيمًا في الحرب وجحيمًا في السلم ؛ وتنشر فيه الجماعات والمخاوف ؛ وتقف الأمم بعضها من بعض موقف الحذر الدائم والقلق الدائم ؛ وتثقل على أعصاب الناس فتصيبهم بالضغط العصبي والدموى ؛ وتدعهم في تربص بأنفسهم وسوامهم ، وفي زعر لا أمن فيه ، وحق لا سلام فيه ، وظلمة لا بصيص فيها . . ومع هذا كله ، تجد تلك الحضارات البائسة معجبين ومدافعين . وهي تسوم البشرية شقاء بعد شقاء ، وحرباً بعد حرب ، وبلاء بعد بلاء . لماذا ؟ لأنها تملك تسخير الحديد والنار والكهرباء والبخار ، وتملك صنع القنبلة الذرية والقنبلة الإيدروجينية ، ولا تملك ذرة واحدة من ذرات الحبة ولا عنصراً واحداً من عناصر السماحة ، ولا طاقة واحدة من طاقات الإنسانية ! ألا إنه المسخ الذي يصيب الروح البشرية في عصر الظلام الروحي والانتكاس . وما هنالك من بلسم يمسّ هذه الروح فيشفبها ، وما هنالك من شعاع يضيء ظلماتها وخوافيها ، إلا أن يقود الإسلام البشرية مرة أخرى ، فيردها إلى السماحة الإنسانية ، ويحيل كشفها وعلومها أداة رحمة وحضارة وسلام .

العنصر الأخلاقي في المعاملات

لعلّ أبرز ما يميز الرّوح الإسلامية هو سيطرة العنصر الأخلاقي على العلاقات الدولية في السلم والحرب سواء ؛ والتجرد من الأنانية الصغيرة المحدودة التي تعبد « الدولة » وتعدّها غاية مقدسة فوق المثل والمبادئ والأخلاق . . هذه الرّوح التي تسود علاقات الدول في سائر النظم التي عرفتها الأرض — عدا النظام الإسلامي — فتفسد جوّ الحياة البشرية ، وتحيلها كحياة الذئب في الغابة ، لا عهد فيها ولا ميثاق ، ولا مجال فيها لغير الغدر والنفاق .

ولقد شهدت البشرية في الحقبة التي سيطرت فيها أوربا مثلاً من عهود الغابة ، وصوراً من شرائع الذئب . شرائع الغدر والنفاق والخسة ، ونقض العهود وخيانة الوعود ، وتمزيق الاتفاقيات ؛ ووصف المعاهدات بأنها قصاصات من الورق . كما شهدت من وحشية الحرب ما تخجل الوحوش أن تأتيه . وكان آخر هذه الوحشية السافرة قبلتنا هيروشيما وناجازاكي .

وستشهد البشرية في مستقبلها القريب من ألوان الخيانة والغدر ، ومن صنوف الوحشية والبربرية ما يتفق مع روح هذه الحضارة المادية الكافرة ، التي لا تؤمن بدين ولا خلق ، ولا تقيد نفسها بمبدأ ولا ضمير ، وما يتمشى مع الفكرة المادية الغليظة التي تسيطر على هذه الحضارة ، فتتنفي من الحياة كل عنصر غير المصلحة المباشرة والعنصرية اللثيمة .

وستظل فكرة الإنسانية الواحدة ، بعيدة عن التحقق في ظل هذه

الحضارة الحقيرة الروح المتعقنة الضمير ، مهما نودى فيها بفكرة الوحدة العالمية ؛ لأن هذه الوحدة لا بد أن تقوم على عقيدة أدبية ، تكيف الصلات المادية ، وتسير الآلات والأجهزة لبناء الحياة لا تحطيم الحياة .

وستظل الأطماع الدولية تتحكم ، فتبيح للسياسة والقادة كل منكر وكل إجرام وكل وحشية ، لأنها موجهة إلى دولة أخرى . وما دامت فكرة قداسة الدولة — لاقداسة الإنسانية — هي التي تتحكم ، فلن يكون هنالك رادع عن ارتكاب أخط الجرائم في حقوق الآخرين ، واعتبار المجرم بطلا عظيما ، والغادر سياسياً بارعاً على نحو ما شهدت البشرية في تاريخها كله ، فيما عدا الفترة التي سيطر فيها الإسلام ، فكانت قبساً من النور في غياهب الظلام .

إن الإسلام قوة تحريرية — كما أسلفنا — تنطلق في الأرض لتحرر البشر من أغلالهم ، وتمنحهم الحرية والنور والكرامة . دون نظر إلى عصبية عنصرية أو عصبية دينية . فإذا اصطدمت هذه القوة بقوى الشر والطغيان والاستعباد كاحت هذه القوى الشريرة وحدها ، مبرأة من كل غاية استعمارية ومن كل غاية اقتصادية . « فقد بعث محمد هادياً ولم يبعث جانياً » كما قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، لعامله الذي أرسل إليه يشكو نقص الجزية لأن الناس آثروا الإسلام !

وحين ينطلق الإسلام ليقوم بواجبه في التحرير والتطهير لا ينسى أن مصلحة البشرية العليا هي هدفه الأول ، لمصلحة الفاتحين الشخصية ، ولا مصلحة المسلمين الخاصة ؛ فلا مجال إذن لفكرة قداسة الدولة التي تبجح

المحظور ، وتبرر المنكر ، وتصف الغدر والنفاق والكذب بالبراعة السياسية ، أو تصف القسوة والجريمة والوحشية بالبطولة الحربية .

إن العهد مقدس ، مهما يفوت على المسلمين من مصالح قريبة ، ومطامح مرغوبة ؛ وإن الشرف مرعى مهما يسبب للمسلمين من خسائر ومتاعب ، وإن الشعور الإنساني ملحوظ ، مهما تكن قسوة المعركة ، وحرارة الضرب والحرب . وقد كسب الإسلام بذلك كله ولم يخسر في النهاية . كسب الأرواح والقلوب ، ركسب توطيد المبادئ العليا التي جاء لإقرارها في الأرض ؛ وعوض في النهاية ما فقده بالمحافظة على العنصر الأخلاقي في السلم والحرب من خسائر جزئية ومتاعب وقتية ؛ وشهد في فترة قصيرة كيف جاء نصر الله والفتح ، وكيف دخل الناس في دين الله أفواجا .

لقد جعل الإسلام قانونه في العالم الدولي ، بل العالم الإنساني ، هو الوفاء بالعهد : « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا^(١) » .. « وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا . إن الله يعلم ما تفعلون . ولا تكونوا كالتى نقضت غزها من بعد قوة أنكاثا تتخذون أيمانكم دخلا بينكم ؛ أن تكون أمة هي أربى من أمة^(٢) » .

فهذه الحجة التي تتخذها « الدولة » في أوربا لتبرير نقض العهد الموائيق ، حجة مصلحة الدولة ، ينص عليها القرآن هنا : « أن تكون أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ » وينص على أن هذه الرغبة لاتبرر نقض العهد ؛ وينهى المسلمين عن الاستسلام لها ؛ ويشبه ناقض العهد ذلك التشبيه المزرى « كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً » .

وقد عظم الله الوفاء بالعهد والموفين به ، بقدر ما حقر الذين ينقضون عهودهم ويخفرون ذمتهم ، حتى نبذهم من ساحة الإنسانية وزجهم في حظيرة الحيوانية : « إنما يتذكر أولو الألباب ، الذين يُوَفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ ^(١) » . . « والذين يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ، أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ^(٢) » . . « إن شرَّ الدوابِّ عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون ، الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون ^(٣) » .

حتى المشركون الذين ناهضوا الإسلام والمسلمين ، وآذوهم كما لم يؤذم أحد من قبل ومن بعد إلا يوم أن صار الأمر للصليبية في الأندلس . . حتى هؤلاء الذين يقول الله عنهم للمسلمين : « وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة ^(٤) » حتى هؤلاء يحتم الله على المسلمين

(١) الرعد ١٩ — ٢٠ (٢) الرعد ٢٥

(٣) الأقال ٥٥ — ٥٦ (٤) التوبة ٨

أن يفوا لهم بعهودهم ، في الوقت الذي أعلن حكمه الأخير فيهم ، وهو أنهم لن ينالوا من الله ورسوله بعد ذلك عهداً ولا ميثاقاً ؛ ولكن ماسبق إبرامه فهو مرعى لا يبدأ بتقضيه المسلمون أبداً : « وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله . فإن تبتم فهو خير لكم ، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزي الله وبشر الذين كفروا بعذاب أليم . إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ، ولم يظاهروا عليكم أحداً ، فاتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم إن الله يحب المتقين ^(١) » .

وحتى المسلمون حين يستنصرون المسلمين على الأعداء ، فإن هذا لا يبيح لإخوانهم نقض العهد الذي سبق له الأداء « وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر . إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ^(٢) » وهي قمة في الوفاء بالعهد تقصر دونها الكلمات .

ولم تكن هذه مثلاً نظرية ومبادئ مثالية ، إنما كانت سلوكاً واقعياً في حياة المسلمين وفي علاقاتهم الدولية جميعاً . والأمثلة على ذلك كثيرة من الواقع التاريخي في الإسلام . نجتزئ منها ببعضها في هذا المقام : قال حذيفة بن اليمان : ما منعتني أن أشهد بداراً إلا أنني خرجت أنا وأبو الحسيل ، فأخذنا كفار قريش فقالوا : إنكم تريدون محمداً . فقلنا ما نريده وما نريد إلا المدينة ، فأخذوا منا عهد الله وميثاقه لننطلق

إلى المدينة ولا نقاتل معه ، فأتينا رسول الله فأخبرناه الخبر فقال :
« انصرفا . نفي بعهدهم ونستعين الله عليهم » .

ولقد غدر بعض المشركين بصلح الحديبية وكان العهد فيه أن من
جاء قريشاً من أتباع محمد قبلته ، ومن جاء محمداً من أتباع قريش لم
يقبله . فظل النبي متمسكاً بعهد مع الذين لم ينقضوه ، ولم يقبل تابعاً
قريشياً جاءه في أثناء قيامه . قال أبو رافع مولى رسول الله : « بعثتني
قريش إلى النبي ، فلما رأيت النبي وقع في قلبي الإسلام ، فقلت :
يا رسول الله لا أرجع إليهم ، قال : « إني لا أخيس بالعهد ، ولا أحبس
البرود ، ولكن أرجع إليهم ، فإن كان في قلبك الذي فيه الآن فارجع » .
وحينما كان سهيل بن عمرو يفاوض النبي في صلح الحديبية —
وبينما كان يكتب عهد الهدنة وقبل توقيعه — جاءه أبو جندل بن
سهيل يرسف في الأغلال ، وقد فرّ من الكفار . فلما رأى سهيل ابنه
قام وأخذ بتلايبه وقال : يا محمد . لقد لجت القضية بيني وبينك . فقال
محمد : صدقت . فقال أبو جندل : يا معشر المسلمين أأرد إلى المشركين
يفتنوني في ديني ؟ فلم يغن عنه ذلك شيئاً ، وردّه رسول الله وفقاً للشروط
التي اتفق عليها ، وإن كان بعد لم يوقعها .

وكتب أبو عبيدة رضي الله عنه ، وهو قائد لجيش عمر رضي الله
عنه وهو الخليفة : « إن عبداً آمنَ أهلَ بليدٍ بالعراق . وسأله رأيه .
فكتب إليه عمر : إن الله عظمُ الوفاء ، فلا تكونون أوفياء حتى تفوا ،
فوفوا لهم وانصرفوا عنهم » .

وأحب أن أقف قليلاً عند هذا الحادث لبيان ظاهرتين ذواتي
شأن :

فأما الظاهرة الأولى ، فهي تصديق عمر لوعده صدر من عبد مسلم ؛
وأمره لقائده بتنفيذه ، فهو من جانب يحقق تلك المساواة المطلقة بين
المسلمين ، ويمنع الفرد — أيًا كان شأنه — ذلك الاحترام الوافي . الاحترام
لكلمته وعهده بحيث يسرى على سائر المسلمين ، تصديقاً لقول الرسول :
« المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ^(١) » . وهو من جانب
تربية للرجال بإبراز التبعة الكبرى الملقاة على كل فرد ، فكلمته كلمة
الأمة الإسلامية ، فعليه إذن أن يتحرج في إطلاقها ، ويدقق في إعطائها
لأن الأمة كلها مأخوذة بها محاسبة عليها .

وأما الظاهرة الثانية ، فهي قولة عمر : « فلا تكونون أوفياء حتى
تفوا » ، وما فيها من معنى بارع يصور فكرة الإسلام وطابعه . . إنه
لا وجود للكلمة إلا بتحقيق مدلولها في عالم الواقع . وإلا بالتطابق بين
القولة الملفوظة والسلوك المحسوس . . وهكذا كان الإسلام في كل مبادئه
العليا . إنها ليست مثلاً للوعظ ، وليست ألفاظاً للبريق . إنما هي نظم
للتنفيذ ، وشرائع للتكليف ، وواقع من الواقع في الأرض ، وإن كانت
مثلاً أعلى من وحى السماء .

ثم يمضى الإسلام في طريقه العلوى مع الشرف والكرامة والأخلاق . فلا يبيح الغدر حتى وهو يخشى خيانة الآخرين . فلا بد أن يعالئهم بالعداوة ، ويجاهرهم بالحرب ، وينبذ إليهم عهدهم في وضوح النهار ، ولا يبيتهم بالغدر ، وهم منه على عهد وميثاق . فإن جنحوا للسلم فهم لهم بعد ذلك : « وَإِنَّمَا تَخَافَنَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ . إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ، وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا ، إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ، وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ، وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُم ، اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ، وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ، وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنْ حَسَبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ^(١) . »

وقد يقع اللبس عند البعض عند سماع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم « الحرب خدعة »^(٢) . ولكن لا لبس في الحقيقة ؛ فالخدعة في الحرب تجوز ، وهى حرب لا سلم . فحين تعلن الحرب فالجبال هنا هو مجال الخطط الحربية ، والعدو يعلم ويأخذ حذره ، ويدبر أمره . فالخدعة حينئذ مهارة حربية وبراعة عسكرية فى ميدان الحرب لا فى ميدان السلام .

واقدر كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد غزوة ورى غيرها
ليباغت الخصوم الذين أخذوا بجانب الخصومة الصريحة ، لا ليغدر
بالمعاهدين الأمنين ، ويباغتهم من حيث لا يحتسبون .

وهكذا يقف الإسلام القوى موقف الشرف الحازم . فلا غدر
ولا ضعف ، ولا تعنت ولا استخذاء . إنما هي عزة الأقوياء ، وشرف
الكرام ، وعهد الأوفياء . كذلك تبدو هذه الظاهرة في تأمين الكافر
المستجير ؛ لأنه في هذه الحالة لا قوة له تؤذى ، فمن الشهامة ألا يؤذى ؛
لأن الإسلام لا يبغى فناء مخالفه ، إنما يبغى هدايتهم إلى الطريق ؛
وهو لا يعجل إليهم بالأذى إلا أن يبدأوا هم فيعادوه ويقاوموه : « وإن
أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ
أَبْلُغْهُ مَأْمَنَهُ »^(١) . فليست هي الإجارة فقط ، إنما هي الحماية كذلك
حتى يبلغ محله في أمان .

وإنه لأفق آخر من آفاق السموات لا يبلغه إلا الإسلام .
وكذلك يتضمن القانون الإسلامى الدولى تأمين المبعوثين
والمفاوضين وحصانتهم ، فلا يمسون بسوء فى ظرف من الظروف .
جاء ابن النواجة وابن آتال رسولا مسيلة إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال لهما : أنشهدان أنى رسول الله ؟ قالا : نشهد أن مسيلة رسول
الله ! فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « آمنت بالله ورسوله !

لو كنت قاتلاً رسولا لقتلتكما .

فأما إن تكن الحرب ، فهي إذن حرب التحرير البشرية .
الحرب على النظم الإقطاعية والاستبدادية ، وعبودية البشر لناس من
البشر ، وعلى الطغيان والظلم والشطط ، وعلى الخرافات والأوهام
والأساطير . حرب التحرير بكل معانيها وفي كل ميادينها . الحرب
الخالصة من الهوى ومن الدوافع الاقتصادية والعنصرية والتحكيمية :
الحرب التي يشرف الإنسانية أن تخوضها لأنها تقرير للصفات الإنسانية
والحقوق الإنسانية والمبادئ الإنسانية .

إنها ليست الحرب التي تديرها رؤوس الأموال المجرمة لتربح من
وراء الصناعات الجهنمية ، التي تقتات بالأرواح والأجسام ، وتبتلع
الحضارات والمدنيات ، وتحطم النفوس والأخلاق أو تديرها الشركات
الاحتكارية لحماية مصالحها في البلاد المستعمرة ، واستغلال خاماتها من
القوى الطبيعية والقوى البشرية ، وفتح أسواقها للمنتجات والمصنوعات .
أو تديرها البيوت المالية الربوية ، لتحقيق أرباحها الفاحشة ، وضمان
المكسب الحرام ، واستغلال الفرص ، والصيد في الماء العكر .

إنها ليست الحرب التي تريد لتضرب بسور فولاذي على الشعوب ،
دون المعرفة والعلم والحضارة كي يبقى أبناء البلاد المحتلة عمياً صماً بكماً ،
يساقون سوق الماشية إلى الذبح في ذل وفي جهل وفي استسلام .

إنها ليست الحرب التي تخوضها الحضارة الغربية القدرة ضد الإنسانية ، جرياً وراء الربح المادى ، والاستعباد العنصرى ، والتعصب الدينى . كذلك الحروب التي عرفها العالم الغربى فى كل تاريخه الملوث الطويل .

إنما هى الحرب التي تحمل معها المساواة والعدالة والكرامة لكل كائن بشرى على سطح هذه الأرض ؛ وتحققها فى عالم الواقع وعالم المثال . . . تحققها فى التشريع وفى التنفيذ . . . تحققها للأسود والأبيض ، والمسلم والمعاهد . . . تحققها فى صورة واحدة وبأداة واحدة ، وفى مستوى واحد للجميع .

ولقد حرم الإسلام الربا والاحتكار ، وحرم الربح الفاحش ، وحرم الاستغلال الآثم ، وبذلك أبطل أسباب الحروب الاستعمارية المادية الأولى ، وقتلها فى مهدها قبل أن تفرخ .

فشركات الاحتكار ، وبيوت المال ، هى التى تجرّ فى أذيالها الاستعمار لتحمى مصالح المحتكرين والمرابين والمستغلين وقد شهدت مصر مصرع استقلالها فى القرن الماضى على أيدي البيوت المالية والربا المنكر الآثم ، وعلى أيدي الشركات الاستغلالية التى تريد قطن مصر للانكشير ، وسوق مصر لصناعاتها وقناة السويس لمستعمرات شركة الهند الإنجليزية وغيرها فيما وراء البحار . وكذلك شهد كل بلد بلاه الله بالاحتلال الغربى مصرع استقلاله على أيدي تلك البيوت وتلك الشركات . .

وهذا ما فطن إليه الإسلام من أول الأمر ، فقلّم أظفار الرّبا والاحتكار والاستغلال ، وغلق أبواب الحرب كلها فيما عدا بابا واحدا : باب الجهاد في سبيل الله ، لغير ما غرض هابط من أغراض الحياة . .

فإذا كانت الحرب في هذا الوجه وحده ، فهي إذن حرب إنسانية لا يقصد فيها إلى التنكيل والتقتيل والتدمير ؛ وما يجوز أن تمس الأبرياء والضعفاء ؛ ولا أن تتجاوز غايتها الأولى من إزالة قوى الشر والظلم ، أو إخضاعها لتأمين الإنسانية شرها . وليست هناك من نية للإبادة أو التشفي أو الاستدلال .

روى رباح بن ربيعة : أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة غزاها ، فمرّ رسول الله وأصحابه على امرأة مقتولة ، فوقف عليها ثم قال : « ما كانت هذه لتقاتل ! » ثم نظر في وجوه أصحابه وقال لأحدهم : « الحق بخالد بن الوليد ، فلا يقتلن ذرية ولا عسيفاً (أجيراً) ولا امرأة »^(١) .

ورفع إليه صلى الله عليه وسلم بعد إحدى الوقعات أن صبية قتلتوا

(١) روى ابن عمر رضي الله عنهما وأخرجه الستة إلا النسائي قال : « وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان » . وروى بريدة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر الأمير على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله تعالى وبمعن معه من المسلمين خيراً ، ثم قال له : اغزوا باسم الله في سبيل الله . قاتلوا من كفر بالله . اغزوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً » أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي .

بين الصفوف ، فحزن حزناً شديداً . فقال بعضهم : ما يحزنك يا رسول الله وهم صبية للمشركين ؟ فغضب النبي وقال ما معناه : إن هؤلاء خير منكم . إنهم على الفطرة . أولستم أبناء المشركين ؟ فإياكم وقتل الأولاد . إياكم وقتل الأولاد .

وروى مالك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال : « ستجدون قوماً زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله ، فدعوهما وما حبسوا أنفسهم له ، ولا تقتلن امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هريماً » . وقال في وصية له ليجنده : « ولا تقطن شجراً ، ولا تخربن عامراً » . وقال زيد بن وهب : أتانا كتابُ عمر رضي الله عنه وفيه : « لا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تقتلوا وليداً . واتقوا الله في الفلاحين » . ومن وصاياه : « لا تقتلوا هريماً ولا امرأة ولا وليداً ، وتوقوا قتلهم إذا التقى الزحفان وعند شن الغارات » .

ولم تكن هذه تعاليم نظرية تذوب عند الواقع وتتوارى . . إنما كانت سلوكاً عملياً في الحروب الإسلامية قديماً وحديثاً ، لم يشذ عنها إلا النادر الذي لا يقاس عليه ، ولا يبطل القاعدة التي جعلها الإسلام غاية وحققها في واقعه .

فإذا نحن ألقينا من هذه القمة الشائخة التي يقف عليها الإسلام في سلمه وحر به ، نظرة على المستنقع الآسن الذي تلغ فيه الحضارة الغربية سِلماً وحرّاً ، أدركنا بُعد الشقة بين نظام ينزله الله للبشر ، ونظام يضمه

الناس للناس . وأدركنا كم خسرت البشرية يوم تنكرت لنظام الله .
وهي تتعثر في تكبر مضحك وفي تعالم مضحك ، تريد أن تقول : إنها
تريد لنفسها خيراً مما أراد الله ، وإنها تملك لنفسها خيراً مما أعطاه الله !
وستظل هذه البشرية تظلع في طريق كلا منحدرات وآكام ؛
وتلغ في كل مستنقع آسن من صنع الحضارة الكافرة المغرورة الضالة
عن الله .. إلا أن يتسلم الإسلام الزمام ، فيقود البشرية الحائرة إلى
مثابة العدل والنظام والسلام .

فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
٥	العقيدة والحياة
١٣	طبيعة السلام في الإسلام
٣٤	سلام الضمير
٣٥	المنطق والعقيدة... ..
٤٠	الأشواق والضرورات
٤٣	الخطيئة والتوبة
٤٩	التكليف والطاقة
٥٢	الاطمئنان إلى الله
٥٥	الضمانات والتأمينات
٦٠	سلام البيت
٦٠	الرباط المقدس
٦٤	الاختلاط والتبرج
٦٩	الحدود
٧٤	الطلاق
٨٠	تعدد الزوجات
٨٨	التكافل العائلي
٩١	سلام المجتمع
٩٣	وجدان الحب والرحمة
٩٦	الأدب النفسي والاجتماعي
١٠١	شعور التعاون والتضامن
١٠٤	الأهداف العليا للحياة
١٠٨	نظام الحكم
١١٢	ضمانات العدالة القانونية
١١٥	ضمانات الأمن والسلامة
١٢٢	ضمانات الحياة المعيشية
١٢٥	التوازن الاجتماعي
١٤٠	الاطمئنان إلى القانون... ..
١٤٦	سلام العالم
١٤٨	الجهاد في سبيل الله
١٥٦	روح السماحة الإنسانية
١٦٤	العنصر الأخلاقي في المعاملات

القاهرة
مطابع دار الكتاب العربي بمصر
محمد حلمى النياوى

يطلب في الجمهورية العراقية من
مكتبة المتن - بغداد

Bibliotheca Alexandrina



0598496